

أطللس

الجزائر والعالم

تحرير النص

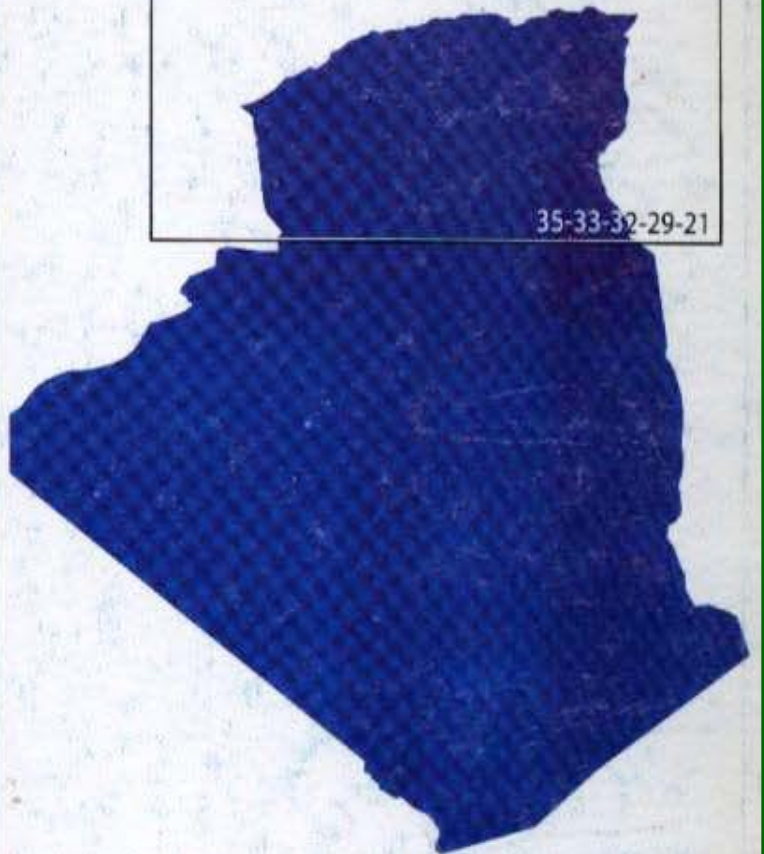
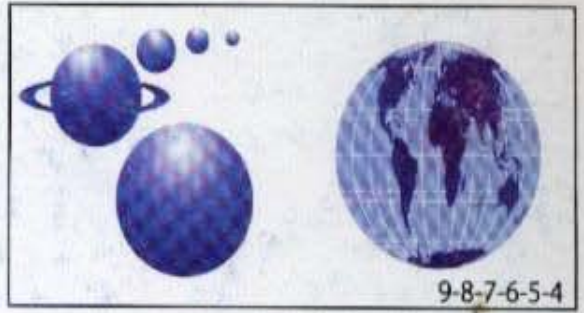
تصميم الخرائط والإشراف الفني

الأستاذ / الدكتور محمد الهادي لعروق

سمير بوريمة



طبعة جديدة مزيدة ومنقحة



العلامات والرموز المستعملة في الخرائط

خرائط التوزيعات

الخرائط الطبيعية

المعادن

- أورنيوم *
- ملح □
- فحم ■
- حديد ◆
- رصاص ◆
- زنك ◆
- منغنيز ◆
- نحاس ◆
- مسام ◆
- كروم ◆
- بوكسيت ◆
- بوتاس ◆
- ذهب ◆
- مناجم لم تستغل بعد ◇

الطاقة

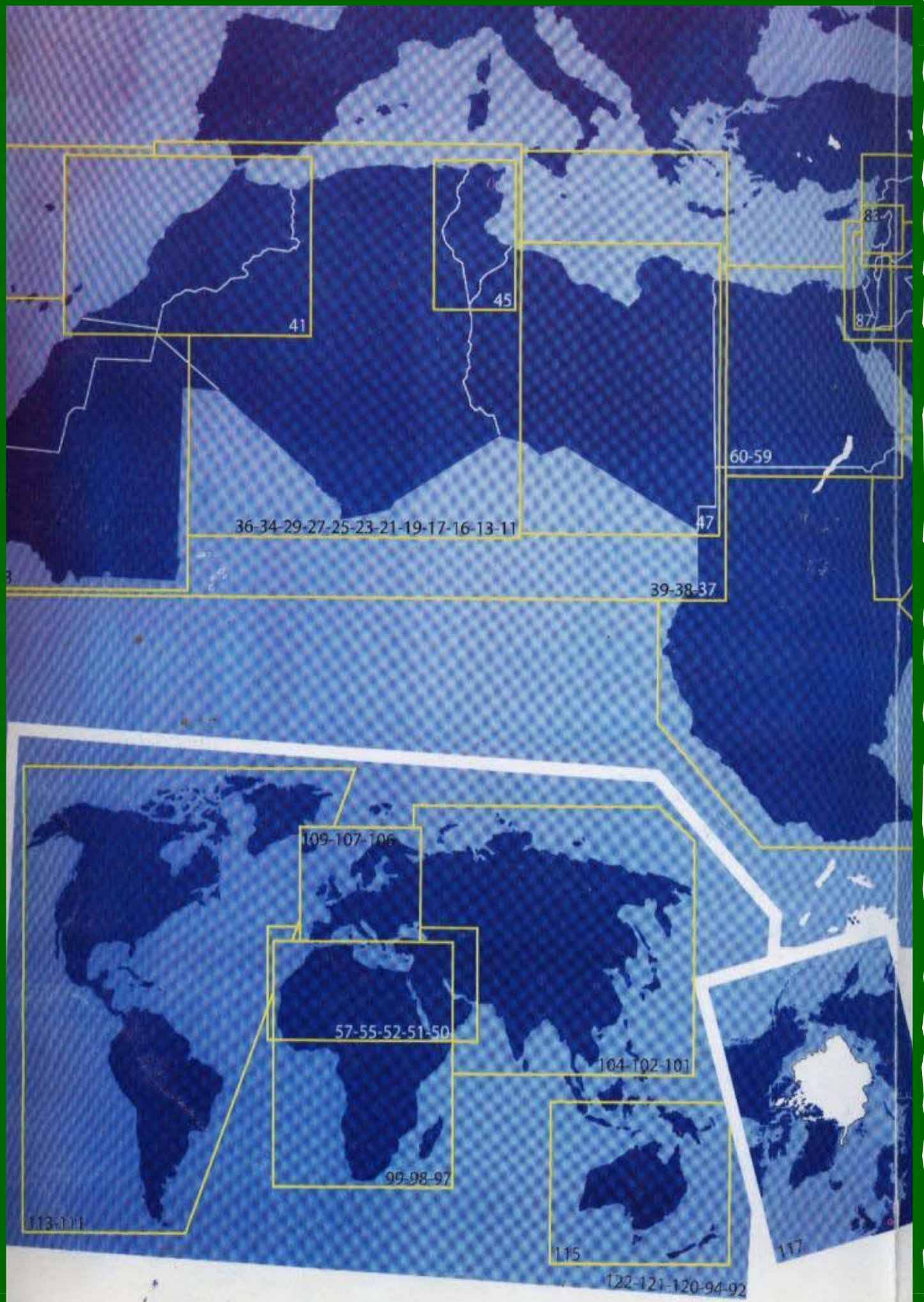
- أنابيب الغاز —
- انابيب في طور الإنجاز - - -
- حقل غاز ⚡
- مناطق تكرير وتصدير الغاز 🏭
- أنابيب البترول —
- حقل بترول ⚡
- مناطق تكرير وتصدير البترول 🏭

الزراعة

- موانئ الصيد 🐟
- مزارع 🌾
- زيتون 🌿
- نخيل 🌴
- كروم 🍇
- قهوة ☕
- كاكاو 🍫
- قطن 🌱
- تبغ 🚬

- الارتفاعات 1970 ▲
- نهر 🌊
- سبخة وادي 🌳
- شط، مسبخة 🌊
- بحيرة 🌊
- حدود دولية —
- عواصم الدول ■
- مدن كبرى ○
- مدن صغيرة ○
- طرق رئيسية —
- طرق ثانوية —
- طرق موسمية - - -
- سكة عادية —
- سكة ضيقة —





المقدمة

تشكل الأطالس الجغرافية أداة من أدوات المعرفة العلمية والثقافية في العصر الحديث، فَمَع تسارع وتيرة التحوّلات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، تظهر الضّرورة الملّحة لإصدار الأطالس الجغرافية التي ترصد هذه التحوّلات، والتي تتحرى الدقة والتخصص، لتقديم المعلومات المناسبة لفهم سيرورة الأحداث العالمية.

وتتشرف دار الهدى بتقديم الطّعة الثانية من أطلس الجزائر والعالم، وهي نتاج عمل علمي مدقّق وموثق، ومجهود تقني كبير تطلب تعبئة وسائط متعددة ومتنوعة، سواء من حيث جمع المادّة العلمية أو من حيث تصميم الخرائط والأشكال والجداول الاحصائية، وتقديمها بشكل منهجي ومنطقي، وفق ما تتطلبه المناهج الحديثة المستعملة في تصميم الأطالس العالمية.

وموضوع الأطلس كما يظهر من عنوانه مخصص للجزائر والعالم، وهو من نوع الأطالس الشارحة التي تقوم بعرض خريطة ملحق بها شرحاً لمضمونها. وقد تمّ تفصيل محتوياته في تقسيم منهجي ومتدرج علمياً على ثلاثة أقسام، خصص الأول للجزائر، وهو عمل فريد من نوعه وغير مسبوق بالنسبة للمكتبة الجزائرية والعربية، من حيث وفرة المعطيات والبيانات الحديثة والخرائط الإنشائية حول كل مناحي الحياة الاقتصادية والعمرائية والسكانية والبيئية، وهو بذلك يسد فراغاً كبيراً في المعرفة العلمية والثقافية حول الجزائر.

أمّا القسم الثاني فهو مخصص للعالم العربي، ويضم خرائط متنوعة حيث خصصت كلّ دولة عربية ببطاقة فنية تشمل الخصائص الطبيعية وأهم المؤشرات والموارد الاقتصادية وخصائص السكان.

أما القسم الثالث والأخير، فخصص لدراسة العالم سياسياً واقتصادياً وطبيعياً.

ويتهي الأطلس بفهارس للأعلام الجغرافية الواردة في الخرائط والشروح، وكشافات للدول مساحتها وعواصمها وعمليتها.

وقد تمّ الحرص في إنجاز هذا الأطلس على عناصر أساسية هي:

- الشمولية: أنه لم يهمل أي موضوع يعدّ حالياً في صدارة إهتمامات الباحثين والطلبة والمثقفين بالنسبة للجزائر والعالم، حيث يتابع الأطلس أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تمّ رصدها على خرائط وشرحها في نصوص.

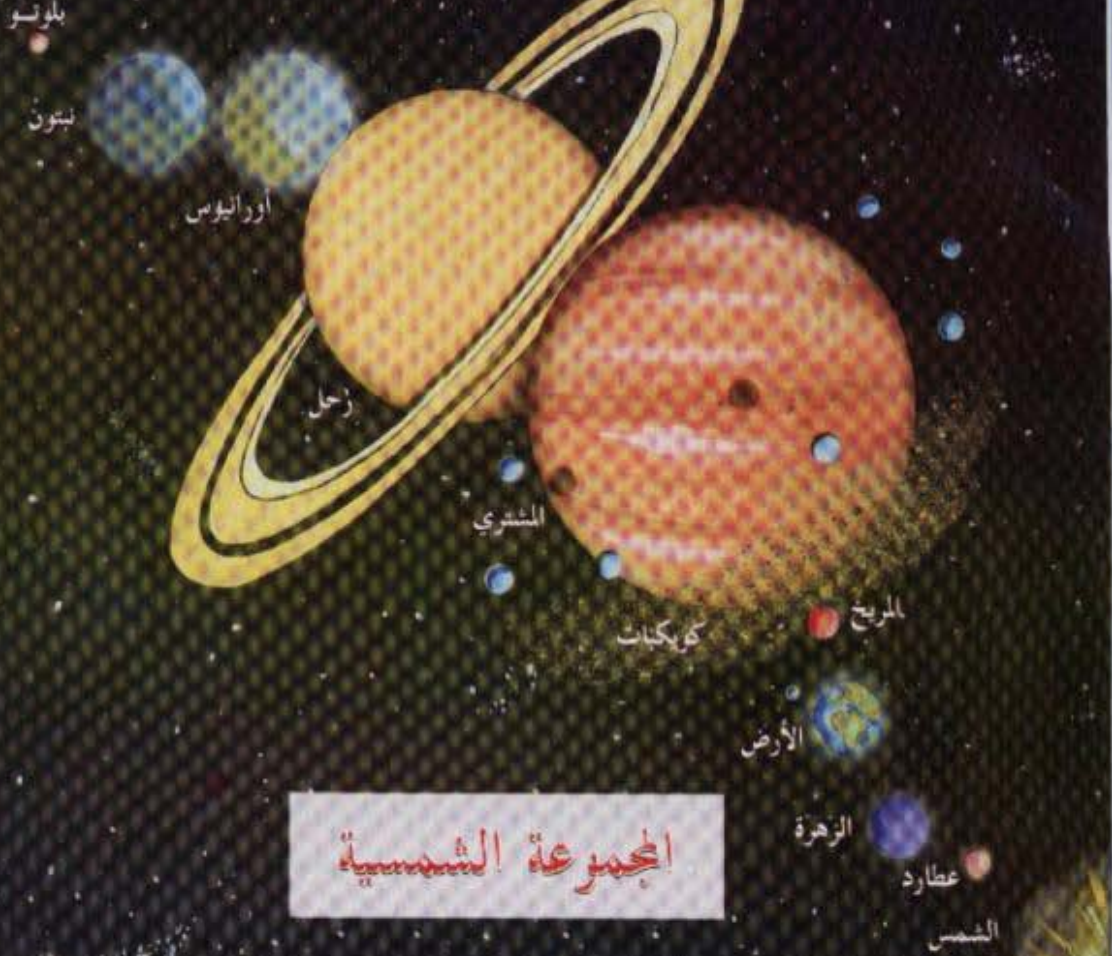
- الموضوعية: أنه أولى كل عنصر دَرَسَه نصيباً من الاهتمام، مثلاً في خرائط ملحق بها شروح تتناسب مع أهمية العنصر، كما كانت درجة التفصيل في عنصر دون آخر بما يستلزمه المقام.

- الثراء العلمي: ويتعكس في العدد الهام للخرائط والشروح المصاحبة لها، وهي شروح تتضمن معلومات وبيانات موثقة من مراجع ومصادر علمية ورسمية حديثة، كما تمّ الاهتمام بضبط المواقع والأعلام والتسميات وإثراء الفهارس والكشافات، بما يجعل من هذا الأطلس قاعدة معلومات ومصدرًا علمياً مرجعياً لمن يبحث في اقتصاد و عمران ومجتمع الجزائر والعالم.

- استخدام التقنيات المتقدمة في تصميم الخرائط: حيث أدخلت في هذه الطّعة الثانية للأطلس تعديلات جوهرية من الناحية التقنية والفنية وفي أسلوب الإخراج والتقديم، وذلك باستخدام الوسائط المعلوماتية المتخصصة والحديثة مثل نظام logiciel adobe illustrator et photoshop مما أضفى على الأطلس أداءً فنياً متميزاً وكفاءةً تقنيةً في النواحي الإنشائية، ترجم بمستوى رفيع في تناسق الألوان واختيار الرموز، وبمردود جيد من حيث الدقة وجودة الإخراج.

وختاماً يمكن القول بأن هذا الأطلس في طبعته الجديدة، يعدّ من أجود ما نشر من أطالس حديثة في الجزائر والعالم العربي، وأنه بكل المقاييس العلمية والتقنية والفنية، يشكل إضافة علمية وثقافية متميزة للمكتبة الجزائرية والعربية، ومعلماً بارزاً في الإنجازات العلمية لدار الهدى كانت تنتظرها المكتبة الجزائرية والعربية.

المسافة بين الكوكب والشمس	149.6 مليون كلم
قطر الأرض (A)	12,756 كلم
الوزن (A)	59.14 م. كغم
المسافة بين الكوكب والشمس	484.7 مليون كلم
الوزن (B)	108.2 م. كغم
المسافة بين الكوكب والشمس	1,211.8 مليون كلم
الوزن (C)	12,756 كلم
المسافة بين الكوكب والشمس	149.6 مليون كلم
الوزن (D)	6,760 كلم
المسافة بين الكوكب والشمس	288.9 م. كغم
الوزن (E)	6,760 كلم
المسافة بين الكوكب والشمس	142.739 مليون كلم
الوزن (F)	1432.0 م. كغم
المسافة بين الكوكب والشمس	120.034 مليون كلم
الوزن (G)	2878.0 م. كغم
المسافة بين الكوكب والشمس	307.69 مليون كلم
الوزن (H)	4505.0 م. كغم
المسافة بين الكوكب والشمس	486.0 مليون كلم
الوزن (I)	6084.0 م. كغم
المسافة بين الكوكب والشمس	4975 مليون كلم



المجموعة الشمسية

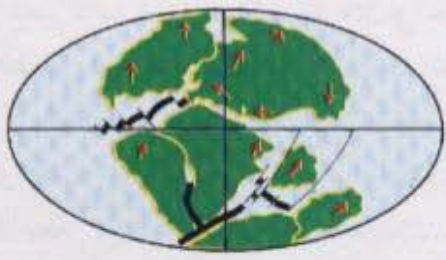
م = المسافة الفاصلة بين الكوكب والشمس في - قطر الكوكب الاستوائي بالكلم



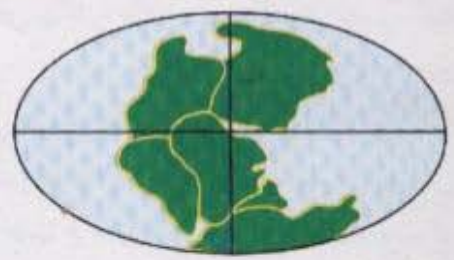
النيازك أو الشهاب



الأرض



- قبل 135 مليون سنة -

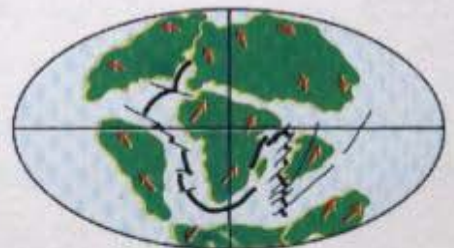


- قبل 225 مليون سنة -

تشكل الأرض



- الوضع الحالي -

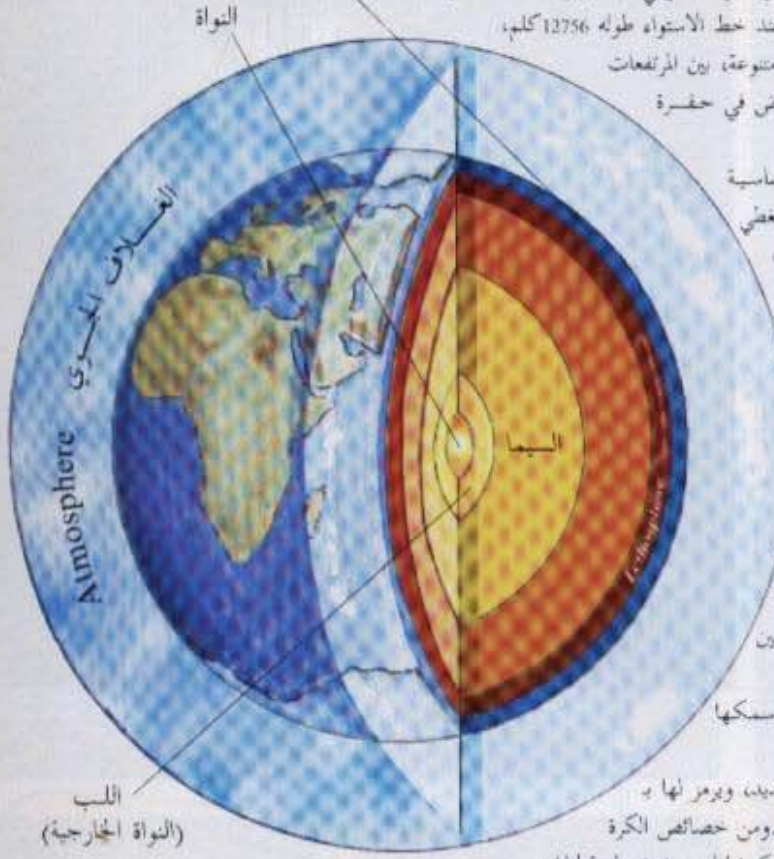


- قبل 65 مليون سنة -

- اتجاه الزحاحة
- الصدع
- منطقة إكسبار

مكونات الكرة الأرضية

Hydrosphere الغلاف المائي



الكرة الأرضية واحدة من أصغر كواكب النظام الشمسي، يقدر عمرها بحوالي 4.5 مليار سنة. مساحتها حوالي 510 مليون كلم²، وحجمها 1083 مليار كلم³، وقطرها عند خط الاستواء طوله 12756 كلم، ومحيطها حوالي 40 ألف كلم. سطحها غير مستو تضاريسه متنوعة، بين المرتفعات والمنخفضات، أعلى ارتفاع في إفرست 8848 م، وأدنى انخفاض في حفرة ماريان على عمق 11000 م.

يشكل سطح الكرة الأرضية نقطة التقاء بين ثلاثة عناصر أساسية للحياة، هي اليابسة أو الغلاف الصخري، والغلاف المائي الذي يغطي أكبر نسبة من سطحها، ويتكون من المحيطات والبحار، والغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بسماك يبلغ حوالي 1000 كلم في شكل كتلة غازية.

تكون الأرض من ثلاث طبقات رئيسية هي:

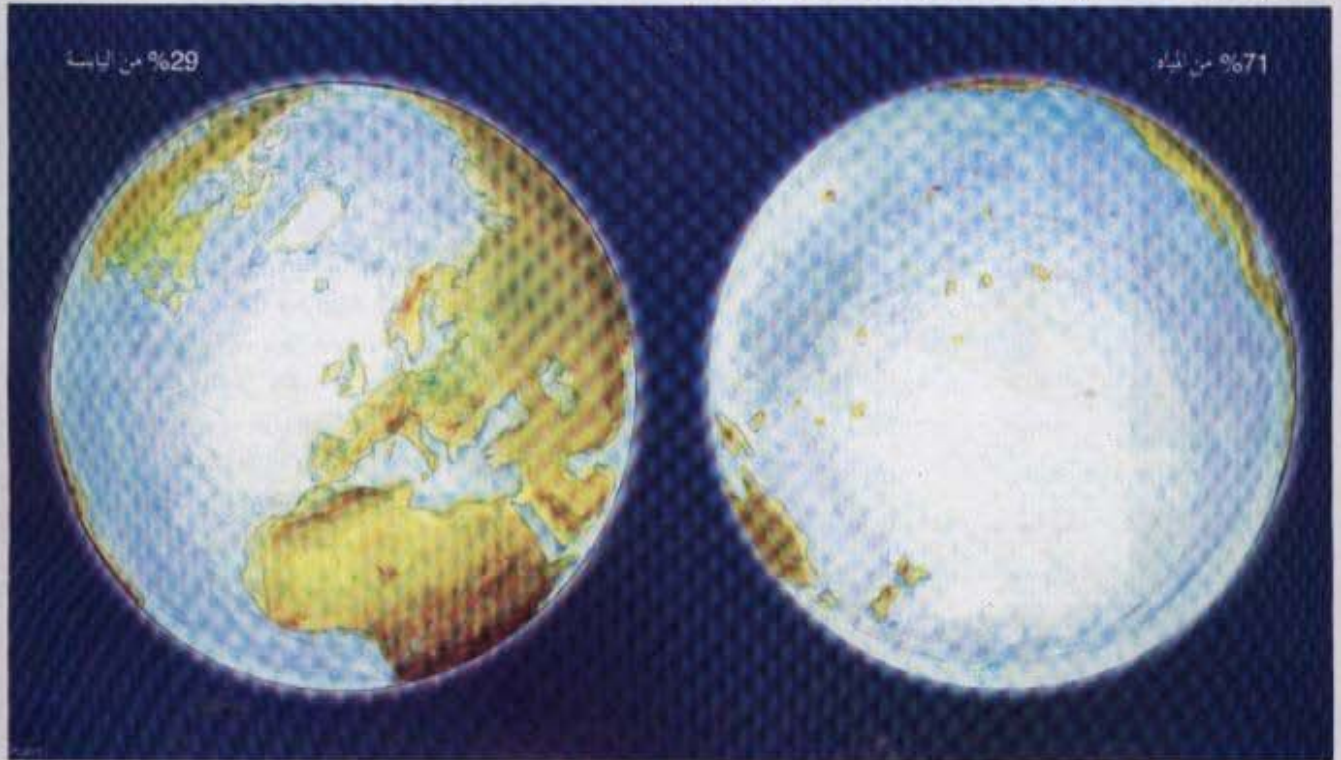
1- القشرة الأرضية: وهي الغطاء الخارجي للأرض، متوسط سمكها 30 كلم، وهي قاعدة الغلاف الغازي المائي الحيوي. أهم مكوناتها سيليكات البوتاسيوم والألمنيوم والكالسيوم والحديد، وهي تقار بعدم التجانس، حيث قشرة القارات غنية بسيليكات الألمنيوم والبوتاسيوم وتسمى سيال، كثافتها بين 2.7 و 2.8، وقشرة المحيطات غنية بسيليكات الحديد والمغنيزيوم، وتسمى سيماء، وهي رخوة نسبياً، كثافتها بين 3.4 و 2.8.

2 - اللب: ويتكون من مواد قاعدية أكاسيد السيليكون، يبلغ سمكها حوالي 2900 كلم، وكثافتها بين 4 و 6.

3 - النواة: وتتشكل من مواد ثقيلة شبه سائلة، من النيكل والحديد، ويرمز لها بـ NIF. كثافتها النوعية بين 6 و 12، وسمكها حوالي 3400 كلم. ومن خصائص الكرة

الأرضية، المغناطيسية الناتجة عن نواتها، حيث تتفاعل الأرض كمغناطيس ضخم له قطبان، يجذبان العترب المغناطيسي للبوصله، والقطبان المغناطيسيان لا ينطبقان مع القطبين الجغرافيين، حيث يوجد القطب المغناطيسي الشمالي حالياً في كندا، في حين يوجد القطب المغناطيسي الجنوبي بين أرض فكتوريا وأرض أدليا في القطب الجنوبي.

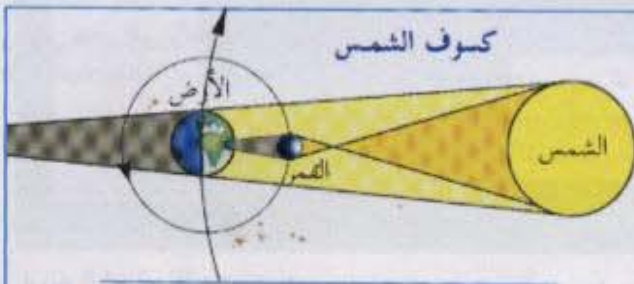
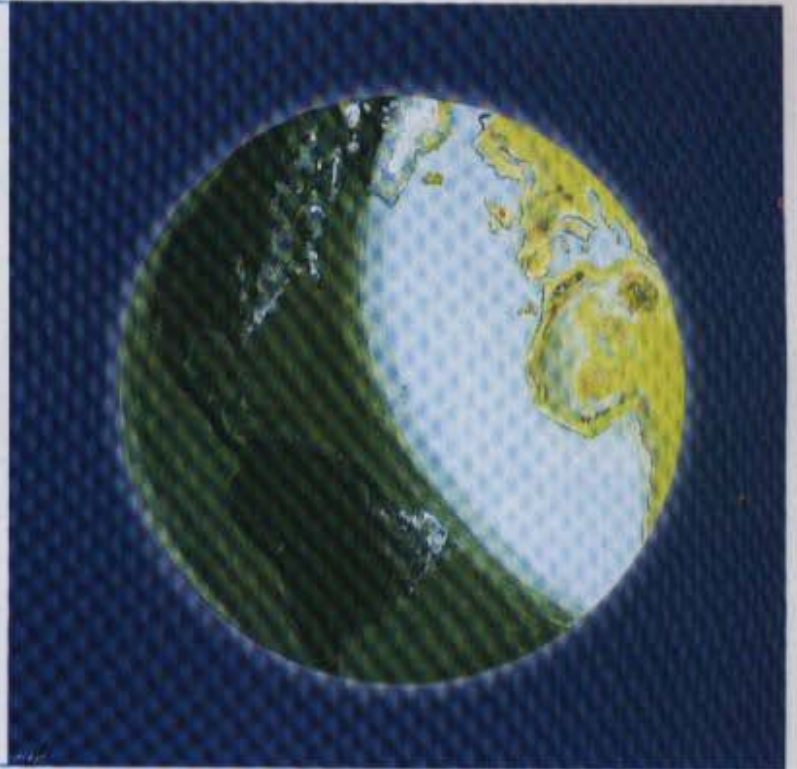
توزيع اليابسة والماء: تشكل المياه حوالي 71% من مساحة الأرض، وهو ما يعادل 360 مليون كلم³، في حين تغطي مساحة اليابسة 150 مليون كلم²، أي 29% من مساحة الأرض، موزعة على القارات الخمس وبعض الجزر، ويختلف هذا التوزيع بين شمال وجنوب الكرة الأرضية، ففي شمال خط الاستواء تمثل اليابسة 2/5 المساحة، في حين تمثل 1/6 المساحة فقط في جنوب خط الاستواء حيث تنتشر أكبر المحيطات.



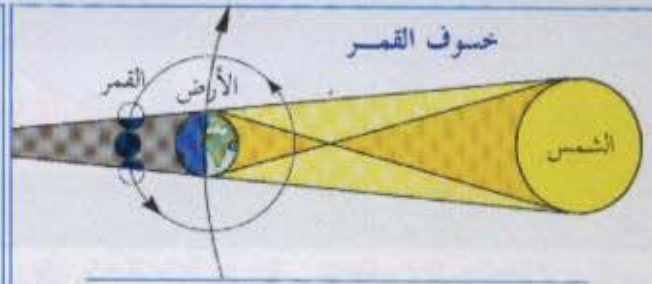
تعاقب الليل والنهار

تحدث ظاهرتا الليل والنهار نتيجة لدوران الأرض حول محورها، من الغرب باتجاه الشرق، في دورة كاملة تدوم 24 ساعة، وبما أن الأرض دائرية الشكل، فإن أشعة الشمس لا تصل إلا لنصف الكرة الأرضية المواجه لها، يكون فيه النهار، بينما يكون النصف الآخر محتجباً عنها، يكون فيه الليل.

وبما أن محور دوران الأرض غير عمودي على مستوى فللكها، فإنه ينتج عن ذلك اختلاف في مدة الليل والنهار، بالابتعاد نحو الشمال أو الجنوب من خط الاستواء، وتكون المناطق الواقعة في خط الاستواء هي وحدها التي يتساوى فيها الليل والنهار.



كسوف الشمس



خسوف القمر



كسوف حلقي (أ)

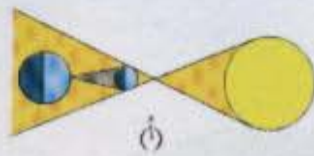


كسوف جزئي (ب)

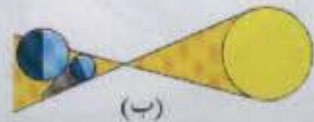


كسوف الشمس

كسوف الشمس: ينشأ نتيجة لمرور القمر بين الشمس والأرض، فيحجبها عن الرؤيا، ويكون كسوف الشمس كلياً داخل الظل التام، وجزئياً خارجه.



(أ)



(ب)



كسوف تام



خسوف جزئي



خسوف جزئي

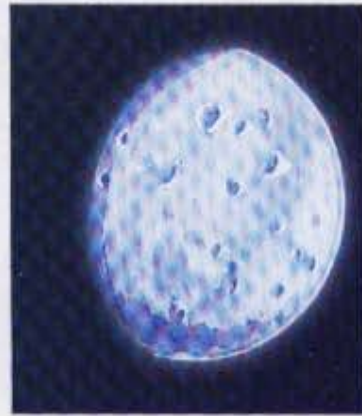
خسوف القمر

خسوف القمر: يحدث عندما يحتجب القمر لدى توسط الأرض بينه وبين الشمس. ويأخذ خسوف القمر عدة أشكال؛ فيكون الخسوف كلياً عندما يوجد القمر كله داخل مخروط ظل الأرض، والشمس والأرض والقمر على خط مستقيم. ويكون الخسوف جزئياً عندما ينحرف القمر قليلاً عن مخروط ظل الأرض. إن خسوف القمر أطول مدة من كسوف الشمس، لأن مخروط ظل الأرض خلفها أطول في حالة الخسوف، في حين يكون مخروط ظل القمر قصيراً في حالة كسوف الشمس.

القمر

دوران القمر

القمر هو التابع الوحيد للأرض، وهو أصغر من الأرض بحوالي 50 مرة، يتحرك معها في دورانها حول الشمس، ويظهر من الأرض على عدة أشكال من الهلال إلى البدر، وذلك حسب موقعه بين الأرض والشمس.



دوران القمر حول الأرض

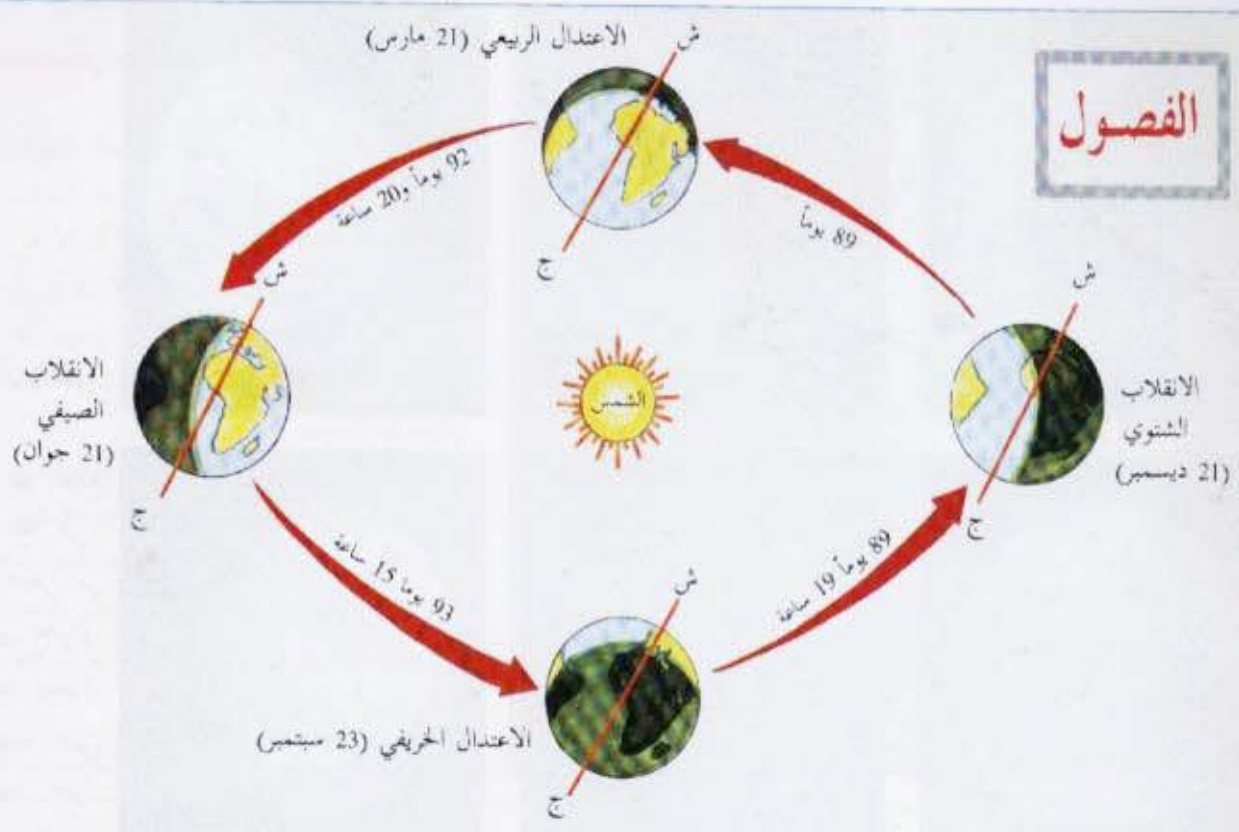


خصائصه:

- متوسط بعده عن الأرض: 384 400 كلم
- قطره: 3476 كلم
- مساحته: 36 450 000 كلم²
- حجمه: 22 مليار كلم³
- كتلته: 1/80 من كتلة الأرض
- سرعة دورانه: 3659 كلم/سا
- يتم دورته حول الأرض في 29 يوماً و12 ساعة و44 دقيقة و3 ثواني (مدة الشهر القمري)
- يتم دورته حول نفسه في 27 يوماً و8 ساعات



الفصول



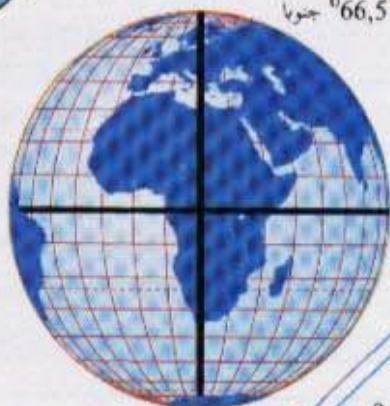
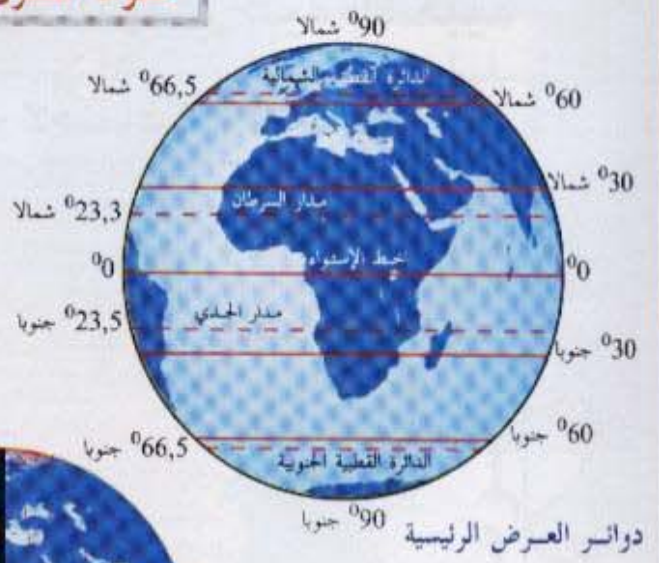
الانقلاب الشتوي (21 ديسمبر)



الانقلاب الصيفي (21 جوان)



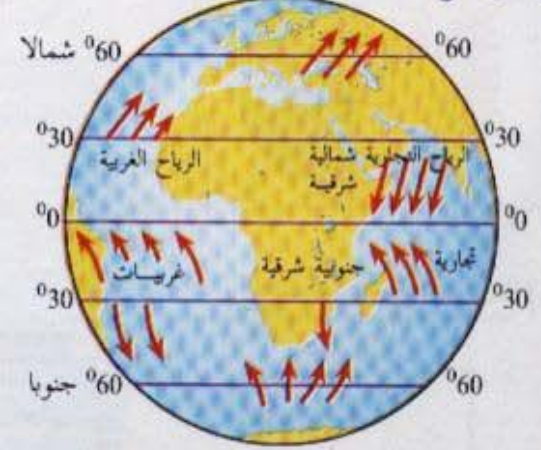
خطوط الطول ودوائر العرض



المناطق الحرارية الرئيسية



دورة الرياح العامة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الواقع البشري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

السكان: عام 2002 31,07 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1987 - 23 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1998 - 29,272,343 مليون نسمة

الكثافة العامة عام 87: 9,6 ن/كلم² عام 98: 12,2 ن/كلم² عام 2000: 13,2 ن/كلم²

معدل النمو السنوي: بين 77 - 87 % 3,08 - بين 87 - 98 % 3,8

الخصوبة عام 2000: 3,4

أمل الحياة عند الولادة: إناث: 70 سنة ذكور: 68 سنة.

وفيات الأطفال لكل 1000 مولود: 64 عام 87 - 44 لكل 1000 مولود عام 1999.

نسبة الأمية: 74,6% عام 66 - 61,5% عام 77, 43,6% عام 87 34,5% عام 98

نسبة التحضر: 49,6% عام 87 58% عام 98

نسبة البطالة: 21,3% عام 87 30% عام 2000

توزيع العمالة على فروع النشاط الاقتصادي عام 98:

فلاحة %16 - صناعة %24 - خدمات %60

متوسط عدد أفراد الأسرة: 6,56 - معدل إشغال المسكن 7,15 عام 1998

المؤشرات الاجتماعية عام 2000:

عدد المستشفيات: 417

عدد أسرة المستشفيات: 52 000

متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة: 1,96 سريرًا

عدد الأطباء: 17760

التغطية الصحية: 1,01 طبيب لكل 1000 نسمة

نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية: %90

عدد الطلبة في كل مستويات التعليم 7,8 ملايين. أساسي وثانوي وفي التعليم العالي: 500 ألف طالب

المعدل العام للتدريس في كل أطوار التعليم: %69 إناث: %64 - ذكور %71

نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب: %71

نسبة السكان المرتبطين بالغاز الطبيعي %30

نسبة السكان المرتبطين بشبكات الصرف الصحي: %66

نسبة السكان المرتبطين بشبكات الكهرباء %85

متوسط عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة: 53 هاتف عمومي/0,2 هاتف نقال/1,0 كمبيوتر

مؤشر التنمية البشرية: 0,683 (الرتبة 107 من أصل 174 دولة)

المؤشرات الاقتصادية:

الناتج المحلي الإجمالي: 54 مليار دولار عام 90, 42,3 مليار دولار عام 94

الناتج المحلي الفردي: 21,30 دولاراً عام 90, 15,50 دولاراً عام 98

حجم المديونية الخارجية عام 96: 34,5 مليار دولار عام 99: 28,3 مليار دولار

نسبة النمو الاقتصادي 1995: 3,9% - 2000: 3,5%

مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الداخلي:

12% فلاحة, 20% صناعة, 25% مناجم, 43% خدمات

نسبة التضخم عام 1996 - 18% - نسبة التضخم عام 2000: 02%

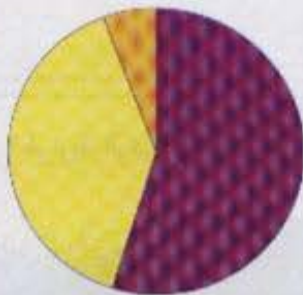
الصادرات 1991: 11,7 مليار دولار الواردات 1991: 09 مليار دولار

الصادرات عام 96: 12,6 مليار دولار (محروقات) %93,5

الواردات عام 96: 09,09 مليار دولار

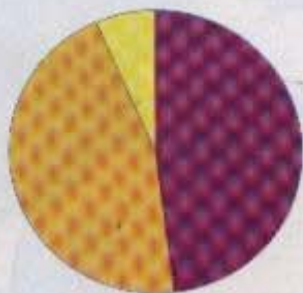
التركيب العمري للسكان

الفترة العمرية	عام 87	عام 98
أقل من 20 سنة	%54,8	%48
20/60 سنة	%39,4	%45,4
+ 60 سنة	%5,8	%6,6



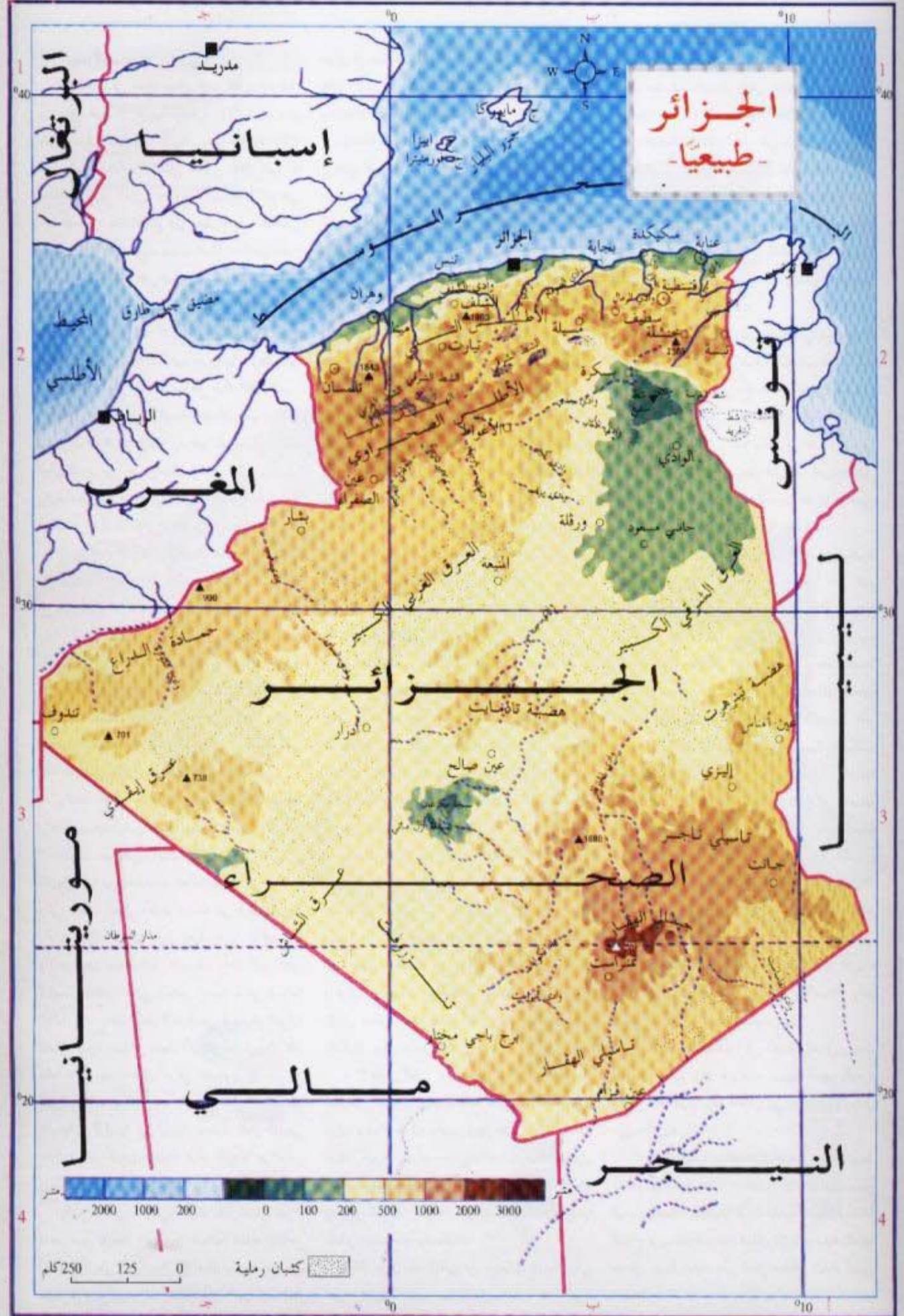
التركيب العمري للسكان لعام 1987

أقل من 20 سنة
20/60 سنة
+ 60 سنة



التركيب العمري للسكان لعام 1998

أقل من 20 سنة
20/60 سنة
+ 60 سنة



مقياس 250 125 0 كلم

كثبان رملية

الصحراء

موريتانيا

مالي

تندوف

الجزائر الكبرى

المغرب

الجزائر - طبيعياً

إسبانيا

الجزائر

النيجر

الموقع:

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينتش، و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً. مساحتها 2381741 كلم². يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، و1800 كلم على خط تندوف غدامس.

وتحيط بالجزائر عدة دول، بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق: تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم. ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، والصحراء الغربية بـ 42 كلم. ومن الجنوب: البحر بـ 956 كلم، ومالي بـ 1376 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم. ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 كلم.

نوع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية، تجمع بين ميزات نادرة، استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال، ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وعمراً حيوياً للعديد من طرق الاتصال العالمية، براً وبحراً وجواً.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقع الجزائر، بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي؛ فالبعد الأول هو بُعد الهوية والانتماء بجمهورية المغرب العربي؛ حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك المنبر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا. والخور العربي الإسلامي: وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، وجعلت منها رافداً للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.

والبعد الثاني هو بُعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين.

الأول: المتوسطي؛ حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءاً من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي اعتادت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها، ولا زالت حالياً تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، وأحد أهم المخابر الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر، ليشمل أوروبا وينداحل معها، لأن المتوسط تاريخياً كان دائماً عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، وقد دعم هذا البعد حديثاً بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر أنبوبين، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا، وعبر المغرب وإسبانيا.

والثاني: المحور الأفريقي، حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الخوار الإفريقي؛ ولزادته فاعلية هذا الخور، بعد إنجاز

طريق الوحدة الإفريقية، الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول. وتنشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة.

وتشكل محصلة هذه الأبعاد، إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي، في الميدان السياسي والاقتصادي، أهم المعالم التي تحكم في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر، وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

الجزائر طبيعياً:

يتميز سطح الجزائر بتناقض طبيعي، متميزين ومختلفين من حيث الملامح التضاريسية والتركيب الجيولوجي، والمناخ، والانتشار السكاني، والتركز الاقتصادي:

- النطاق الشمالي؛ ومساحته نحو 400 ألف كلم²، يعلب عليه الطابع الجبلي، في سلسلتين متوازيتين؛ الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، اللذين يحصران بينهما منطقة هضبية واسعة. هذه المرتفعات حديثة الشأ، غير مستقرة، تشكيلاتها تعود للزمنين الثاني والثالث. مناخها متوسطي، والغطاء النباتي كثيف، والزراعة واسعة. ويتركز في هذا النطاق 90% من جملة سكان الجزائر، بكثافة متوسطة: 40 نسمة/كلم²، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.

- النطاق الجنوبي؛ ومساحته نحو 2 مليون كلم²، وهو عبارة عن قاعدة صحراوية قديمة، تعود إلى ما قبل الكمبري. ويمتاز بتضاريس الهادئة، باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية. مناخه جاف، والغطاء النباتي محدود، والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والغاز؛ بكثافة سكانية: 1 نسمة/كلم². ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

وتقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- الساحل: ويشغل هذا الأقليم شريطاً محدوداً، يتكون من شواطئ صحيرية صلبة، حيث تطل الجبال مباشرة على البحر، لتعطي الصفة الصحيرية التي ساعدت على ظهور الخلدان والموانئ، مثل وهران، وأرزويو، والجزائر، وجاية، وسكيكدة، وعنابة، وإلى جانبها رؤوس صحيرية تمتد داخل البحر، مثل رؤوس: ملوية، وفالكون، وكريون. وكافالو.

- الأطلس التلي: ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية المتوازية الحديثة التكوين، باتجاه جنوب شرق، وشمال شرق؛ وتخصر بينها جيوباً سهلية ساحلية ضيقة، أشهرها سهول: وهران، والمنيعة، وعنابة، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبياً في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال، أشهرها سهول: تلمسان، وسبدي بلعاس، والسرسو، وفسنطينة.

وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب، حتى جبال سوق أهراس عند حدود

تونس شرقاً، والأطلس التلي أكثر ارتفاعاً واتساعاً في الشرق منه في الغرب. وأعلى ارتفاع له في جبال الحجر، عند قمة لآلة حديجة: 2308م.

- الهضاب العليا: وتمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و1000م، وهي أكثر ارتفاعاً في الشرق، حيث تأخذ أحياناً طابع الخيل؛ وبها العديد من المنخفضات؛ أهمها: سطيف، وعين البيضاء، وتيسة، والأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشلطوط؛ وأهمها الشط الشرقي، وشط الحفنة.

ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحفنة، الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس، في شكل عقدة جبلية متميزة.

يشكل هذا الإقليم أهم مناطق زراعة الحبوب في الجزائر منذ القدم، وقد شكل على مر التاريخ، وقيل الاحتلال الفرنسي للجزائر، العمود الفقري للمعمور الجزائري، وأهم مناطقه الاقتصادية والسكانية.

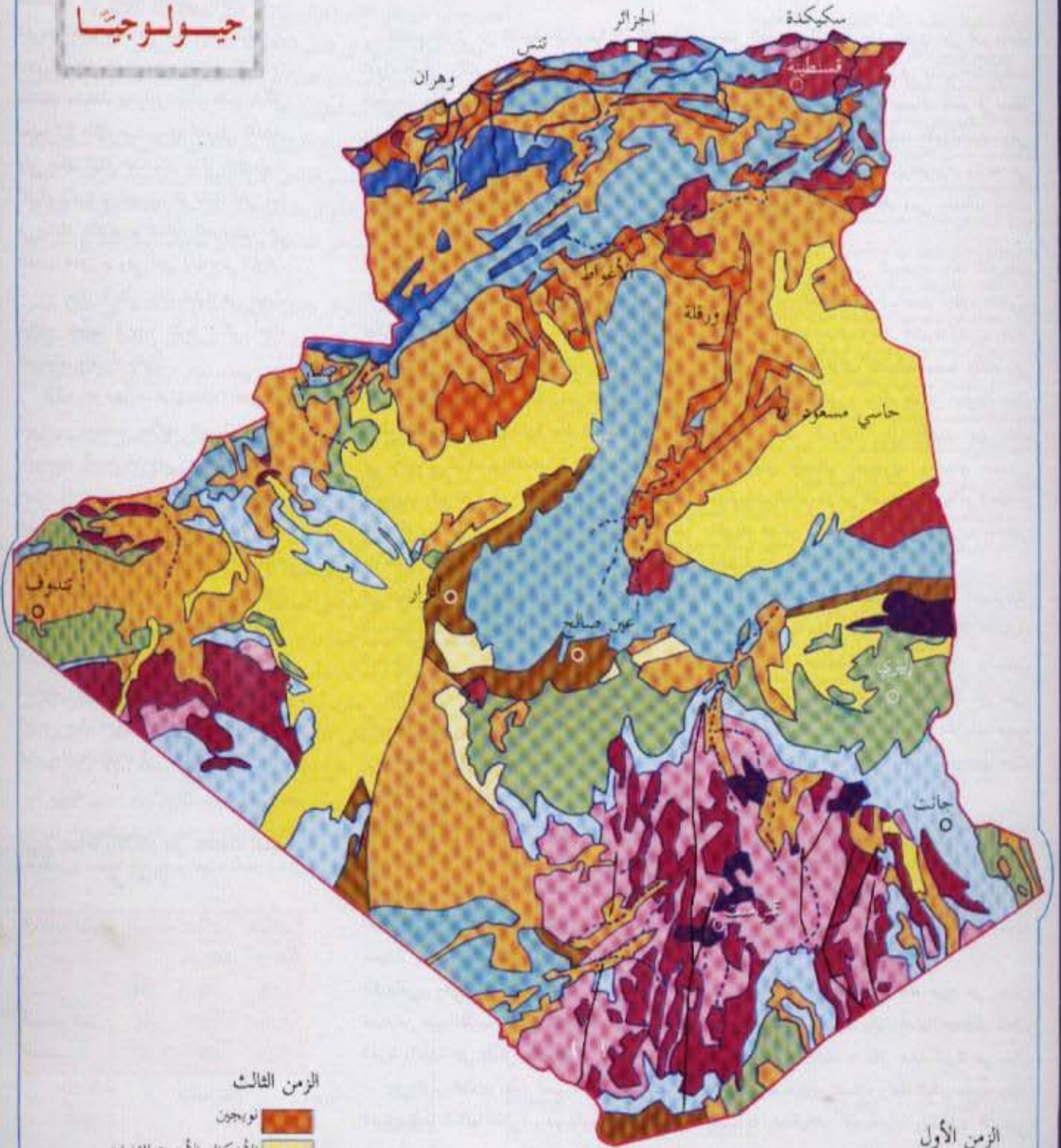
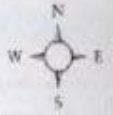
- الأطلس الصحراوي: وهو عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كلم، من فجيح غرباً حتى إقليم الزاب شرقاً، باتجاه جنوب غرب؛ وتمثل بموقعها وارتفاعها، حداً طبيعياً انتقالاً بين الشمال والجنوب، وحاجزاً في وجه رمال الصحراء؛ وتضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، تنخلها فتحات وحوادث ودروب، وتسلكها الأودية المنحدرة نحو الصحراء، كما تشكل تمرات طبيعية لشبكات المواصلات بين الصحراء وشمال الجزائر؛ سفوحها الجنوبية شديدة الانحدار بسبب الصدوع التي تفصلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، خلافاً لسفوح الشمالية التي هي أقل انحداراً؛ أهم تشكيلاتها: جبال القصور، وبها قمة سيدي عيسى 2238م، وجبال عمور، وأولاد نابل، والحفنة، وجبال الأوراس، حيث قمة الشلية: 2380م، وجبال التمامشة.

- الصحراء: وهي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية، تمتاز بالرتابة والانبساط؛ وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي:

- نطاق المنخفضات: في الشمال الشرقي، حيث منخفض مبلوغ (32 م) تحته مستوى سطح البحر؛ وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر؛ في وادي ربيع، ووادي سوف والزيبان.

- نطاق الهضاب الصحيرية: ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها: هضبة تادمايت: 836 متر فوق سطح البحر، وحمامة تيزهرت قرب الحدود الليبية، وحمامة الذراع غرب تندوف. هذا النطاق تكويناته صلبة، تغطيها صخور جيرية رملية، على شكل صفائح طبقية، تسمى الحمامة.

الجزائر جيولوجيًا



- الزمن الثالث**
- نوبجون
 - الأشكال الأخيرة للقارات
 - بالوجين
- الزمن الرابع**
- رمال
 - كتبان رملية

- الزمن الثاني**
- كربناسي
 - صخور ثابوية غير محدودة
 - جوراسي

- الزمن الأول**
- البرمي - الكاربوني - الديفوني
 - السلوري - الأوردوفيشي - الكمبري
 - ما قبل الكمبري
 - صخور قراليتية باطنية
 - صخور بركانية

صدع كبير

0 125 250 كلم

- نطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء، في منطقة التاسيلي ناجر، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية، لا تزال فوهاتنا بارزة، وهي شاهقة الارتفاع: 2254م؛ منقطعاً، بها وادي جرات الذي يشكل معلماً أثرياً عالياً، حيث رسوم التاسيلي القديمة. وفي منطقة الهقار الشاسعة، حوالي 0,5 مليون كلم²، المكونة من الصخور البركانية، أعلى قمة في كتلة الأناكور، شمال تامنراست، في تاهاست: 2918 م، وهي أعلى ارتفاع في الجزائر.

- نطاق الرمال: وهو عبارة عن سهول تحتية، تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء. وأهم أشكالها:

الرق؛ وهو سهل صحري يغطيه الحصى، أو أحواض منخفضة ملأها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وهي صالحة للحركة، حيث تشكل مسارات العنبد. من الطرق الصحراوية.

والعرق؛ وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الشرق، حيث العرق الشرقي، الممتد من الحدود التونسية، حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت والمنيع، وفي الغرب حيث العرق الغربي، الممتد ما بين بني عباس والمنيع، إضافة إلى عرق الشاش وإيقدي.

توزيع المساحة والسكان على النطاقات الطبيعية في الجزائر

النطاقات الطبيعية	المساحة	السكان	السكان
	عام 1987	عام 1998	عام 1998
السهول	704	766	770
الهضاب العليا	709	725	720
الصحراء	787	809	710

تنقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى إقليمين الأول شمالي والثاني جنوبي، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم؛ وتتصل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي التي تشكل حداً طبيعياً بين أقدم وأحدث التكوينات الجيولوجية في الجزائر؛ فالصحراء في الجنوب قاعدة قارية قديمة، تظهر بها تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، في حيث تنتشر في الإقليم الشمالي تكوينات أحدث، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما أنها أكثر امتزاجاً وتنوعاً، بسبب فعالية الحث التآلي، وشدة الحركات الالتوائية والبنائية، التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع.

- الجزائر الشمالية: تتخذ رسم اللمسات الأولى للواقع الجيولوجي لشمال الجزائر منذ الزمن الأول، ممتلاً في تكوينات الرواسب القديمة، في صحور الشيبست السيلوري والبودنغ البرمي، المنتشرة خاصة في الهضاب العليا الغربية، في سعيدة، وجبال زكار، وفي شونة، والأطلس البلدي، إضافة إلى صحور الشيبست والتاسيل الساحلية بين جيجل وعنابة، وفي عدة مناطق في إقليم الساحل.

وفي الزمن الثاني، بصورة الثلاثة الأساسية ظهرت تكوينات الترياسي على مساحة محدودة في جبل شطابة قرب قسنطينة، وفي أطراف الأطلس الصحراوي، خاصة في جبال القصور وعمور، وفي الهضاب العليا الوهرانية، والجلفة، والوطاية، والقطرة، حيث تتركز أهم مناجم الملح في الجزائر. أما تكوينات الجوراسي فتنتشر على طول الجبال الساحلية من الحدود المغربية حتى جبال القل، وهي صحور جبيرة في معظم الحالات، إضافة إلى بعض المناطق في سعيدة وفرندة وتلمسان والبايور. وأما تكوينات الكرتاسي، وهي عبارة عن صحور رملية وحصوية، فتمتد من حدود المغرب حتى بوسعادة، إضافة إلى الصحور الجبيرة والطينية التي تشكل جبال الأطلس التلي.

وفي الزمن الثالث، بدأت الصورة الجيولوجية لشمال الجزائر، تأخذ شكلها الحالي؛ وأهم تكوينات هذا العصر تعود للنومليك، حيث تكوينات البايوسين الجبيرة السيليكية المنتشرة شرق وادي تافنة في منطقة وهران، وسيدي بلعباس، ومعسكر، وسوقر، وسيدي عيسى، وجبال الحضنة، وفي بعض مناطق سطيف وقسنطينة وتبسة.

وجبل العتق؛ وهذه التكوينات تحتوي على أهم مناجم الفسفات في الجزائر، وامتداداتها في تونس. أما تكوينات الأيوسين، وهي صحور طينية وحصوية، فتنتشر في منطقة برج بوعريريج. وأخيراً تكوينات الأوليغوسين، وهي تكوينات قارية من صحور الكونغلوميرا، وتوجد في حوض الهبرة، وهضاب المدينة، وبني سليمان، وجبال الأوراس.

وأما تكوينات عصر النيوجين، ومنه تكوينات المايوسين، من الكونغلوميرا الساحلية، والماران الطيني، فتنتشر في منطقة وهران، وجبال الظهرة، وتسن، وشرق حوض الشلف، والحواف الشمالية لهضبة المدينة، وفي وسط الأطلس المتيجي، وبلاد القبائل جنوب جبال البيان، وقرب البرواقية، وفي الجنوب بين جبال الونشريس وجبال التيطري، وسيدي عيسى. وتكوينات البلايوسين من الصخور الطينية أو الرملية أو الجيرية، تنتشر في منخفض سطيف وغرب منخفض الحضنة.

وفي الزمن الرابع استمرت التبدلات الجيولوجية، لتغطي تكوينات هذا الزمن، أكبر أجزاء الجزائر الشمالية، فرواسها تحتل منخفضات الهضاب العليا، والسهول الساحلية كلها، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية، في شكل أحزمة طبقية، وهي تكوينات فيضية في أغلبها، حملتها مياه الأودية والسيول، ورستتها حيث السهول والمنخفضات.

- الصحراء: وهي جزء من القاعدة الإفريقية الكبرى، تغطي قاعدتها البريكامبرية للثيورة تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، مؤلفة بشكل أساسي من الغرانيت، والغنايس، وصخور متحولة، وأخرى رسوبية وغير رسوبية.

والصحراء إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بنائية، أهمها: منخفض شمال شرق الصحراء؛ وتحيط به كتل جبلية كبيرة، هي جبال الأطلس الصحراوي شمالاً، وكتلة الهقار جنوباً، ويمتاز بسماكة تشكيلاته الصخرية، وسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة القديمة بتشكيلاتها الصخرية والجبيرة والقارية، والكتبان الرملية. ثم المنخفض الصحراوي الغربي الذي تغطيه التوضعات القارية الرباعية؛ وهو بدوره بحر للكتبان الرملية؛ وتنفصل بين المنخفضين سلسلة من الصدوع.

الحرارة: يتأثر توزيع الحرارة في الجزائر بعامل القرب والبعد عن البحر، وبالطبيعة السهلية والجبلية التي تغير بشدة من خصائص التوزيع الحراري. فالإقليم الساحلي أطف حرارة من باقي أقاليم الجزائر، بسبب التأثيرات البحرية المطلقة.

ويتميز توزيع الحرارة في فصل الشتاء بالانخفاض التدريجي كلما ابتعدنا عن الساحل، حيث تتراوح درجات الحرارة في شهر جانفي ما بين 10° و 12° على الساحل، و 4° في الهضاب العليا.

وفي الصيف، فصل الارتفاع الحراري، يكون القسم الشمالي معتدلاً نسبياً بفارق حراري يقل عن 18° ، والقسم الداخلي فارقاً بفارق حراري يزيد عن 18° ، حيث يكون الاتجاه العام تزايد ارتفاع درجة الحرارة من الساحل باتجاه المناطق الداخلية، إذ تتراوح ما بين 20° في أوت على الساحل، و 26° في الهضاب، وإلى أكثر من 30° في الصحراء.

- الرياح: تخضع الجزائر لمناطق الضغط الجوي المتحركة في منطقة البحر المتوسط، وهي منطقة الضغط المرتفع فوق مدار السرطان، وخاصة الضغط المرتفع الأزوري في شمال الأطلسي، وهو الذي يحدد نظام الرياح في المتوسط وغرب أوروبا.

ففي فصل الشتاء يتكون فوق شمال إفريقيا ضغط مرتفع يتصل بالضغط المرتفع الأزوري والضغط المرتفع الآسيوي، في حين يكون الضغط فوق مياه البحر المتوسط منخفضاً بالنسبة للضغط فوق اليابسة المحيطة به. وهذا ما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تخرج من المرتفع الأزوري رياح شمالية غربية رطبة ومعتدلة تسيطر على المناطق الشمالية، في حين تكون غربية وشمالية غربية على الهضاب، وشمالية على هوامش الصحراء الشمالية.

أما الصحراء، فهب عليها رياح ساخنة من المنطقة الاستوائية، تكون رطبة نسبياً باتجاه جنوب غرب وشمال شرق.

وفي فصل الصيف يتكون فوق شمال إفريقيا نطاق من الضغط المنخفض، يتصل في شرقه بالضغط المنخفض الآسيوي وفي جنوبه بالضغط المنخفض الأزوري، مما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تسود الرياح القارية القادمة من الصحراء وهي رياح جافة وحارة، ومحملة بالأتربة، تسمى السبروكو، ويصل مدى تأثيرها حتى جنوب إيطاليا وفرنسا؛ في حين تتعرض الصحراء لهبوب رياح جنوبية شرقية وشمالية غربية ساخنة رطبة، مشبعة بخار الماء تتسبب في سقوط المطر على منطقة الهضاب.

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر، لأنها المصدر الأساسي لتزويد كل أشكال الثروة المائية بالبلاد، كما أنها تلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد الفلاحي، لأن الزراعة مرتبطة بسقوط المطر، ولأن المناطق المروية محدودة.

ويوضح توزيع المطر في الجزائر، الخصائص العامة التالية:

- في شمال البلاد نطاق المطر الشتوي: تنزل $2/3$ كميات المطر في الشهور الأربعة للشتاء، وتسيبها الرياح الغربية والشمالية الغربية الناجمة عن الجبهات الجوية القادمة من شمال المحيط الأطلسي والمتجددة فوق البحر المتوسط، حيث تزداد فعالية هذه الجبهات شتاءً بسبب شدة البرد. وتبلغ كميات المطر أعلى قيمها على الساحل، حيث تزيد عن 1000 ملم/سنة، خاصة في مرتفعات الأطلس التلي التي تؤدي دوراً واضحاً في تركيز المطر بهذه المنطقة، لأن اصطدام الرياح المحملة بالرطوبة بها يساعد على تكاثف بخار الماء وسقوط الأمطار بغزارة. وتقل كمية الأمطار فيما وراء الأطلس التلي، ابتداء من سفوحها الجنوبية، حيث تنحدر كميتها إلى ما بين 200 و 400 ملم/سنة، وهي تسقط خلال فصلي الربيع والخريف أساساً.

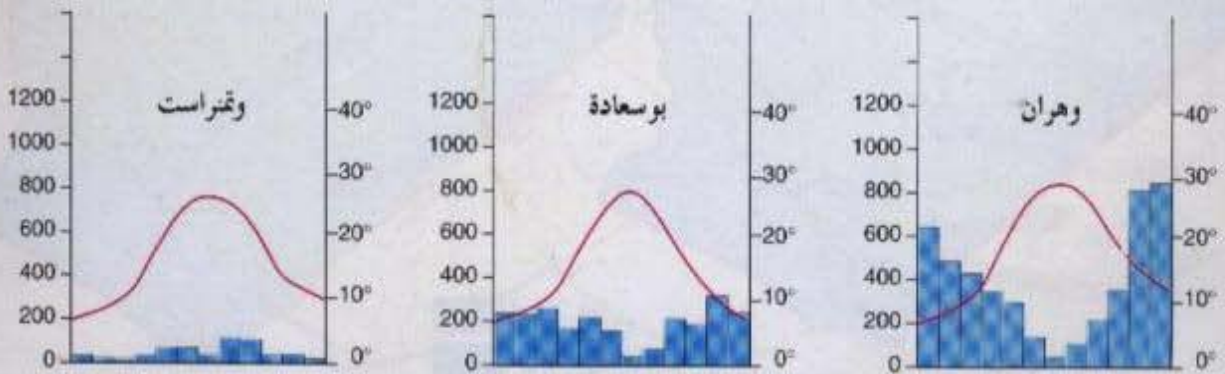
- في الصحراء: يسيطر الحفاف على مدار العام، وتقل كمية المطر عن 200 ملم/سنة، وذلك بسبب وقوعها في المنطقة فوق المدارية، وأين تتراكم الرياح القادمة من خط الاستواء، مشكلة منطقة ضغط مرتفع، ومصدراً للرياح التجارية التي تهب من الصحراء، وهي رياح جافة لا رطوبة فيها.

وتنزل أهم كميات المطر على الهوامش الشمالية للصحراء بسبب تسلل الرياح الغربية والشمالية الغربية في الشتاء، والتي تحتفظ بنسبة محدودة من الرطوبة بعد أن تفرغ حمولتها في المنطقة الشمالية.

وفي جنوب شرق الصحراء، يسود نظام المطر الصيفي لارتباطها بالمنطقة المدارية. وأهم ما يميز نظام المطر في الجزائر:

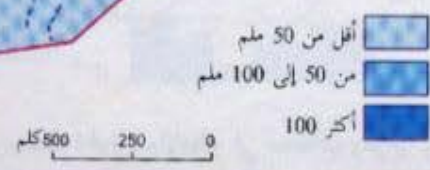
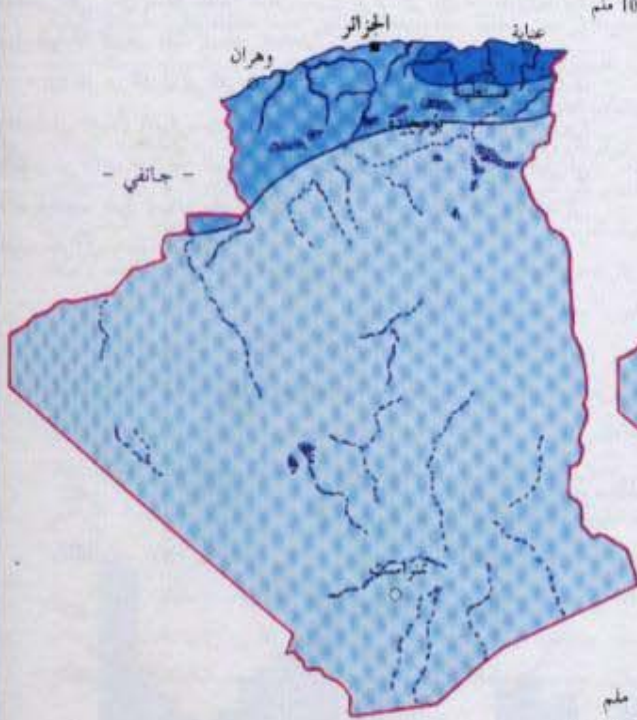
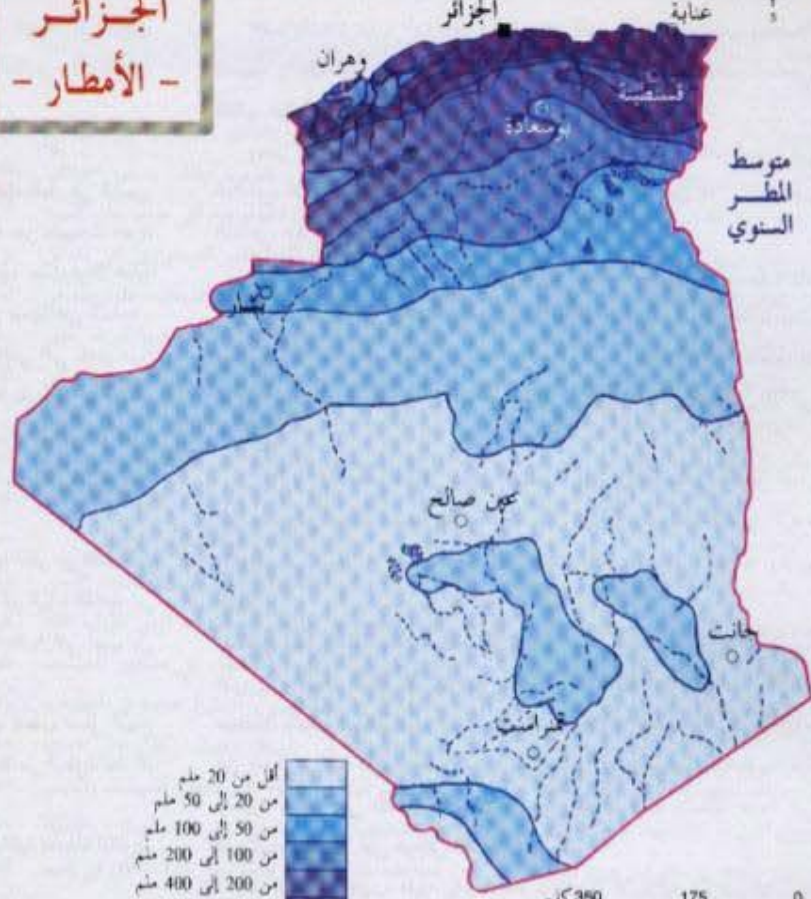
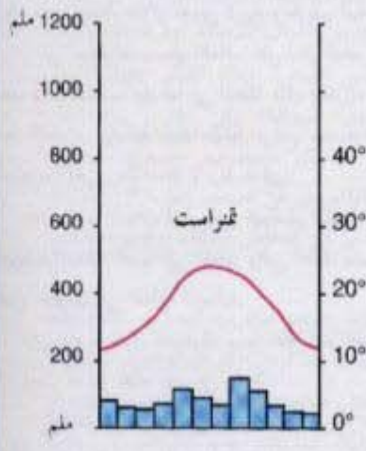
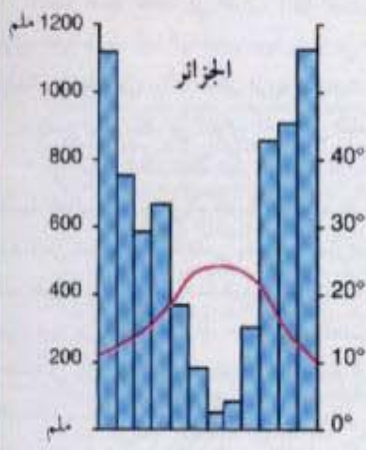
- إنها تقل من الشمال إلى الجنوب، لأن الرياح الغربية والشمالية الغربية، تصطدم بالأطلس التلي الذي يشكل حاجزاً للمطر، حيث تفرغ أكبر جزء من حمولتها، ولا تصل منها إلا كميات قليلة للمناطق الداخلية.

- إنها تقل من الشرق إلى الغرب، حيث تقسم الجزائر إلى جزء رطب في الشرق وخاصة في الشمال الشرقي، وجزء جاف في الغرب، وخاصة في الجنوب الغربي؛ والسبب في ذلك، أن الرياح المسيطرة على غرب الجزائر تصطدم بالهضاب الجبلية في غرب وجنوب شرق إسبانيا وشمال المغرب، أين تفرغ حمولتها قبل وصولها إلى الغرب الجزائري بحمولة ضعيفة.

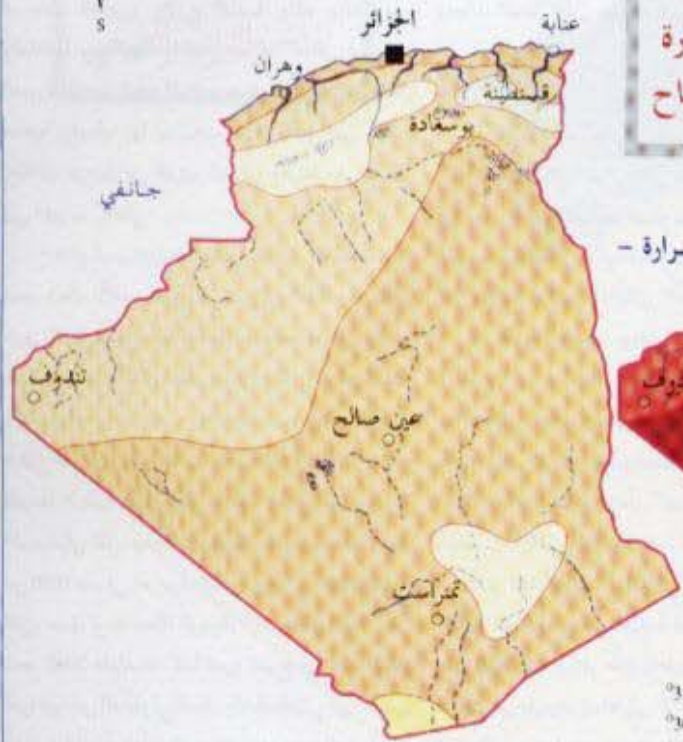


متوسطات الحرارة والأمطار في محطات وهران، بوسعادة وتلمسان

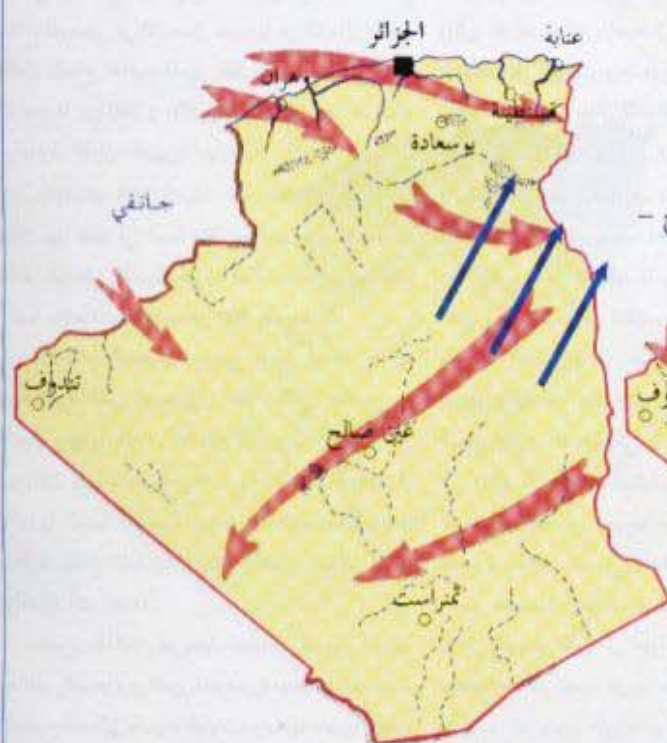
الجزائر - الأمطار -



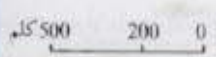
الجزائر الحرارة والرياح



- الحرارة -



- الرياح -



جويلية

■ الجزائر - المناخ

تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، وتوزع اليابسة والماء والتضاريس واتجاهاتها وارتفاعها، واتساع مساحة الجزائر، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاثة تطلقات مناخية رئيسة، لها بصمات مميزة، تمتد على شكل نطاقات عرضية من الغرب للشرق، ومرتبطة من الشمال إلى الجنوب كالتالي:

- مناخ البحر المتوسط: ويغطي المناطق الهلالية لساحل البحر شمال الأطلس التلي، من تنس إلى القالة؛ وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، مقلقه معتدل، ويميز بفصلين متباينين الأول مطير ودافئ وطويل، وهو الشتاء؛ والثاني جاف وحار وقصير، وهو الصيف، والملي الحراري ضئيل عموماً. ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل الصغرى من الحجرية إلى الفل، وهو أكثر رطوبة، حيث يزيد معدل المطر عن 1000 ملم في الحجرية والبايور، وحوالي 2000 ملم في القل، حيث توجد منطقة الزيتون، أكثر مناطق الجزائر مطراً بنحو 2443 ملم/سنة؛ كما تدوم الثلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد عن 10 أيام في السن. والغطاء النباتي فيها كثيف، من نوع الغابة أساساً. والنوع الثاني هو مناخ المتوسط شبه الرطب، الذي يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700 ملم/سنة.

- مناخ الأستس: ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحسار تدريجياً من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف، ائتميز بالظروف القارية، فالأمطار تتراوح ما بين 300 و 500 ملم/سنة، فهي غير منتظمة، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة.

والهضاب العليا الشرقية شبه جافة، مناخها قاري (50 يوم جليد في السنة و 30 يوم سيروكو)، والهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الحافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاماً، فلا تزيد عن 400 ملم/سنة.

- مناخ الصحراء: ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة، والجو جاف، والحرارة عالية، والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهفار المتأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفاً، والحرارة أكثر اعتدالاً.

يتدرج هذا المناخ تدريجياً ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات، وقسمها تغطيها الثلوج، بسبب وصول التيارات البحرية الرطبة الباردة، وبمعدل مطري يتراوح ما بين 800 و 900 ملم/سنة، والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي

القاحل، وهكذا تتعاضد غابات الصنوبر والسدر، مع واحات النخيل على بعد 30 كلم.

■ النسيات:

يعكس الغطاء النباتي، الظروف المناخية وخصائص التربة، السائدة في الجزائر، التي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية، حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالمياً.

وتتوزع الأقاليم النباتية في الجزائر على النحو التالي:

- إقليم المتوسط: ويغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر المتوسط، مناخه حار وجاف وقصير صيفاً، ورطب ودافئ وطويل ومطر شتاء. وترتبه جيدة وخصبة، وهو لذلك أوفر مناطق الجزائر نباتاً وأغاثها نوعاً، كما توجد بهذا الإقليم، أحصص الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية العالية.

أهم التشكيلات النباتية في هذا الإقليم، الغابات الدائمة الخضرة، وتغطي مساحة قدرها 3,8 مليون هكتار، منها 650 ألف هكتار غابات طبيعية، و550 ألف هكتار غابات غير طبيعية، إضافة إلى الأعراس الكثيفة في مناطق المطر التي يزيد فيها معدل التساقط عن 1000 ملم/سنة. الهبة النباتية في هذا الإقليم نشطة طوال العام، وهو يتميز بتعدد أنواع النبات، ضمنها غابات الصنوبر على مساحة 700 ألف هكتار، والبلوط 500 ألف هكتار، والفلين 440 ألف هكتار، (أكبر غابة فلين في حوض المتوسط بعد البرتغال)، والأرز 30 ألف هكتار، إضافة إلى أشجار الزان، والأشجار المنقولة، مثل الزيتون، والحمضيات بمختلف تشكيلاتها؛ ويعتبر هذا الإقليم، نطاق إنتاج الفاكهة الأول في الجزائر.

- إقليم السهوب: وهو إقليم انتقالي، بحكم موقعه بين إقليم المتوسط والصحراء، وتنتشر في تخومه الشمالية أشجار الزيتون، وفي تخومه الجنوبية الدرنين، ويتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط ما بين 300 و 500 ملم/سنة، الذي يكون أساساً في الشتاء، وفترة الجفاف فيه طويلة، والحرارة أكثر ارتفاعاً، حيث تتزايد الفوارق الحرارية اليومية والفصلية، والتربة فيه فقيرة، إضافة إلى انتشار السبخ والترب الملحية التي لا تساعد على نمو النبات.

وتظهر التشكيلات النباتية في هذا الإقليم على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب والحشائش القصيرة والشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتتميز بأهميتها الرعوية، حيث يعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، ومورداً طبيعياً متجدداً تستفيد منه أهم قطعان الثروة الحيوانية في الجزائر، وخاصة الأغنام، كما يلعب الغطاء النباتي في هذا الإقليم، دوراً في حماية البيئة الطبيعية وحفاظة على التربة من التعرية. وأهم الأنواع النباتية السائدة هي الحلفاء، على نحو 4 مليون هكتار، التي لها أهمية مزدوجة اقتصادياً، كمادة أولية لصناعة

الورق وكمراعي طبيعية، إلى جانب السدر والظوم والشج. كما يتميز هذا الإقليم، بكونه أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، حيث حلت الزراعات الانسانية مكان النبات الطبيعي، وهي مورد اقتصادي هام، يتميز به هذا الإقليم منذ العصور التاريخية الغائرة، حيث كان دائماً نطاق الحبوب الأول في الجزائر.

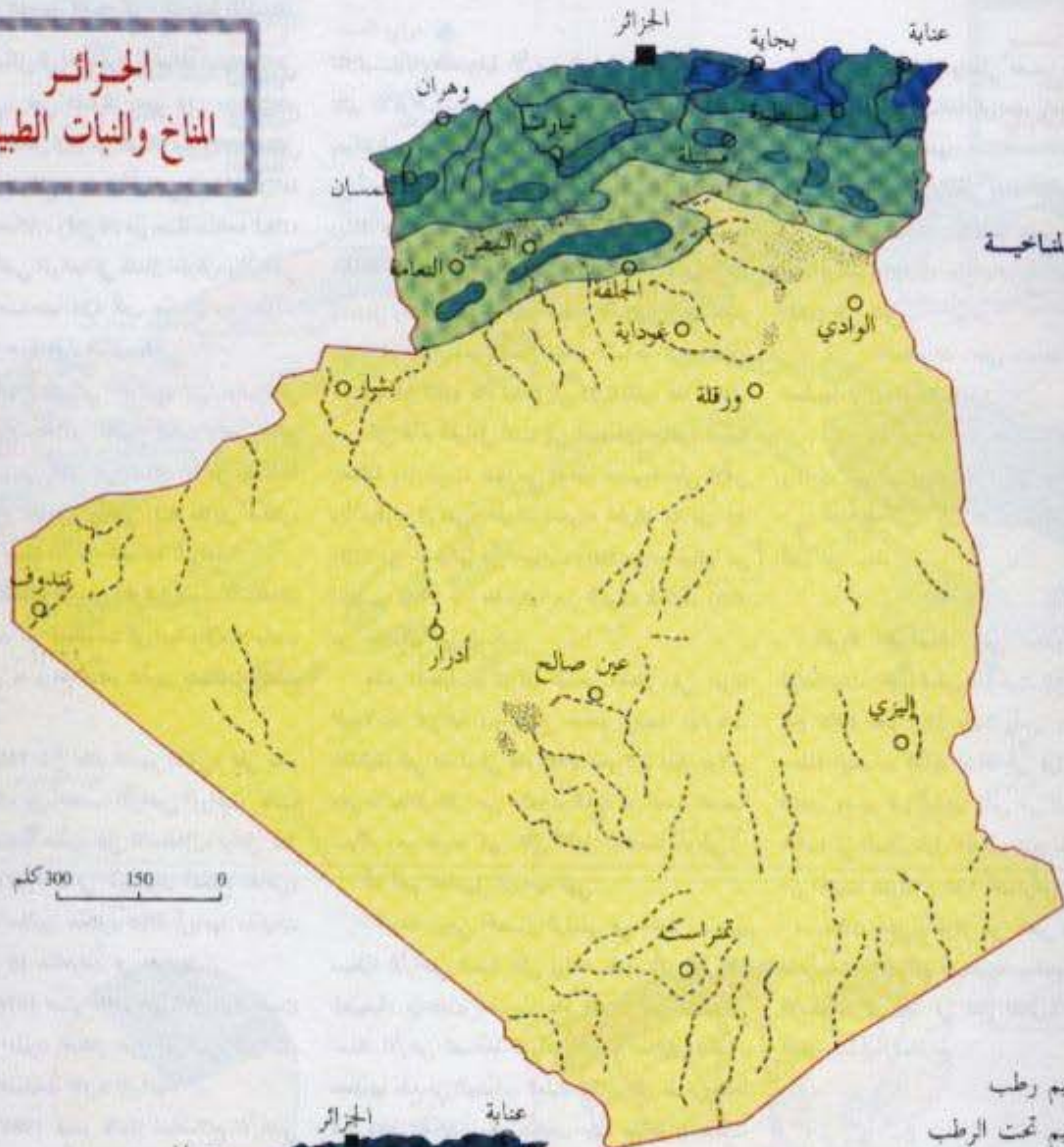
- إقليم الصحراء: وترك الظروف المناخية القاحلة السائدة في هذا الإقليم بصماتها على الغطاء النباتي، حيث يبلغ الجفاف هنا ذروته، ويقبل متوسط الأمطار عن 200 ملم/سنة، والطبيعة قاسية، والتربة نادرة، لأن الأراضي التي تكسوها الرمال المتحركة، أو التي تكون مكسوة بطبقة صخرية كاشمادة، إضافة إلى الملوحة، لا تساعد على نمو النبات.

ويقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم، على التشكيلات المتألقة مع الجفاف وارتفاع الحرارة، التي تحمل مجاري الأودية والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الأرض، خاصة في الواحات. وهناك مناطق عالية تماماً من الحياة النباتية، تسمى محلياً «تازروف»، كما أن الأنواع النباتية المنتشرة في هذا الإقليم محدودة، لا تتجاوز بضعة أنواع، معظمها مجرد من الأوراق، فروعها قصيرة، وتكثر بها الأشوك لتغلب على الجفاف والصحراء، وجذورها طويلة بحثاً عن المياه الباطنية؛ وأهم هذه التشكيلات، النخيل في الواحات، والدرين والعباب والطرقة وأنسط.

ونشاط الرعي محدود في هذا الإقليم، والزراعة محصورة في مناطق الاستصلاح المعتمدة على الري بالمياه الجوفية، التي توسعت مساحتها بصورة محسوسة في العشر سنوات الأخيرة؛ لكن الضغوط الطبيعية القاسية، وارتفاع تكاليف عمليات الاستصلاح، وتقنيات الري، جعلت من هذه الزراعة أمراً مكلفاً، وعمرها الافتراضي مرتبط بكمية مخزون المياه الباطنية غير المتجددة.

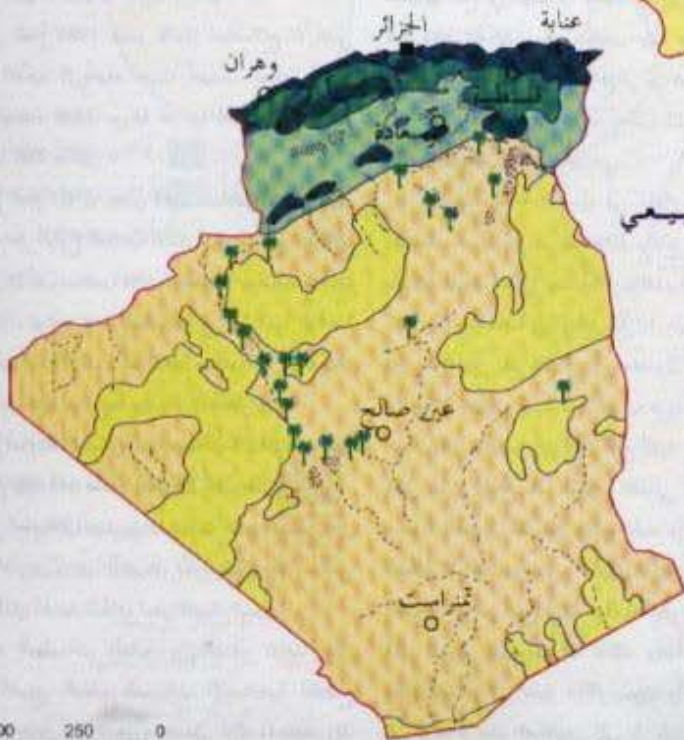
وعموماً، فإن الغطاء النباتي في الجزائر، يعاني من التدهور وانخفاض الإنتاجية، وأصبحت ظاهرة التصحر تهدد الأراضي بسبب الاستغلال غير الرشيد، والحرائق التي أدت إلى اندثار ونسبة عدد من الأنواع النباتية، إلى جانب تصاعد عملية التعرية. وقد استدعت هذه المشكلة اهتمام الدولة الجزائرية مبكراً، حيث قامت باتخاذ عدة تدابير، أهمها مشروع السد الأخضر ومشروع حماية المناطق السهبية، كمحاولة للسيطرة على زحف الصحراء، وخلق توازن طبيعي ومناخي يساعد على الحياة البشرية والحيوانية، وعلى تحقيق إنتاج إضافي من منتجات الغابة المختلفة، وخلق ظروف ملائمة للتوسع في الزراعة والإنتاج الحيواني، وبالتالي على استقرار السكان؛ لكن النتائج المحققة لم تكن بالمستوى المطلوب، بسبب مشاكل التمويل والصيانة والحماية.

الجزائر المناخ والنبات الطبيعي



الأقاليم المناخية

0 150 300 كلم



النبات الطبيعي

- إقليم رطب
- إقليم تحت الرطب
- إقليم شبه جاف
- إقليم تحت شبه جاف
- إقليم جاف

- نباتات البحر المتوسط (البلوط، الصنوبر، الأرز)
- غابات دائمة الخضرة (اشجار القلين، اشجار مخروطية)
- حشائش الإستبس + الحلفاء
- استبس صحراوي
- واحات

0 250 500 كلم

■ الزراعة - الصيد البحري - تربية الماشية.

الزراعة: تشكل الزراعة الجزائرية قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، وتشغل 25% من العمالة عام 1999 (مقابل 60% عام 1967)، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 8,2 ملايين هكتار، وتمثل 4% من جملة مساحة البلاد؛ وتتركز أهم الأراضي الزراعية في شمال الجزائر، والأراضي الزراعية المروية مساحتها 420 ألف هكتار، وهي قليلة، وذلك لتفقر من حيث المياه السطحية.

ويتقسم القطاع الزراعي الجزائري إلى نوعين من حيث التسيير والاستغلال: القطاع العام، ويغطي 3,4 مليون هكتار، ويمثل 44% من جملة الأرض الصالحة للزراعة. والقطاع الخاص، ويغطي 4,1 ملايين هكتار، ويمثل 56% من جملة الأرض الصالحة للزراعة. وقد عرف القطاع الزراعي الجزائري، منذ الاستقلال عام 1962 العديد من التنظيمات الزراعية والإصلاحات، يهدف النهوض به ورفع أدائه، لتأمين متطلبات الغذاء والحياة للسكان.

ففي عام 1963 سُئ نظام التسيير الذاتي، على نحو 2,4 مليون هكتار، من أعصبت الأراضي الزراعية، كانت تابعة للمستوطنين الأجانب قبل الاستقلال، وتمثل 1/4 المساحة الصالحة للزراعة، في حين كان القطاع الخاص، يستأجر بنحو 5 ملايين هكتار، ثلاثة أرباعها ملكيات صغيرة تقل عن 10 هكتارات في المتوسط.

وفي العام 1971 صدر قانون الثورة الزراعية، حيث تم تأميم نحو مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وأقيمت عليها تعاونيات الثورة الزراعية.

وفي العام 1984 صدر قانون استصلاح الأراضي وحيارة الملكية الزراعية، حيث أعيدت هيكلة أملاك الدولة، بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية، متوسط مساحتها 800 هكتار.

وفي العام 1987، صدر قانون المستثمرات الفلاحية، حيث تم حل المزارع الفلاحية الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستثمرة فلاحية جماعية، متوسط مساحتها 60 هكتاراً، يتراوح عدد المستفيدين في المستثمرة الواحدة منها، ما بين 3 و6 أفراد، وكذا 5000 مستثمرة فلاحية فردية، متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و9 هكتارات.

وفي العام 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤتممة، حيث تم إرجاع 445 000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق.

وفي العام 1996 صدرت تشريعات عديدة تضمنت حق التملك للأرض وحتى تأجيرها، تكريساً للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد، نحو اقتصاد السوق.

هذه التنظيمات المتتالية والمتناقضة، شاعدت على الفشل اللربح لمختلف العمليات الإصلاحية للقطاع الزراعي، وعامل على تدهوره وضعف أدائه وتخلفه، وقد زاد من تعقيد أوضاع القطاع، الظروف الطبيعية غير

الملائمة، ومحدودية الأرض الزراعية، وتقلصها تحت تأثير الانجراف والتصحر، وعضوعها للعوامل المناخية، إضافة إلى زحف العمران الذي طال نحو 150 ألف هكتار من أحصبت الأراضي لأغراض التوطن الصناعي والتعمير، زيادة على الهجرة من الريف للمدن، وتراجع نصيب العمالة الفلاحية، وتحولها إلى الأنشطة الأخرى، وقلة التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، حيث تقدر الإحصاءات الرسمية تقلص معدل المساحة الزراعية من 0,75 هكتار للفرد عام 1962 إلى 0,25 للفرد عام 1999. كل هذه العوامل أدت إلى استفحال ظاهرة التبعية الغذائية وما يترتب عنها من أخطار جسيمة على الأمن والاستقرار الوطني، حيث تستورد الجزائر ما بين 30 و50% من حاجياتها من الحبوب، و76% من حاجياتها من الحليب، و90% من حاجياتها من الزيوت النباتية، و95% من حاجياتها من السكر.

هذه المعطيات، تؤكد العجز الخطير في ميزان المبادلات الزراعية، وارتفاع حجم وقيمة الواردات الغذائية، التي بلغت في عام 1995 نحو 2,7 مليار دولار، وهو ما يعادل 30% من عائدات البلاد من العملة الصعبة سنوياً، وهو عبء كبير على كاهل الاقتصاد الوطني.

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي:

الحبوب: وهي المحصول الرئيسي في الجزائر، بسبب سيطرة الأراضي البعلية على زراعته بفعل تأثير الظروف الطبيعية، واحتلت الحبوب عام 2000 نحو 62% من جملة الأرض الصالحة للزراعة، أي 5 ملايين هكتار، معظمها يقع في الهضاب العليا، وكان متوسط مردودها 9,4 قناطر/هكتار، وهو ضعيف جداً مقارنة بالمعدلات العالمية. ويبلغ متوسط إنتاج الجزائر من هذا المحصول نحو 25 مليون قنطار سنوياً، وهو يعادل 15% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ويتأرجح إنتاج الحبوب في الجزائر، تبعاً للظروف المناخية، حيث تميز موسم 1996 بإنتاج قياسي للحبوب بلغ 46 مليون قنطار، بينما أشارت تقديرات موسم 1997 الذي تميز بالجفاف إلى إنتاج بلغ 12 مليون قنطار فقط. أي بانخفاض بلغ 74% من محصول الموسم السابق. وقد كان نصيب الفرد من الحبوب في الجزائر 240 كغ عام 1962، وتقلص إلى 148 كغ للفرد عام 1991، وهو دليل على تراجع هذا المنتج الغذائي الحيوي، بسبب صعوبة العوامل الطبيعية ونسبة المياه وانخفاض إنتاجية الهكتار الواحد، وتستورد الجزائر ما بين 40 و50% من القمح الغرروض للبيع في السوق العالمية، وبذلك فهي من أكبر الدول المستوردة له عالمياً، وهذا يكلف الخزينة الجزائرية نحو 1,3 مليار دولار سنوياً، وأشارت التوقعات إلى ارتفاع هذه التكاليف إلى 3 مليارات دولار عام 2000، وإلى 4 مليارات دولار عام 2005.

الأشجار المثمرة: وتغطي نصف مليون هكتار، أي 6% من المساحة الصالحة للزراعة، بإنتاج قدره 945 ألف طن/سنة؛ وأهم أنواعها:

1 - الزيتون: ويغطي 297360 هكتاراً، تمثل 60% من مساحة الأشجار المثمرة، بنحو 3 مليون شجرة، وإنتاج قدره 16500 طن عام 87، تقلص عام 91 إلى 6000 طن فقط.

2 - الحمضيات: على مساحة 46 ألف هكتار، معظمها في منطقة الساحل.

3 - الكروم: على مساحة 94 ألف هكتار، وكانت قبل السبعينات 355 ألف هكتار.

4 - النخيل: 7,5 ملايين نخلة، بإنتاج قدره 215 ألف طن سنوياً.

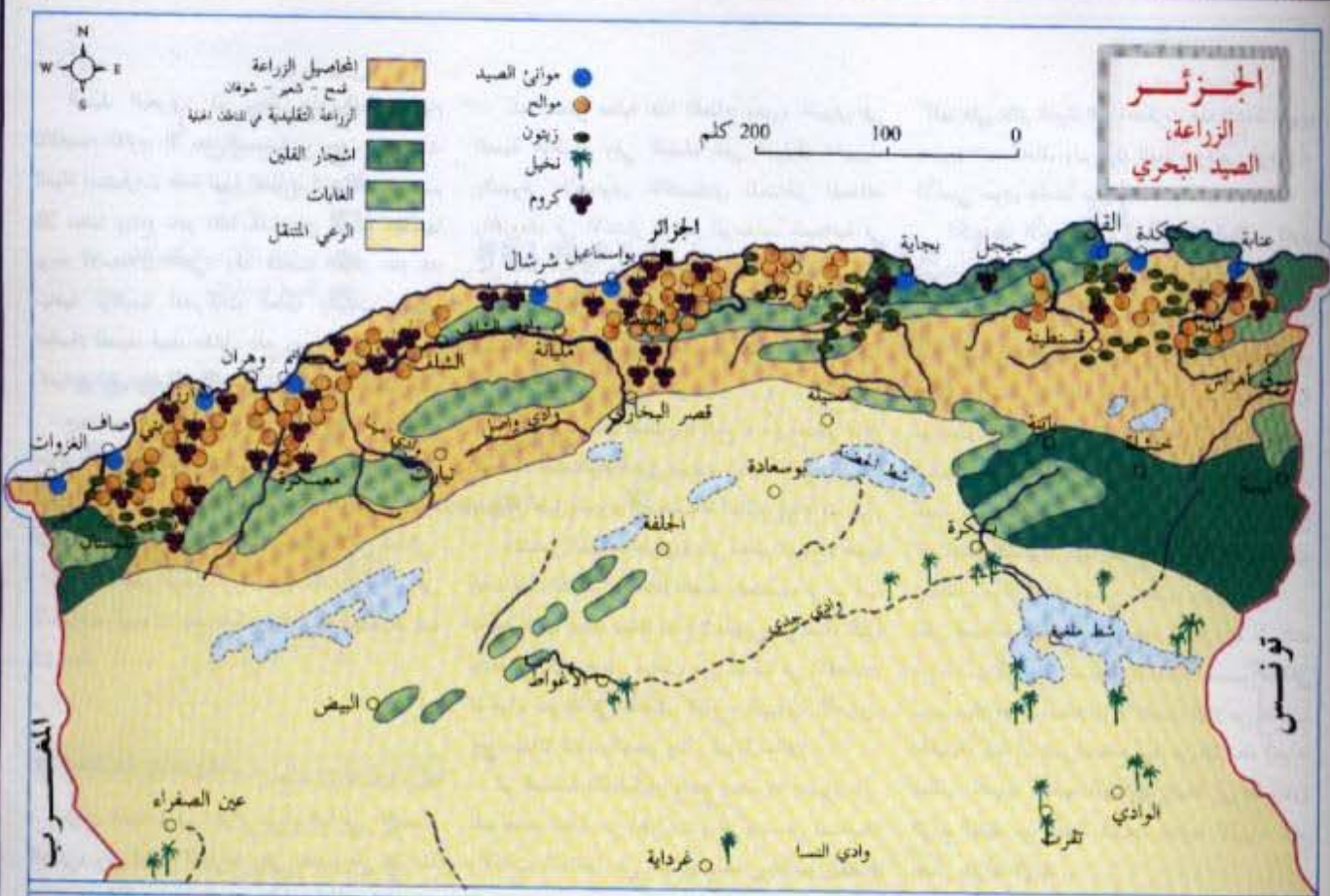
الثروة الحيوانية: وهي محدودة نسبياً بالنظر للإمكانيات الجيدة لتطويرها، حيث بلغ عدد قطعان الغنم عام 1999 نحو 17,7 مليون رأس، يتوزع معظمها في منطقة الهضاب العليا، إضافة إلى 3,8 ملايين رأس من الماعز، ونحو 1,4 مليون رأس من البقر تتركز بصورة خاصة في شمال شرق الجزائر، تنتج نحو 535 ألف طن من الحليب سنوياً، و130 ألف رأس من الجمال.

وبذلك تعاني الجزائر من نقص واضح في ميدان المنتوجات الحيوانية (حليب ولحوم)، وتضطر إلى الاستيراد، مما يزيد في ثقل فاتورة الغذائية، وتوظيف التبعية الغذائية للخارج.

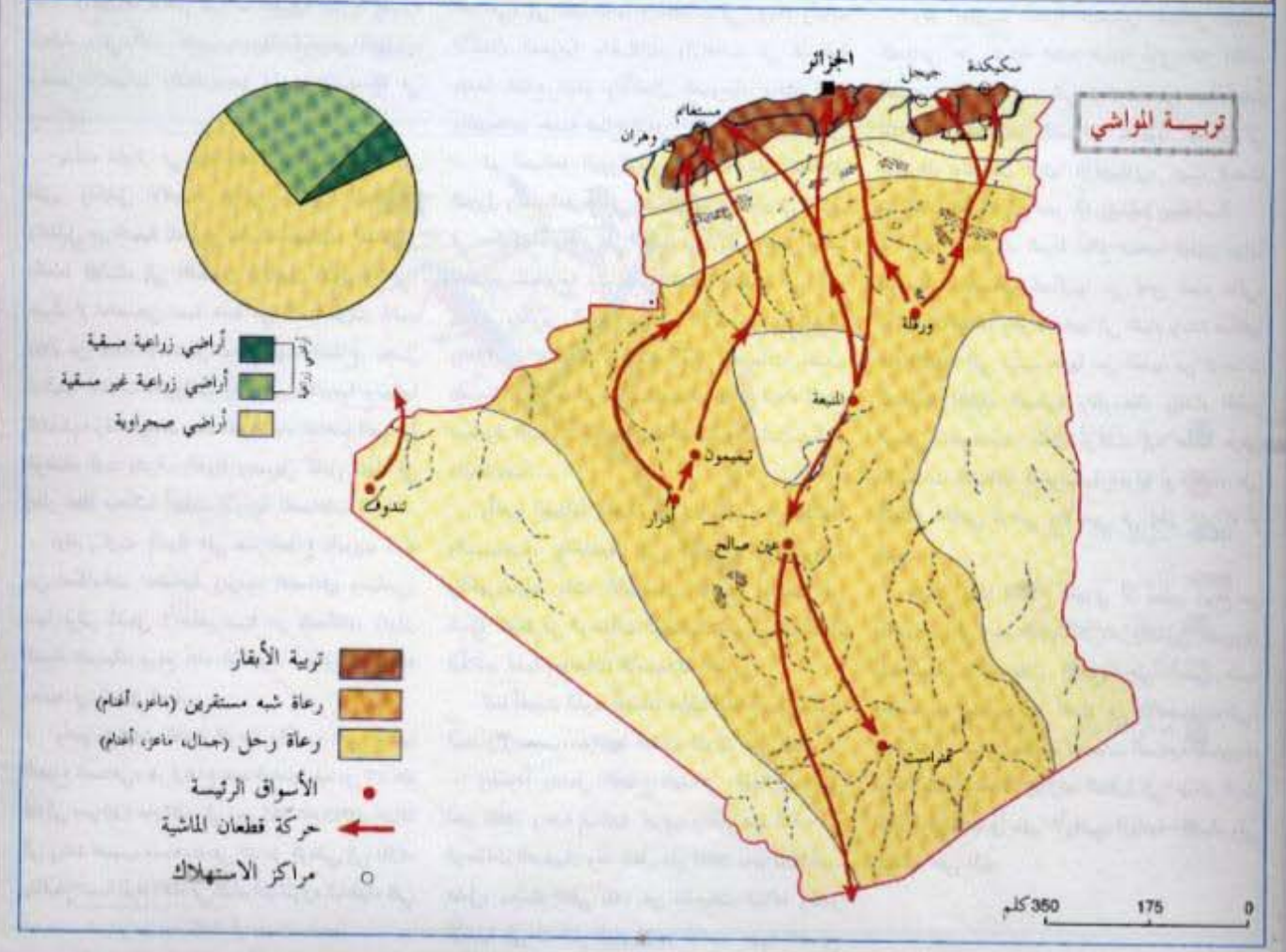
الفلاحة الجزائرية عام 2002 حسب الإحصاء الفلاحي العام

- المساحة الفلاحية النافعة "S.A.U" 8666715 هكتاراً
- المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب 4177357 هكتاراً (48,2%).
- المساحة الفلاحية المخصصة للأشجار المثمرة 587469 هكتاراً (6,7%).
- المستثمرات الفلاحية: 62% مساحتها أقل من 5 هكتارات. 94% مستثمرات للقطاع الخاص.
- 03,7% مستثمرات فلاحية جماعية.
- 01,5% مستثمرات فلاحية فردية.
- العمالة الفلاحية: 997 769
- إنتاج الحبوب: 2001 - 27,6 مليون قنطار.
- 2002 - 19,0 مليون قنطار.

الجزائر الزراعة، الصيد البحري



تربية المواشي



الصيد البحري: لم يحظ هذا القطاع الهام بالاهتمام اللازم، إلا بعد التسعينيات، حيث خصصت الدولة استثمارات هامة لهذا القطاع، الذي أصبح يضم 28 مينا، وينتج نحو 190 ألف طن سنوياً، معظمها يوجه للاستغلال المحلي؛ وقد فتحت الجزائر عام 95 مياها الإقليمية للشركات العالمية (اليابان وإيطاليا خاصة) للصيد فيها، مقابل دفع رسوم معينة، وتعدد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الاستنزاف. ويهدف رفع طاقة إنتاج هذا القطاع الهام شجعت الجزائر المزارع السمكية، حيث يمكن الاستفادة من 28 مليون هكتار من المسطحات المائية في أحواض السدود لتربية الأسماك لغرض الاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي. - كما يعتبر المرجان ثروة بحرية هامة، لكنه تعرض لاستنزاف كبير، مما دفع الحكومة إلى منع استغلاله لمدة 15 سنة

■ الصناعة والمحروقات

تؤدي الصناعة في الجزائر دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني، وفي التنمية المتوازنة؛ وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة، بفضل الثروات الطبيعية المتنوعة الثمينة محلياً، والتي أمنت لتلب دورها كمصدر للتصميم، وبفضل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في وحداتها.

بدأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير وتكامل الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج منذ السبعينات، ابتداء من المخطط الثالث، إلى المخططين الرابعين الأول والثاني، حيث تم تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات طالت 60٪ من جملة الاستثمار الوطني لهذا القطاع، بفضل توظيف عائدات المحروقات والقروض الخارجية وسياسة التقشف؛ وقد شهدت هذه الفترة، بناء القاعدة الصناعية الوطنية، تحت إشراف الدولة وتمويل كامل منها، في إطار خطة محكمة أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة. وقد ركزت الدولة على هذا القطاع الحيوي، لما له من انعكاسات اجتماعية ومردود اقتصادي وسياسي، منها توفير الشغل لأعداد كبيرة من السكان، وتوفير العملة الصعبة، ورفع أداء الاقتصاد الجزائري، وزيادة نصيبه في الدخل الوطني.

وأهم مؤشرات الفترة النوعية والكمية التي حققتها القطاع الصناعي، هو ارتفاع عدد العاملين فيه من 7٪ عام 66 إلى نحو 30٪ عام 87، وإلى نحو 45٪ عام 1995، إضافة إلى زيادة نصيب مساهمته في الدخل الوطني إلى 7.50٪، وتقلص نسبة المواد الخام في صادرات الموارد المياضية، التي أصبحت تصدر مصنعة كاملة أو نصف مصنعة.

كما تمثل فعالية هذا القطاع ودوره الحيوي في التنمية الوطنية، وفي القضاء على الفوارق الجهوية، والنهوض بالمستوى الاقتصادي للمناطق المتخلفة والمحرومة، في الانتشار الواسع للوحدات الصناعية في كل أنحاء البلاد، بعد أن كانت مركزة على الساحل وفي المدن الكبرى، حيث امتدت إلى الهضاب العليا، وحتى الصحراء والمدن الصغيرة، وقد عمل هذا على تحويل بنية الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

كما أصبح هذا القطاع بما أتبع له من مصادر تمويل ضخمة، قطاعاً مرموقاً على مستوى العالم الثالث، لكنه لم يستطع تحقيق مستوى أداء الصناعة العالمية، إنتاجاً وتسييراً. وتشتمل الصناعة الجزائرية على معظم الفروع؛ أهمها الصناعات الثقيلة، وعمادها الحديد والصلب، في مركب الحجر قرب عنابة، بطاقة إنتاج 2 مليون طن/سنة، الذي يشغل 20 ألف عامل، ويلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد، لدخول متنوعه في مختلف الفروع الصناعية الأخرى، وفي ميدان البناء والتصميم ونقل البترول والغاز.

ثم الصناعة الميكانيكية، وتنتج مجموعة متميزة من المنتجات، ابتداء من الجرارات والمحركات في قسنطينة، والآليات الفلاحية في سيدي بلعباس لخدمة القطاع الفلاحي، إلى الشاحنات والحافلات في روية، وآليات الأشغال العمومية والجرافات والرافعات في قسنطينة لخدمة قطاع البناء والأشغال العمومية، وعتاد الري والمضخات لخدمة قطاع المياه.

ثم الصناعة البترولية والكيميائية القائمة على استغلال البترول والغاز الطبيعي في قطين هامين؛ الأول في الشرق في سكيكدة، والثاني في الغرب في أرزيو، وتعمل أساساً للتصدير للخارج وتستعمل تقنيات متطورة في تجميع الغاز، وتكرير النفط، وإنتاج الأسمدة والمبيدات، والغازات الصناعية، والعديد من المنتجات نصف المصنعة التي توجه للوحدات الصناعية داخل البلاد لإنتاج مسحوق الصابون، ومواد الصباغة، والبيوت البلاستيكية، والبطاريات....

وأخيراً الصناعة الخفيفة بكل فروعها، من الغذائية، والنسيجية، والمجلدية، إلى الأجهزة الإلكترونية والكهرومترية ذات الاستعمال الواسع؛ وتنتشر في شبكة كثيفة من الوحدات الصناعية تغطي معظم أنحاء البلاد، لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي.

كما أعطت الدولة اهتماماً خاصاً لقطاع صناعة مواد البناء والإسمنت، لمواجهة الطلب المتزايد على البناء وعموماً يشتمل القطاع الصناعي الجزائري، على نحو 1000 وحدة صناعية كبرى، وعلى عدة آلاف من الوحدات الصغيرة، وقد شغل عام 1995 نحو 620 ألف عامل، بحيث غطى 740 من حاجيات البلاد؛ وتجدر الإشارة إلى أنه قبل العام 1990 كانت جهود التصنيع

كلها على عاتق الدولة التي احتكرت هذا النشاط الحيوي بصورة شبه كاملة، ولم تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سوى هامشاً ضيقاً.

لكن هذا الأخير عرف دفعاً قوياً بعد صدور قانون العملة والقرض وقانون الاستثمار، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص الوطني أو في إطار الشراكة مع رأس المال الأجنبي عام 2000 نحو 1400 مؤسسة (+ 10 عمال)، بلغ رقم أعمالها 4.5 مليارات دينار، وشغلت 41977 عاملاً، كما ساهمت في استيعاب نصيب مهم من العمالة الوطنية. ويتسمي نصف عدد هذه المؤسسات الصناعية الخاصة إلى قطاع الصناعات الغذائية، يليها قطاع الصيدلة والكيمويات، ثم قطاع مواد البناء، وقطاع الخشب والورق.

لكن الصناعة الجزائرية ورغم هذه الإنجازات، لا زالت دون مستوى أداء الصناعة المتقدمة، بسبب مشاكل موضوعية؛ فطاقة استغلالها لا تتعدى 50٪ من طاقتها الحقيقية، كما أن عمر المصانع يزيد عن 20 سنة، وهو ما يتطلب تحديثها وتجهيزها، إضافة إلى قلة وندرة الموارد المالية من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد قطع الغيار والمواد الأولية.

وقد حاولت الدولة التصدي لمشاكل القطاع الصناعي عبر عملية إعادة هيكلة أولى عام 1981، لتصحيح الاختلالات، التي تركزت على مبدأ تجميع المؤسسات الصناعية العملاقة، لصعوبة التحكم في تسييرها، ولضعف أدائها الاقتصادي، حيث قسمت شركة سوناطراك إلى نحو 13 مؤسسة متخصصة.

كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لتطهير ميزانية المؤسسات الصناعية لتسكينها من تجاوز العجز المالي، لكن دون فائدة، وهو ما دفعها إلى القيام بإعادة هيكلتها عام 1989، التي ترتب عليها حل العديد من الوحدات الصناعية المحلية، الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المجلس الوطني للخصوصية، الذي أوكلت إليه عملية عرض المؤسسات الصناعية للخصوصية الجزئية أو الكلية، على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في إطار الشراكة أو البيع.

ويمكن لهذا القطاع الحيوي أن يتطور ويرفع من أدائه، فيما لو وجد العناية اللازمة، والتسويق الضروري للتحديث، والاستغلال الأمثل، على أسس علمية واقتصادية، ليلعب دور المحرك في الاقتصاد الوطني، وليكون في مستوى منافسة المنتجات الصناعية المستوردة، مع الاهتمام بمعالجة إقراراته السلبية في ميدان تلوث البيئة، وفي التعدي على الأراضي الزراعية الخصبة، وفي المنافسة على المياه.

الجزائر الصناعة

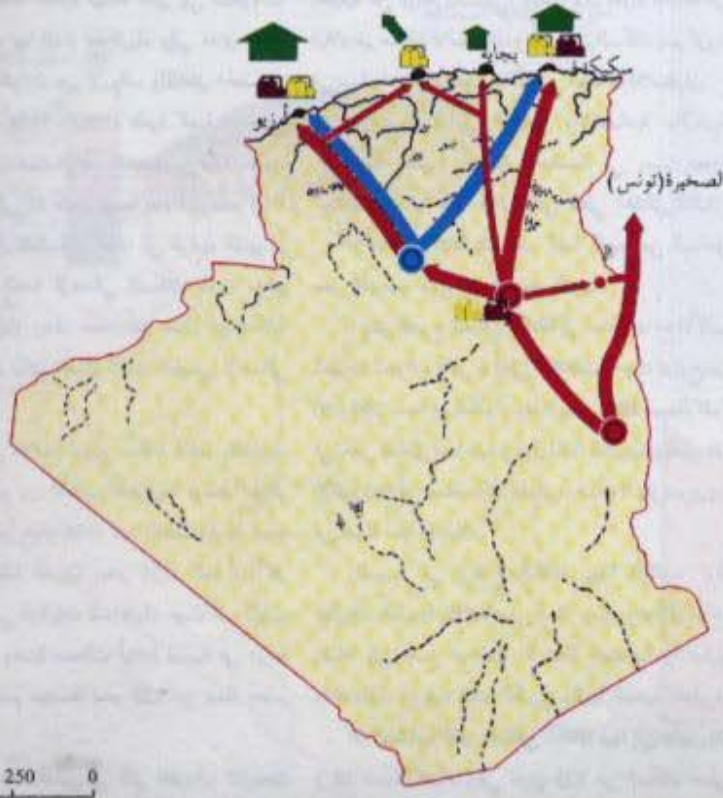


- صناعة تحويلية
- صناعة الجلود
 - صناعات غذائية
 - صناعة النسيج
 - صناعة الورق
 - صناعة الآلات الميكانيكية
 - تجميع السيارات



المحروقات

- مركز إنتاج الغاز
- مركز إنتاج البترول
- ← أنابيب نقل الغاز
- ← أنابيب نقل البترول
- مصانع معالجة الغاز
- تكرير البترول
- موانئ تصدير منتجات المحروقات
- موانئ تصدير البترول
- محطة تصدير البترول والغاز



■ سكان المدن وكثافة السكان

- سكان المدن: مزيج من سكان المدن في الجزائر بمراحل مختلفة، تعكس كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية، وهو نتاج تفاعل عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي، والتدفق الهجري من الأرياف الذي تعرضت له معظم المدن الجزائرية.

فبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، العام 1830، كان عدد سكان المدن يمثل نحو 2,5 من جملة سكان البلاد، حيث كانت غالبيتهم تقيم في الأرياف؛ وفي العام 1954 أي بعد نحو قرن من الزمن، ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 25، لتصل إلى 73,1 عام 66، وإلى 74,1 عام 77، وإلى 74,9 عام 87، وتبلغ نحو 75,3 عام 1996، حيث أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن؛ وذلك كنتيجة حتمية لعوامل الطرد من الأرياف، إضافة إلى عوامل الجذب الكامنة بالمدينة التي عرفت تنمية سريعة ومطردة في الصناعة والخدمات والبنية التحتية، مما أدى إلى استقطاب تيارات الهجرة نحوها، بدافع التطلع لحياة أفضل، ومستوى اقتصادي ومعيشة أحسن؛ وكان يتنظر أن تصل نسبة سكان المدن الجزائرية العام 2000 إلى نحو 76,0 من جملة السكان.

ويمكن تلمس أهم ملامح توزيع سكان المدن ونموهم في الجزائر من خلال المعطيات التالية:

- عرف عدد سكان المدن تزايداً مطرداً من 150 ألف نسمة عام 1830 إلى نحو 1,45 مليون نسمة عام 1996، حيث تضاعف عددهم نحو 100 مرة خلال قرن ونصف تقريباً، وهذه الظفرة الهائلة تشير إلى التحولات الحاصرة التي مرت بها المدن الجزائرية، وإلى مدى التحلل الذي حدث في التوازن بين الأرياف والمناطق الحضرية.

- تمثل الفترة 1954 - 1987، طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن، حيث تزايد عددهم من 1,6 مليون نسمة عام 1954 إلى 11 مليون نسمة عام 87، بنمو زيادة يعادل 677% خلال ثلث قرن فقط؛ في الوقت الذي لم تحقق فيه الزيادة العامة لإجمالي السكان سوى مؤشر زيادة يعادل 216%؛ وهذا معناه أن معدل نمو سكان الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي لإجمالي السكان.

- تتميز أهم ملامح توزيع سكان المدن بالتفاوت الحاد في انتشارهم بين الأقاليم الجغرافية؛ فوسط الجزائر أعلى المناطق تحضراً بنحو 44، تليه المنطقة الغربية بنحو 37، وأخيراً المنطقة الشرقية بنحو 31؛ كما أن أكثر الولايات تحضراً هي الولايات الساحلية، حيث أن ولايات العاصمة وهران وعناية سجلت أرقاماً قياسية في درجة التحضر، وهي تضم مجتمعة نحو 25% من جملة حضر الجزائر.

ويكمن سر هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق

الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد، وما ترتب عليه من انعدام التكافؤ في توزيع السكان والمدن والموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن والمراكز الحضرية، فإن عددها العام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة، وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزاً حضرياً، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

كما ارتفع عدد المدن المتوسطة (من 20 إلى 100 ألف نسمة) إلى 115 مدينة عام 87، مقابل 18 مدينة فقط عام 54؛ وهو مؤشر لنجاح جهود الدولة في التصدي للنمو المفرط للمدن الكبرى وتحجيم دورها، عن طريق نقل قواعد التنمية والخدمات والمرافق إلى هذه الفئة من المدن، بفضل ترقية العنيد منها إلى رتبة عاصمة ولاية أو دائرة في السلم الإداري.

كما يمتاز توزيع المدن الجزائرية بالانتشار الواسع للمدن الصغرى، نحو 326 مدينة صغيرة، بفضل استشارتها بنصيب مهم من عمليات التصنيع والخدمات؛ وهذه الظاهرة مؤشر لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر، التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان، ونشر التنمية على كامل أنحاء التراب الوطني.

- كثافة السكان: وتبر عن العلاقة الاستغلالية بين الإنسان والأرض؛ وتقلل الكثافة الحساسة العامة في الجزائر بـ: 12,2 نسمة/كلم² عام 1998، وهي لا تعطي صورة حقيقية عن الواقع السكاني، وذلك لأن أجزاء شاسعة من البلاد غير صالحة للاستيطان، ولأن معظم السكان يتركزون في مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للاستقرار. وتتحكم العوامل الطبيعية والاقتصادية والإدارية والتاريخية بصورة أساسية وحاسمة في رسم صورة الكثافة السكانية في الجزائر، التي تعطي الحقائق التالية:

- تناقص كثافة السكان كلما اتجهنا من الساحل نحو الجنوب، ومن الشرق نحو الغرب.

- يتفق التدرج النطاقي للكثافة إلى حد بعيد مع الأقاليم الطبيعية للجزائر، فالتل به أعلى الكثافات، حيث تتراوح بين 50 و 200 نسمة في الكلم²، وقد تزيد عن 400 نسمة/كلم² في بعض المناطق الساحلية وحول المدن الكبرى، وبضم هذا الإقليم 65% من جملة سكان الجزائر، رغم أنه لا يمثل سوى 4% من جملة مساحة البلاد.

والسبب في ارتفاع الكثافة بهذا الإقليم، توفر الظروف الطبيعية الملائمة، من أمطار ومياه واعتدال مناخ، إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية؛ ووجود المدن الكبرى والبنية التحتية المتطورة.

أما الهضاب العليا فتتأخر الكثافة فيها إلى ما بين 10 و 50 نسمة/كلم²، وهي تأتي 25% من السكان على نحو 29% من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا

ملائمة نسبياً للاستقرار؛ وتبذل الدولة جهوداً معتبرة لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان يشكل تاريخياً العمود الفقري للمعمور الجزائري، وذلك من خلال استراتيجية التنمية العمرانية، التي أعطت الأولوية لهذا الإقليم في تطوير البنية التحتية والتصنيع والمرافق.

أما الصحراء، فتقل فيها الكثافة السكانية، حيث تتدنى حصة الكلم المربع عن شخص واحد بسبب قسوة المناخ؛ ويقوم هنا 10% من سكان الجزائر فوق 787 من مساحة البلاد.

المؤشرات الرئيسية لسكان المدن

وإجمالي السكان في الجزائر عام 1987

نسبة سكان الحضر	49,67 %
نسبة سكان الريف	50,33 %
معدل النمو السنوي لإجمالي السكان	03,08 %
معدل النمو لسكان الحضر	05,46 %
معدل إشغال المسكن في المدن	7,33
المعدل الوطني لإشغال المسكن	7,55
متوسط حجم الأسر في المدن	6,77
المتوسط الوطني لحجم الأسر	7,01
نسبة المشتغلين في المدن	20,51 %
المتوسط الوطني للمشتغلين	18,46 %
عدد المراكز العمرانية	3488
عدد المراكز الحضرية	447

المؤشرات الرئيسية لسكان الجزائر عام 1998

عدد السكان	29272343 نسمة
ذكور	50,6 %
إناث	49,4 %
معدل النمو لسكان الحضر	3,57 %
متوسط سن الزواج	
ذكور	31 سنة
إناث	27 سنة
معدل التمدرس	83,03 %
ذكور	89,28 %
إناث	80,73 %
معدل حجم الأسر	6,58 % فرد
معدل الأمية	31,90 %
ذكور	23,65 %
إناث	40,27 %
نسبة سكان الحضر	58,3 %
نسبة سكان الريف	41,7 %
معدل النمو السنوي	2,15 %
عدد المراكز العمرانية	4055
عدد المراكز الحضرية	597

الجزائر سكان المدن

مدن يزيد سكانها عن 50 ألف نسمة

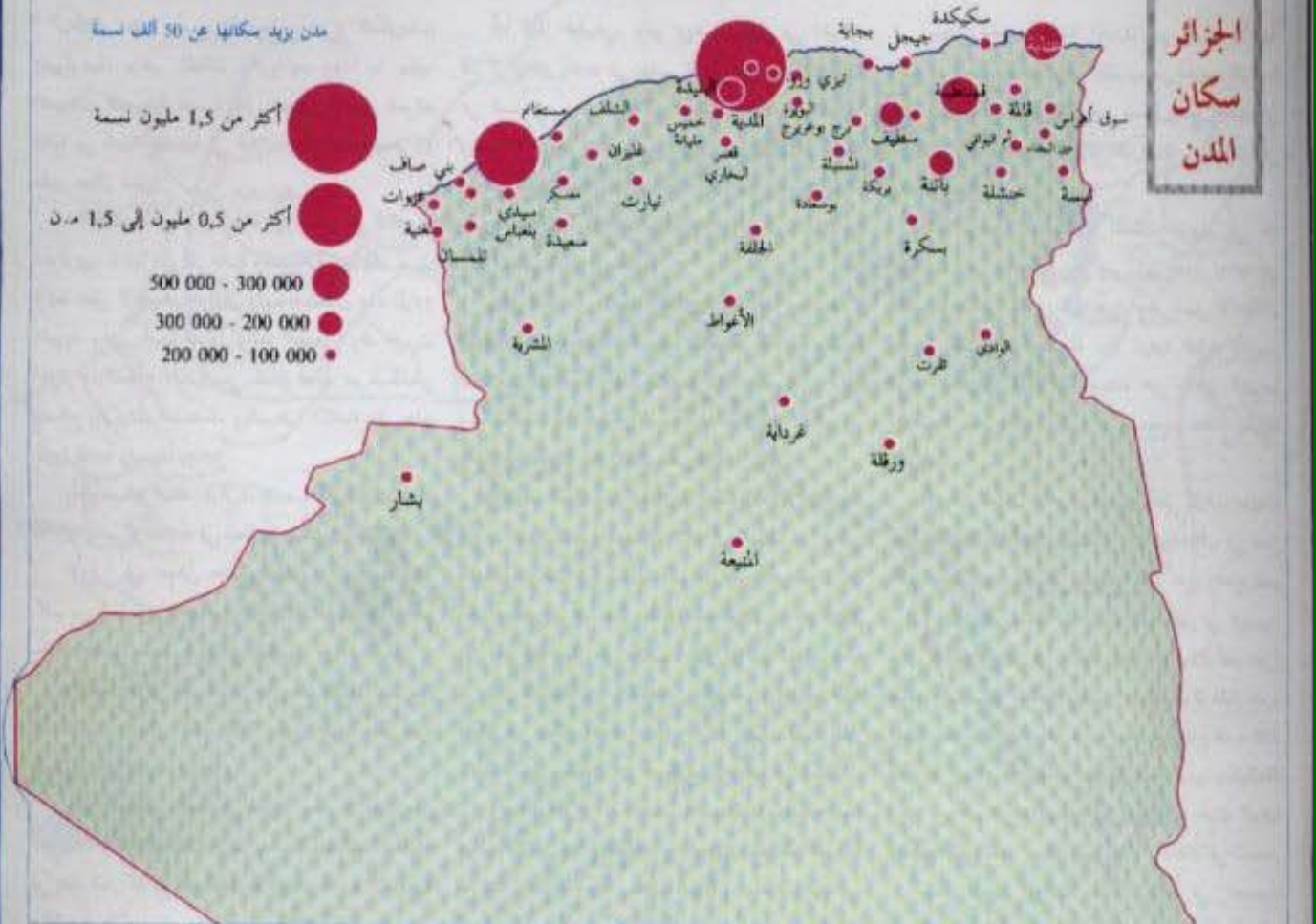
أكثر من 1,5 مليون نسمة

أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 م.د.

500 000 - 300 000

300 000 - 200 000

200 000 - 100 000



الجزائر الكثافة السكانية

كثافة السكان بالكلمة

أقل من 12,6

من 12,6 إلى 63

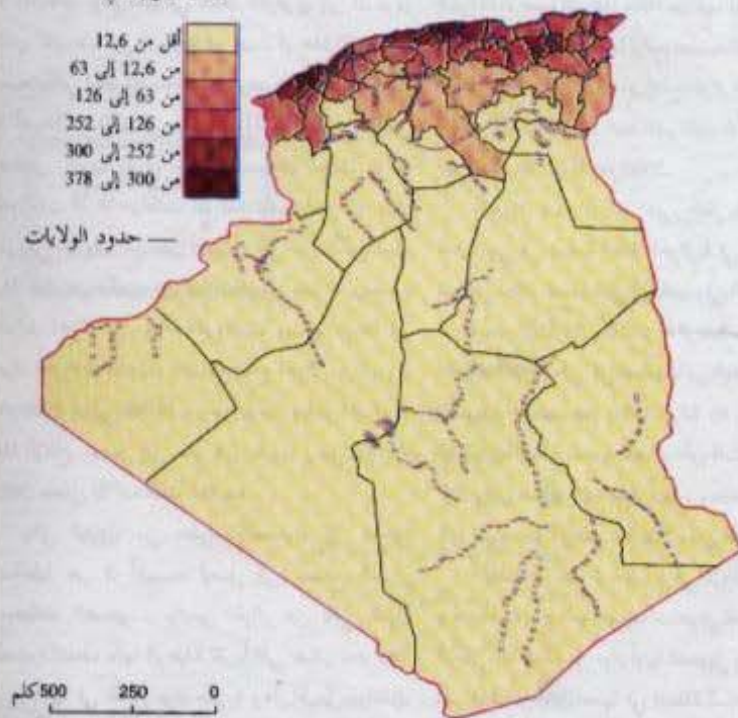
من 63 إلى 126

من 126 إلى 252

من 252 إلى 300

من 300 إلى 378

حدود الولايات

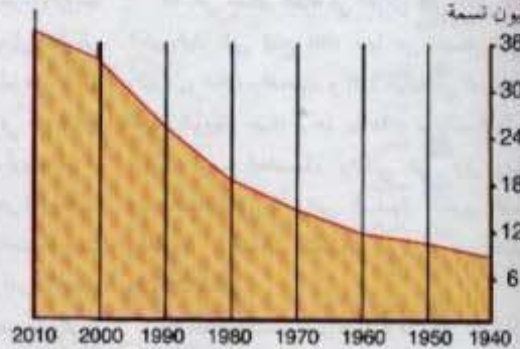


0 250 500 كلم

تمراست

0 100 200 كلم

مليون نسمة



تطور السكان في الجزائر

الجزائر سكان المدن

مدن يزيد سكانها عن 50 ألف نسمة

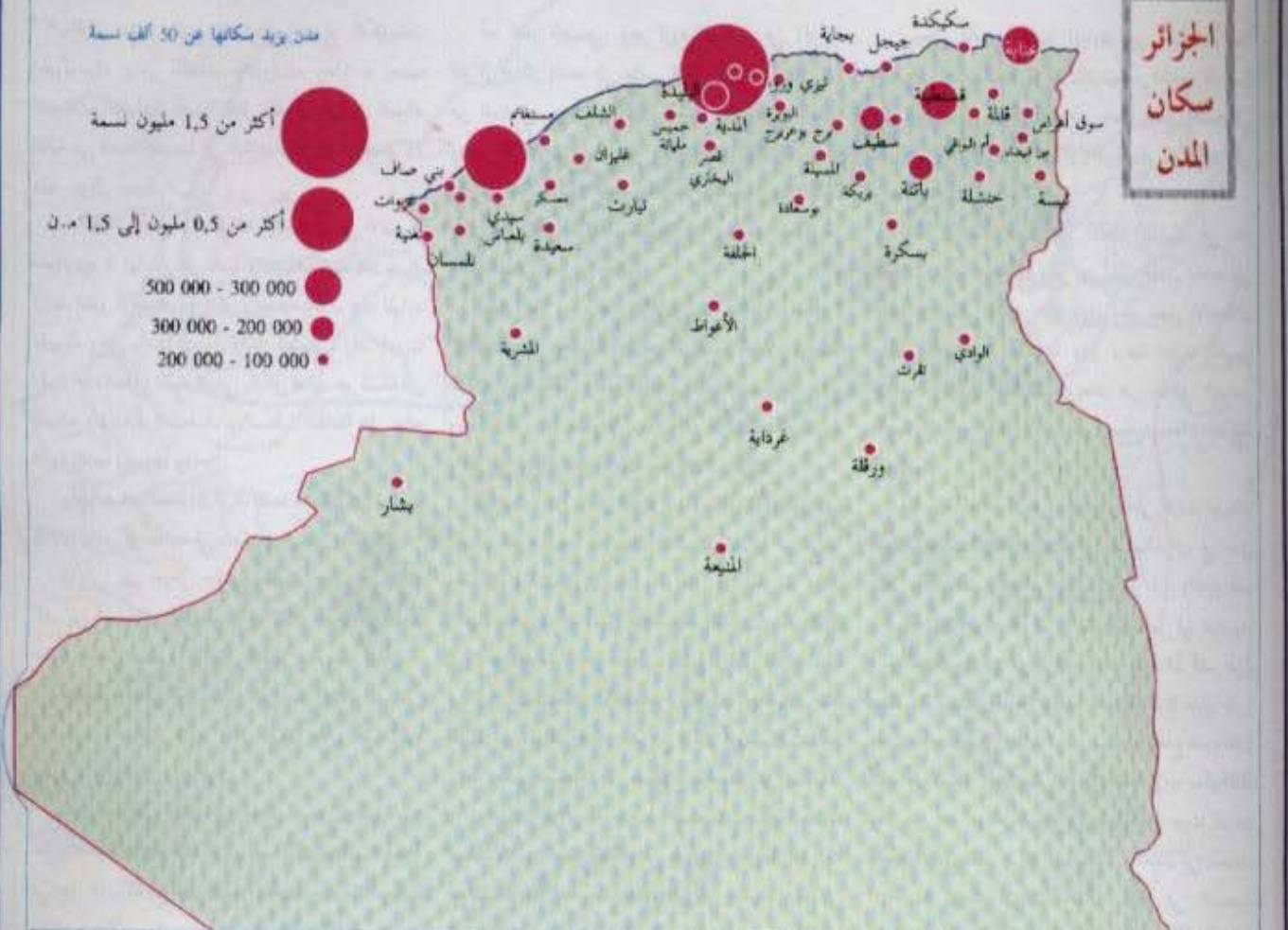
أكثر من 1,5 مليون نسمة

أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 م.د.

500 000 - 300 000

300 000 - 200 000

200 000 - 100 000

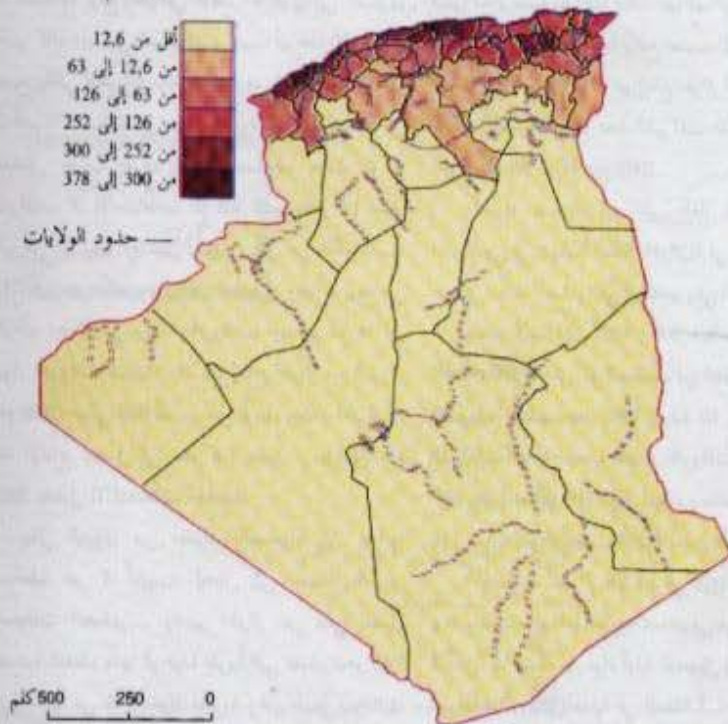


الجزائر الكثافة السكانية

كثافة السكان بالكلم



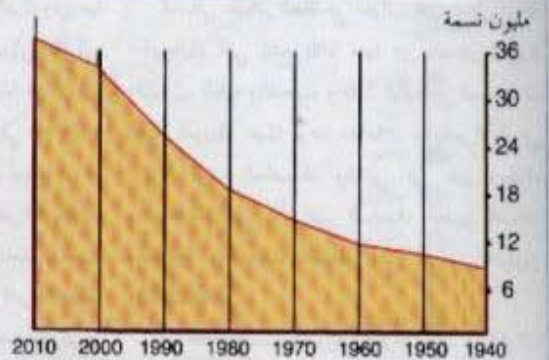
حدود الولايات



0 250 500 كلم



0 100 200 كلم



تطور السكان في الجزائر

الجزائر بلد واسع المساحة، متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات، وهذا ما يعطيه كمونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيس للمواد الثابتة من العملة الصعبة في البلاد، والتي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنوياً.

- الطاقة: وتحتل موارد الطاقة مركزاً متميزاً في الاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية، حيث ارتبط تطور الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد الحيوية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي؛ وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال، عبر شبكة من المصانع والمركبات الضخمة، وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجاً وتسويقاً ودخلاً.

وأهم مصادر الطاقة الجزائرية، النفط، الذي اكتشف عام 1956؛ وتتمركز مكانه في منطقتين رئيسيتين بالصحراء:

الأولى: في حوض حاسي مسعود، على بعد 800 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل، وروث البغل.

والثانية: حوض عين أمناش على بعد 1600 كلم عن الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم آبارها إيجيلي، وزرزازين، وتين فوي.

وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية، وعددها نحو 30 شركة، حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلاً جديداً، من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج عام 1995؛ وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينات، حيث أن هذا الاحتياطي أصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة، وهو مرشح للزيادة؛ غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حددت في حوض غدامش جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد الدراسات أن الاحتياطات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار طن من البترول، و2000 مليون برميل من الكوندنسا، و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدعم دورها في سوق المحروقات الدولية؛ وقد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يومياً، ويقدر الخبراء أن هذا الإنتاج سيصل إلى نحو 1,4 مليون برميل/يوم عام 2005 بفضل الاكتشافات الجديدة.

ينقل البترول من حقوله بالصحراء إلى الموانئ الساحلية عبر 5 أنابيب، ليصل إلى مصانع التكرير ومحطات التصدير... وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط، بأنها الوحيدة تقريباً التي تصدر نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي، والثالث الباقي نفط خام.

أما الغاز الطبيعي، وهو ثروة المستقبل في الجزائر، فتتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم من الساحل، وهو من أكبر الحقول الغازية في العالم؛ ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م³، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالمياً في هذه الثروة الهامة، بإنتاج قدره نحو 60,3 مليار م³ عام 99، وبه تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم.

ينقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب، ليصل وحدات التسييع، ثم يصدر للخارج بواسطة الشبكات الضخمة، وتقدر طاقة مركبات التسييع في أرزيو وسكيكدة بـ 30 مليار م³/سنة، وبلغ طول أنابيب البترول والغاز في الجزائر عام 2000 نحو 15000 كلم.

وترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الأوروبية، عبر أنابيب عابرة للبحر المتوسط، اتان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب؛ وكان الخبراء يقدرون أن تصل طاقة هذه الأنابيب عام 2000 إلى نحو 60 مليار متر مكعب، نظراً للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين، لانخفاض تكاليفه، وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة؛ وهناك مشروع لإنجاز أنبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستغانم بقرطاجنة في إسبانيا.

وتسلك الجزائر منذ منتصف التسعينات سياسة جديدة لترشيد وتأمين قطاع الطاقة، عن طريق توسيع إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، ومنحها امتيازات خاصة، إضافة إلى العمل على رفع إنتاجية الحقول المستغلة حالياً، ورفع كفاءتها باستعمال التقنيات المتطورة، لأن طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 725 من الطاقة الحقيقية؛ وقد استفادت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21% من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000؛ وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2000.

وأخيراً يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل، حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سونطراك وفروعها المختلفة، المشرقة على كل العمليات من التنقيب إلى النقل إلى التسويق، احتلت عام 1996 المرتبة 10 عالمياً في ترتيب الشركات العالمية لقطاع المحروقات؛ في عام 1999 كان رقم إجماليها 889 مليار دينار، وحقت أرباحاً قدرها 111 مليار دينار، وأنتجت 118,4 مليون طن من المحروقات.

- المعادن: للجزائر حظ وافر من الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع؛ وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.

ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكانته توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الوزة التي تتج 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر، والبالغ 3,4 مليون طن/سنة، وكذلك في بوخضرة.

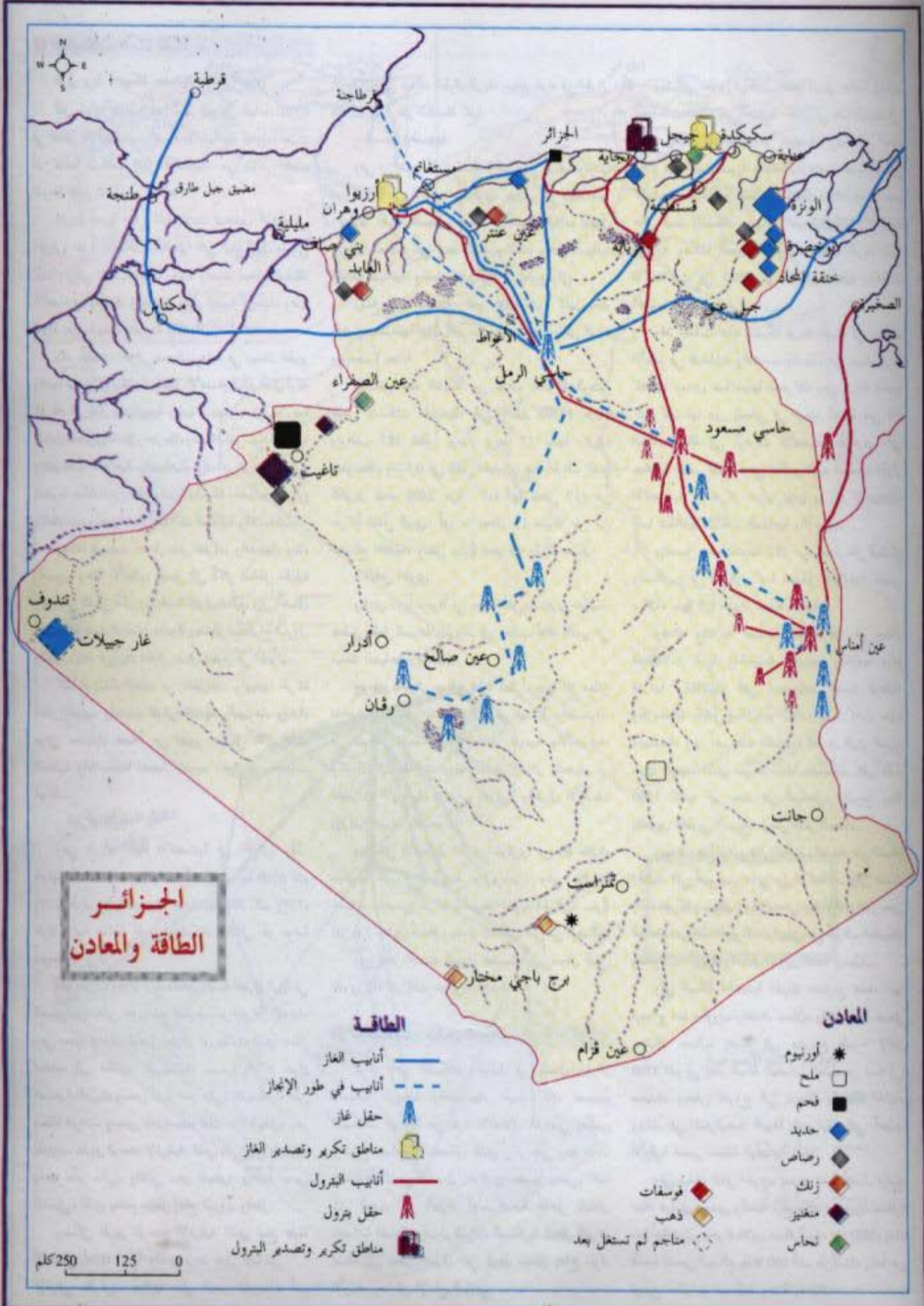
كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية، في غار جيللات قرب تندوف، وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، وهو سهل الاستغلال بطريقة الفتحات المكشوفة وذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي انشطر، وبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كلم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

أما بقية المعادن الأخرى فتحتوي على فلزات عديدة، منها الفسفات؛ وأهم مناجمه في شرق الجزائر، في جبل العنق والكويكف، باحتياطي يفوق 1 مليار طن، وإنتاج يقدر بـ 1,2 مليون طن/سنة، ثم الزنك والرصاص في عين برب قرب عنابة، والزنابق في عزابة، بإنتاج قدره 23 ألف طن/سنة، والباريت، والملح؛ ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن، وأهم مناجمه في الوطاية قرب بسكرة، بإنتاج قدره 200 ألف طن/سنة؛ وأخيراً الرخام في ففلة قرب سكيكدة، وهو من أهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية التي تقدر بـ 50 مليون م³، وكذلك في سعيدة. كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء الجزائرية، لا تزال مجهولة، لأن عمليات الاستكشاف والتنقيب لم تمتد إليها بعد؛ وتدل الدراسات والأبحاث على وجود خامات هامة للمعادن الثمينة، مثل الذهب واليورانيوم في منطقة الهقار خاصة، لكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، والبعيد عن مناطق التصدير والصناعة.

وقد بدأ استغلال بعض مناجم الذهب منذ 1992 بمساعدة خبراء من جنوب إفريقيا، ويجري العمل على تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية؛ وأهم مناجم الذهب أسس ماسه في الهقار باحتياط قدره 85 طن، وبطاقة إنتاج 2 طنين سنوياً.

أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر، فتوزع على الطاقة الكهربائية، التي ينتج 90% منها من المصادر الحرارية (البترول، الغاز، والفحم)، و 10% الباقية من السدود؛ ثم الطاقة النووية، حيث يوجد مفاعل نوويان، الأول في دراية قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة، ويستخدمان في الأغراض السلمية، لتطوير الصناعة والفلاحة والخدمات الطبية، وفي أغراض التكوين والبحث العلمي.

أما الطاقة الشمسية، ورغم توفرها بكثرة في الجزائر، فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق، ويمكنها أن تشكل رافداً مكملاً لعناصر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلاً.



الجزائر الطاقة والمعادن

الطاقة

- أنابيب الغاز
- - - أنابيب في طور الإنجاز
- 🏠 حقول غاز
- 🏠 مناطق تكرير وتصدير الغاز
- أنابيب البترول
- 🏠 حقول بترول
- 🏠 مناطق تكرير وتصدير البترول

المعادن

- * أوريثيوم
- ملح
- فحم
- ◆ حديد
- ◆ رصاص
- ◆ زنك
- ◆ منغنيز
- ◆ نحاس
- ◆ فوسفات
- ◆ ذهب
- ⊙ مناجم لم تستغل بعد

0 125 250 كلم

■ المواصلات

طرق برية - سكة حديدية - نقل جوي:

تمثل شبكة المواصلات، أحد العوامل الهامة، المؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول، حيث أن كفاءة شبكات النقل وكثافتها، هي المؤشر المحدد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها. وترداد أهمية قطاع المواصلات بمختلف أنواعه في الجزائر، نظراً لتساعده مساحتها التي تبلغ 2,5 مليوني كلم²، والتي تتطلب شبكة جيدة وممتدة، لتخدم النشاط الاقتصادي بكفاءة، ولتحتمل أعباء التنمية الوطنية، وفك العزلة عن الجهات المحرومة والمعزلة.

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع المواصلات، بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخلياً وخارجياً، وضمان نقل المواد المنجمية والمنتجات الفلاحية والصناعية، وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية والسكة الحديدية والموانئ والمطارات، وتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهكذا توسعت أعمال شق الطرق، وتحديثها، وبناء الجسور، وحفر الأنفاق، لتصل إلى أكثر المناطق الجبلية وعورة في القبائل الكبرى، لخدمة القرى النائية، وإلى أعماق الصحراء، حيث الواحات المتعزلة ومناطق استخراج البترول والغاز، زيادة عن ربط الجزائر بدول الجوار في الجنوب.

كما تم إنشاء العديد من المطارات، ونهيتها حركة النقل الجوي، وتحديث الموانئ القديمة وتجهيزها، وإنشاء موانئ جديدة، فضلاً عن تطوير هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الجنوب الجزائري بخدمات الهاتف.

- الطرق البرية:

وهي شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، وفُتّر طولها عام 2002 بنحو 104,72 ألف كلم، منها 6700 كلم (25٪) طرق وطنية مرصوفة جيداً، و38100 كلم (37٪) طرق ترابية صالحة للسير والحركة، والباقي ذو نوعية متوسطة.

وقد طورت الجزائر أربع معاوير رئيسة للطرق البرية في الصحراء، تتماشى تقريباً مع خطوط سير القوافل القديمة، وهي محور ندوف لوصول الجزائر بموريطانيا، الذي تعطل امتداده إلى الحدود الموريطانية، بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، ومحور أدرار نحو مالي، لفك العزلة على منطقة التوات، ومحور تامراست، لفك عزلة الهقار، وهو المعروف بطريق الوحدة الإفريقية، الذي يفرغ إلى طريقين، واحد نحو مالي، والثاني نحو النيجر، وأخيراً محور التاسيلي، الذي يخدم مناطق إنتاج البترول والغاز.

ويشكل طريق الوحدة الإفريقية الذي يبلغ طوله الإجمالي 6000 كلم² والذي يربط دول الساحل الإفريقي بالموانئ الجزائرية على البحر المتوسط، أهم

الإجازات في ميدان الطرق البرية؛ ويبلغ طوله في الجزائر 2344 كلم² غير مكتملة كلها.

- السكة الحديدية:

وهي من أهم شبكات السكة الحديدية في إفريقيا، وتؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد الجزائري، بفضل كبر طاقتها ونقلها وتغطيتها الجيدة للصحراء، خاصة في شمال البلاد، بفضل تفرعاتها العديدة التي تربط كبريات المدن، وأهم الأسواق، والمواقع الصناعية، ومناطق إنتاج المواد الأولية، والوادي.

ويبلغ طول الشبكة، نحو 4200 كلم، كلها ذات اتجاه واحد، منها 215 كلم مكهرب، تربط مناطق الويزة وبوخضرة بعنابة.

وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، التي تمتلك 10300 عربة، وتوظف 187 قطاراً يومياً، يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة، وتشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة. كما أنها تغطي 17٪ من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، وتقل سنوياً نحو 45 مليون مسافر.

- النقل الجوي:

ويؤدي دوراً مرموقاً في حركة نقل المسافرين خاصة، بفضل عامل السرعة والمرونة، إلى جانب أدائه المتميز في ميدان السياحة والأعمال.

ويوجد بالجزائر حوالي 124 مطاراً، منها 30 مطاراً داخلية، يربط أهم المدن الجزائرية في الشمال والصحراء، في شبكة كثيفة من الرحلات اليومية والأسبوعية، وكذلك 7 مطارات دولية، تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوروبية، والمغرب العربي، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء.

ويتشكل الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة، معظمها من نوع البوينغ والإيرباص، وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنوياً نقل 3,6 ملايين مسافر، ونحو 30 ألف طن من البضائع. وفي إطار اقتصاد السوق انضمت إلى مجال النقل الجوي 04 شركات جزائرية خاصة.

■ المواصلات - شمال الجزائر

تتركز أهم الشبكات القليلة في شمال الجزائر لأسباب تاريخية واقتصادية، حيث كان تصميم الشبكات الموروثة عن فترة الاحتلال الفرنسي يعكس بوضوح مصالح الاستعمار، الذي ركز على ربط المدن والمستوطنات في الشمال الجزائري بعضها ببعض، كما شق العديد من الطرق الاستراتيجية داخل المناطق الحساسة لضمان وصول القوات العسكرية لمناطق الثورة، إضافة إلى بعض الطرق التي تربط مناطق إنتاج المواد الأولية، ومناطق الإنتاج الزراعي.

ويتشكل تطوير شبكات النقل البري خاصة إحدى النجاحات الهامة التي حققتها الجزائر في هذا الميدان، في إطار سياسة رائدة وشجاعة تستهدف ربط كل أنحاء البلاد وإدماجها بصورة متكاملة، وخاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه كاملة عن شمال البلاد؛ وذلك رغم عائق البعد والمسافة، وقساوة الطبيعة، وارتفاع تكاليف الإنجاز؛ وهكذا أعطيت الأولوية للطرق البرية، لسد الاختلالات في العلاقة بين المناطق المحظية والجهات المحرومة والهامشية.

وقد حققت هذه الشبكة درجة مقبولة في مستوى الأداء، في التشابك والشعب والربط، من حيث درجة كثافتها ومدى صلاحيتها للحركة، وفي مرونة السير؛ كما كان لها دور إيجابي في توجيه التنمية وفي فك العزلة، إضافة إلى الوفرة الاقتصادية الأخرى، التي يحققها عنصر النقل، وهي تعكس اليوم شخصية الجزائر الاقتصادية، إذ تتركز حولها المدن ومراكز الاستيطان، كما تتكاثف المنشآت الصناعية والأسواق.

وتتحمل هذه الشبكة 82٪ من حجم نقل البضائع والمسافرين في الجزائر، كما تتحمل نحو 2,4 مليوني مركبة، منها 1,5 مليون سيارة خاصة.

وهناك مشاريع عديدة، قيد الإنجاز في ميدان المواصلات البرية والحديدية، لتتميتها وتكثيفها ورفع قدرتها وكثافتها، لتفي بحاجيات التنمية الوطنية، وللاستفادة بكامل إمكانيات البلاد، مهما كانت بعيدة ومهمشة؛ ومن أهم هذه المشاريع، الطريق البري السريع شرق غرب، الذي سيربط عنابة بتلمسان، على طول 1200 كلم، غير بعيد عن الساحل، والمبرمج ربطه بالطريق المغاربي السريع، تونس الدار البيضاء.

ويهدف هذا المشروع إلى تخفيف الضغط على الشبكة الحالية، التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ، وإلى ضمان راحة الحركة وسيرتها، وقد تم حتى سنة 1996، إنجاز بعض قطاعات من هذا المحور الاستراتيجي، في أطراف العاصمة، ومحولات البويرة، وقسنطينة، وبين العنابة وسطيف.

وفي السكة الحديدية تمّت مشاريع هامة، منها ازدواج خط الحروب رمضان جمال، وإنشاء خط جيجل رمضان جمال، إضافة إلى مشروع طموح لإنجاز 3700 كلم في إطار شبكة الهضاب العليا، من تسة إلى سعيدة، وبعض القروى التي تربطها بالشبكة الحالية، وذلك في استراتيجية التهيئة العمرانية، التي أعطت الأولوية لتعمير منطقة الهضاب العليا.

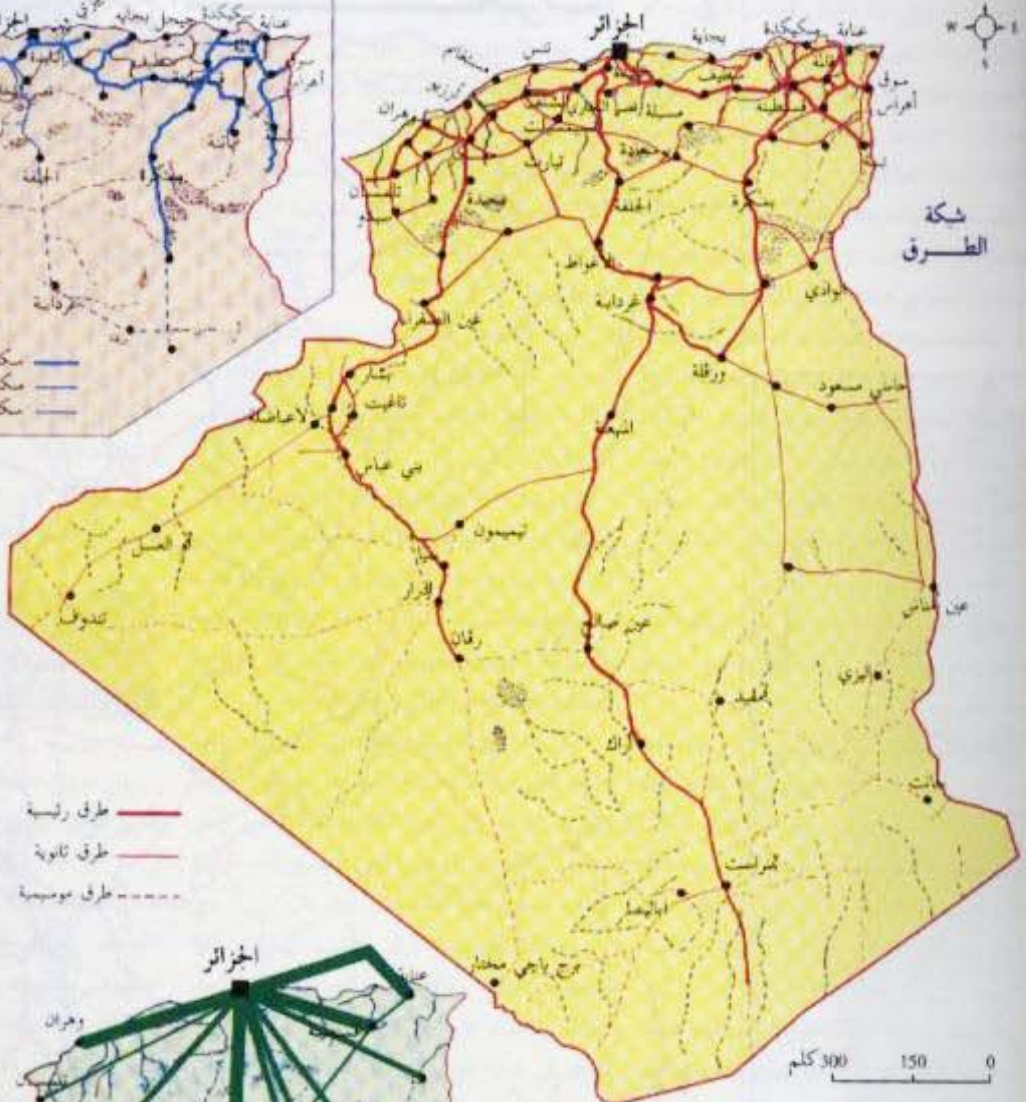
وفي ميدان النقل الجوي، يجري تنفيذ أعمال توسيع مطار هواري بومدين وتحديثه لرفع طاقته من مليون مسافر/سنة حالياً، إلى نحو 6 ملايين مسافر/سنة، عام 2003، وبناء قاعدة لشحن البضائع بطاقة 100 ألف طن/سنة، زيادة عن توسيع مطارات قسنطينة وعنابة ووهران.

- شبكة السكك الحديدية -



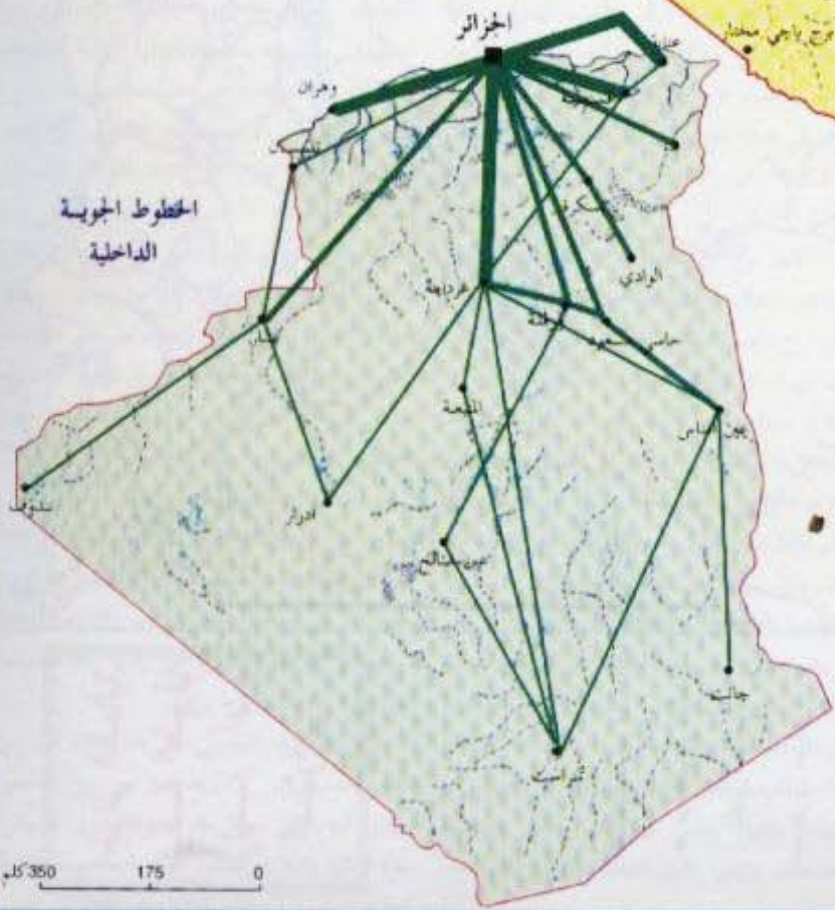
0 150 300 كلم

شبكة الطرق



0 150 300 كلم

الخطوط الجوية الداخلية

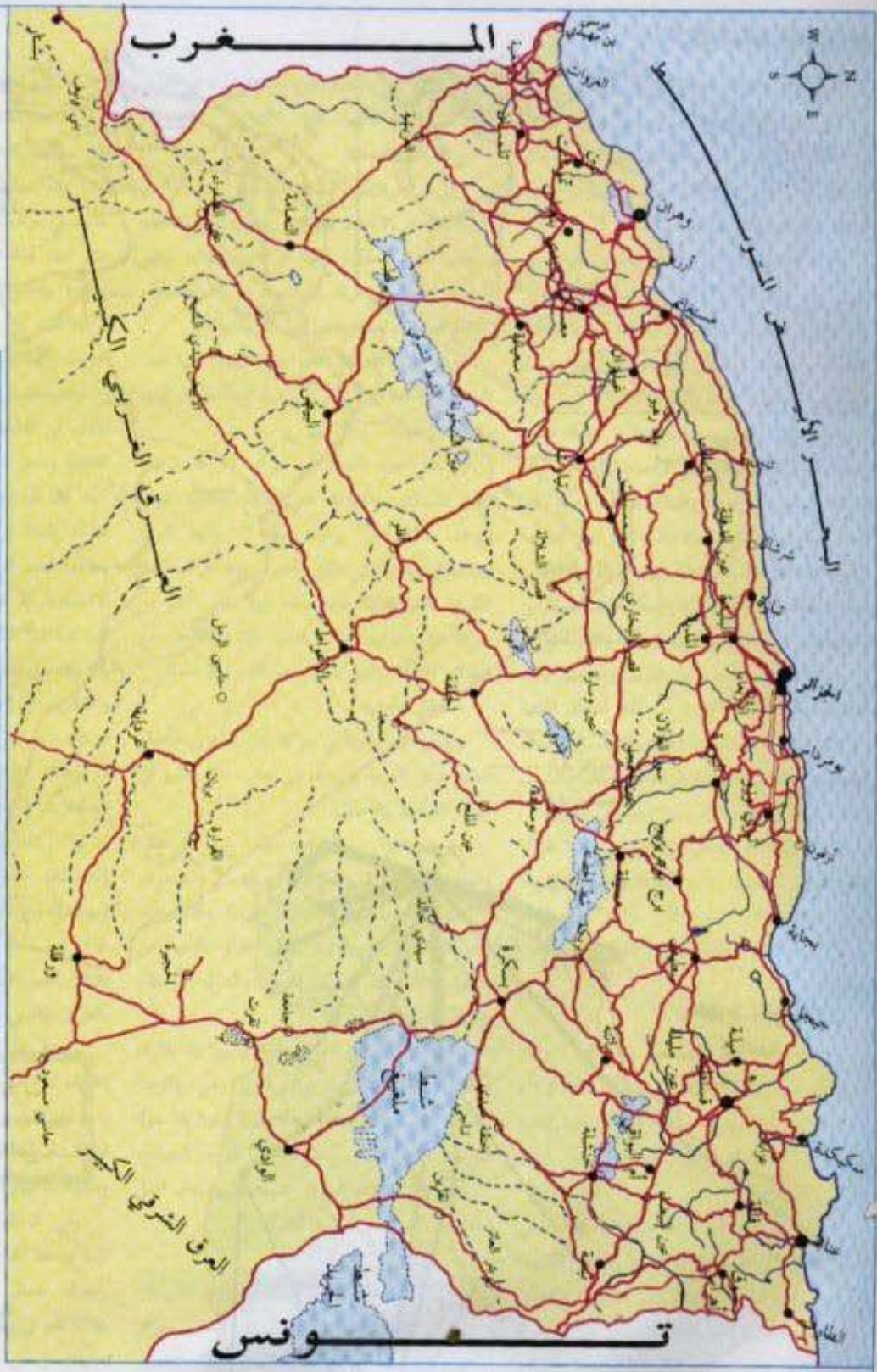


0 175 350 كلم

الجزائر المواصلات
 الطرق، شبكة السكك الحديدية
 الخطوط الجوية الداخلية

عدد الرحلات الاسبوعية

- أكثر من 15
- من 5 إلى 15
- من 1 إلى 5



- موانئ، الطرقات
- ⊙ موانئ تجارية
- موانئ للزينة

الجزائر الشمالية
شبكة الطرق
الرئيسية وأهم
الموانئ

- المدن الكبرى
- عواصم الولايات
- المدن الصغيرة
- طريق معبدة

أما الموانئ، وهي رنة الجزائر، والمؤشر الذي يحرك بارومتر اقتصادها، فهي تربط الجزائر بنحو 60 بلداً في العالم، ويبلغ عددها حالياً 12 ميناء، تؤدي دوراً جيداً في نشيط التجارة الداخلية والخارجية، لأنها تضمن 98٪ من المبادلات التجارية للبلاد.

ومن أهم منجزات هذا القطاع، إنشاء ثلاثة موانئ متخصصة في المحروقات، في أرزيو وبجاية وسكيكدة، لعب دوراً ريادياً في صادرات المحروقات، وتجهيز موانئ عنابة والعاصمة ووهران بمحطات استقبال للمحاوريات، إضافة إلى توسيع وتجديد موانئ تنس والغزوات، لرفع كفاءة استقبالها. وأهم إنجاز بحري للجزائر المستقلة، إنشاء ميناء جنح في جيجل، أكبر الموانئ الوطنية والأفريقية، طاقته 4,5 مليون طن/سنه، والذي سيكون مستقبلاً قسماً تجارياً واقتصادياً مهماً بفضل المنطقة الحرة التي أنشئت بالقرب منه في بلارة.

ويجلب ميناء العاصمة الصدارة في حركة النقل البحري، بنحو 40٪ من جملة حركة الموانئ، متنوعاً بميناء عنابة ووهران.

ويضم الأسطول البحري الجزائري، 74 وحدة، منها 5 لنقل المسافرين، و 5 ناقلات بترولية، و 9 ناقلات للغاز السميع، و 7 بوارج صهريج لنقل المواد الكيماوية، كما أن الشركة الوطنية للنقل البحري مختلف فروعها، يمتد نشاطها إلى معظم القارات، وهي توفر إمكانيات ذاتية لأدهاز التجارة الخارجية للجزائر، وخدمة الاقتصاد الوطني.

أما شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فتمتاز بتقديم خدمة محلية ودولية متميزة، وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة خاصة في شمال البلاد، حيث تربط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر، وبخطوط هوائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس.

كما توجد بالجزائر، عدد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية، عبر انتلسات واترسبوتيك وغربسات، إضافة إلى 15 محطة أرضية محلية للاتصال الداخلي عبر القمر الصناعي، وقد دعمت هذه الشبكة في السنوات الأخيرة بخدمة المعلومات وأربط التكنولوجيا بشبكة الأنترنت الدولية.

التقسيم الإداري

عرفت الخريطة الإدارية للجزائر، تحولات هامة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والبشرية السائدة؛ وتعود أولى بوادر التقسيم الإداري للجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة مقاطعات، هي بابلق الشرق، وبابلق التطرى، وبابلق الغرب، ومنطقة العاصمة، وتسمى دار السلطان.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، احتفظت فرنسا بهذا التقسيم الذي أصبح رسمياً العام

1936، ويشمل ثلاث مقاطعات، إضافة إلى الصحراء، وفي عام 1956، قسمت الجزائر إلى 12 عمالة، في محاولة من السلطات الاستعمارية لإحكام قبضتها على التراب الوطني بعد اندلاع حرب التحرير الوطني، وبتابعة التغيرات البشرية والأمية والاقتصادية المستجدة؛ وهكذا كانت الخريطة الإدارية، أداة لتأكيد السيطرة الاستعمارية، ومراقبة السكان، وخدمة أغراض معينة بتبليها واقع الاحتلال.

وبعد الاستقلال عام 1962، حاولت الدولة الجزائرية تصحيح هذا الإرث الاستعماري، ومطابقة الخريطة الإدارية لخدمة أهداف التنمية واللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن.

وأول إجراء اتخذ في هذا الميدان، كان رفع عدد الولايات الجزائرية إلى 15 ولاية عام 1963، استتبع العام 1974 بتقسيم إداري جديد، رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية؛ وكانت دعائم هذا التقسيم تستند إلى مراعاة الحقائق الاقتصادية والسكانية والفوارق الجهوية، حتى تكون الولاية قاعدة للتخطيط الاقتصادي والمجالي، ومنطلقاً للتنمية.

وفي عام 1984، قسمت البلاد إلى 48 ولاية، وذلك لتابعة التطورات الاقتصادية والبشرية، ولتطوير الخريطة الإدارية للبلاد، حتى تكون أكثر اتصالاً بالواقع، وأكثر استيعاباً لإمكانيات المستقبل، وفي أحسن الأطر الترابية الممكنة لتحقيق النمو الاقتصادي بأداء عالٍ.

وهكذا استعملت الجزائر التقسيم الإداري كأداة للتخطيط المجالي والاقتصادي، لتنهوض بكل أنحاء البلاد، والتفضاء على الفوارق الجهوية، وإدماج كافة المناطق في عملية التنمية المتوازنة والشاملة. وكانت أهم ركائز هذه التقسيمات تستند على الأهداف التالية:

- تحقيق نوع من التنظيم الترابي للوحدات الإدارية (بلديات، ودوائر، وولايات)، بحيث تتماشى الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية لأقاليم خدمات المدن، التي رقيت في السلم الإداري إلى رتبة عاصمة ولاية أو مركز دائرة أو بلدية، وحتى تكون هذه المدن نويات وقواعد للإشعاع الاقتصادي والخدماتي، خاصة وأن النظام الإداري الجزائري يخصص لكل مركز حسب رتبته في السلم الإداري، نمطاً من التجهيزات والمرافق والخدمات، تلعب دوراً مهماً في تنظيم المجال وفي الديناميكية الاقتصادية المحلية.

وقد عملت التقسيمات المختلفة على تقليص مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى، مثل العاصمة، ووهران، وقسنطينة وعنابة، للحد من هيمنتها الطاغية، وإتاحة الفرصة أمام المدن المتوسطة التي رقيت إلى عاصمة ولاية، لتنمي مواردها، وتطور قاعدتها الاقتصادية، وتؤدي الدور المناط بها في إطار هذه الاستراتيجية.

- تدعيم عواصم الولايات الجديدة، بالتجهيزات والمرافق، وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية، بتطوير بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية الخاصة بالصناعة، مع مراعاة توزيعها بتوازن على كل الأقاليم الطبيعية ومناطق الوطن.

- أصبحت الخريطة الإدارية للجزائر تتمتع بكفاءة عالية في قدرة الخدمة الإقليمية، وفي تحمل أعباء النمو العمراني والاقتصادي واستيعاب الزيادة السكانية، وهي مرشحة مستقبلاً لمزيد من التعديل والتطوير، لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

- يلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من هيكلية للأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية والمرافق إضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية صياغة الصورة المستقبلية للنمو والتطوير دوراً حاسماً في التنمية الوطنية، وفي اللامركزية والديموقراطية.

التقسيم	عدد الولايات	عدد البلديات
1974	31	702
1984	48	1541

وقد عززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1997 بنظام إقليمي جديد، هو نظام المحافظة الذي طبق على العاصمة في 1997/07/31، ومن أهدافه الأساسية إعطاء الآليات القانونية والتنظيمية، لتسكين العاصمة الجزائرية من الالتحاق بمصاف العواصم العالمية، والتماشي مع التطورات والمستجدات لتحويل الألفية القادمة بإمكانات جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر.

ويسمح هذا النظام الجديد بالتحكم في النمو العمراني، وإقامة توازن بين كثافة السكان والمساحة الجغرافية، وحماية الأراضي الفلاحية المهددة بغزو العمران، وتصميم برنامج تنموي يمكنه إتعاش قطاع التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية لسكان، وذلك بفك الاختناق على العاصمة، بفتحها على البلديات المجاورة، وفق خطة منسجمة ومتدرجة للتنهية العمرانية، تضمن لها تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية والتسيير المحكم للموارد البشرية والمادية والطبيعية.

وبذلك نظمت العاصمة في إطار محافظة الجزائر الكبرى على مساحة 809,19 كلم²، يسكنها عام 1997 نحو 2 620 000 نسمة، مشكلة هيكلًا من 28 بلدية حضرية تسمى بالدوائر الحضرية، ومن 29 بلدية عادية موزعة على 12 قطاع إداري، على رأسها ولاية مستون، تحت إدارة محافظ بدرجة وزير.

لكن هذا النظام الإقليمي أُلغي عام 1998 بقرار من المجلس الدستوري، كونه يتعارض مع روح الدستور وقوانين البلاد التي تهيك التراب الجزائري و السيطقي نظام الولاية والدائرة والبلدية، حيث تمت العودة بالنسبة للجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000.





التقسيم الإداري الثاني للجزائر في الفترة الاستعمارية 1956

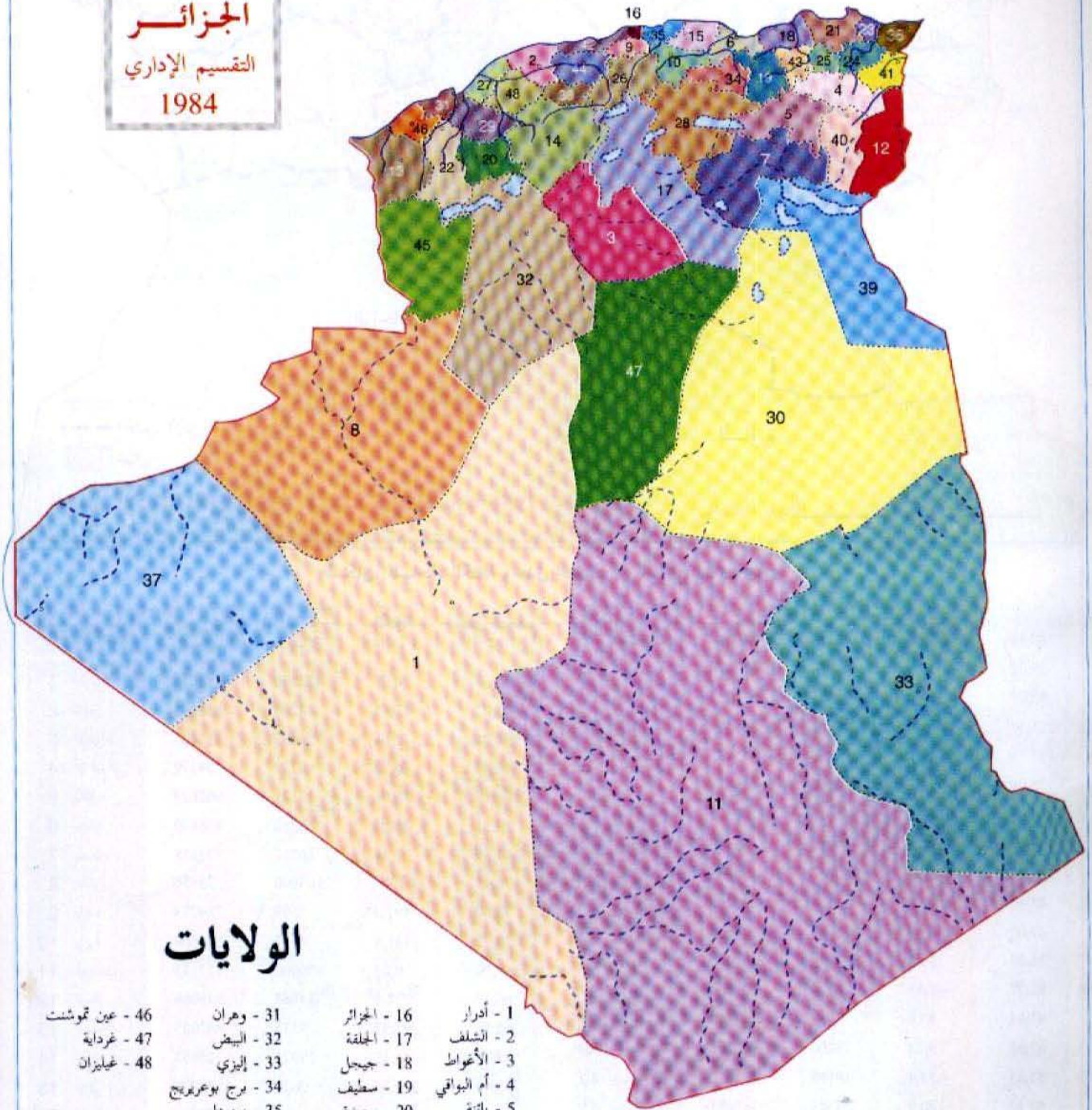
السكان، المساحة، الكثافة ومعدل التحضر في الجزائر تعداد 1998

ترتيب / الولاية	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كلم ²)	الكثافة (ن/كلم ²)	معدل التحضر %	رقم	الولاية	السكان	المساحة	الكثافة	معدل التحضر
1	311615	4225800	0.71	26.2	25	قسنطينة	810914	2150	370.79	87.13
2	858695	4205	179.1	41.27	26	مدية	802078	8834	90.5	39.75
3	317125	25403	12.66	54.21	27	مستغانم	631057	1977	290.14	35.01
4	59170	6259	76.71	66.82	28	مسيلة	805519	17852	43.0	51.36
5	962623	12121	78.96	56.19	29	معسكر	676192	8846	113.8	52.21
6	856840	3280	262.2	39.31	30	وڤلة	445619	280000	2.1	75.09
7	575858	16327	27.44	57.87	31	وهران	1213839	2114	572.3	87.69
8	22556	163000	1.4	76.45	32	البيض	168769	79912	2.14	55.00
9	784283	1597	497.3	72.80	33	إيزي	34108	260000	0.12	36.94
10	629560	4572	141.8	28.97	34	رج بومرج	555402	4136	134.97	45.40
11	137175	570000	0.25	67.29	35	بومرداس	647389	1619	435.0	47.02
12	549066	14984	38.6	66.49	36	الغارف	352588	3144	105.6	51.64
13	842053	9335	92.93	58.58	37	تندوف	27060	153000	0.17	92.27
14	725853	19921	35.12	65.89	38	تسليط	264240	3477	83.8	45.63
15	1108708	3029	310.74	35.40	39	الواد	504401	73200	9.24	62.58
16	2562428	263	3144.0	90.67	40	حشنة	327917	10596	33.4	57.45
17	797706	23328	12.0	62.29	41	سوق أعراس	367455	4345	80.9	52.12
18	573208	2350	222.4	45.17	42	تيسارة	506053	2072	274.14	53.73
19	1311413	6648	201.6	39.27	43	سلة	674480	3490	71.94	42.84
20	279520	6129	41.33	68.48	44	عين الدقلة	660342	4557	135.0	42.55
21	786154	4120	195.27	52.14	45	النعامة	127314	30801	4.25	72.85
22	525632	9259	57.8	68.15	46	عين توشنت	327331	2491	137.6	63.00
23	557818	1196	387.64	80.87	47	غرادية	300516	87000	3.5	91.97
24	430000	4291	104.85	65.80	48	غليزان	642205	5016	131.87	46.25
						الجزائر	29272343	2381741	12.28	58.30

الجزائر

التقسيم الإداري

1984



الولايات

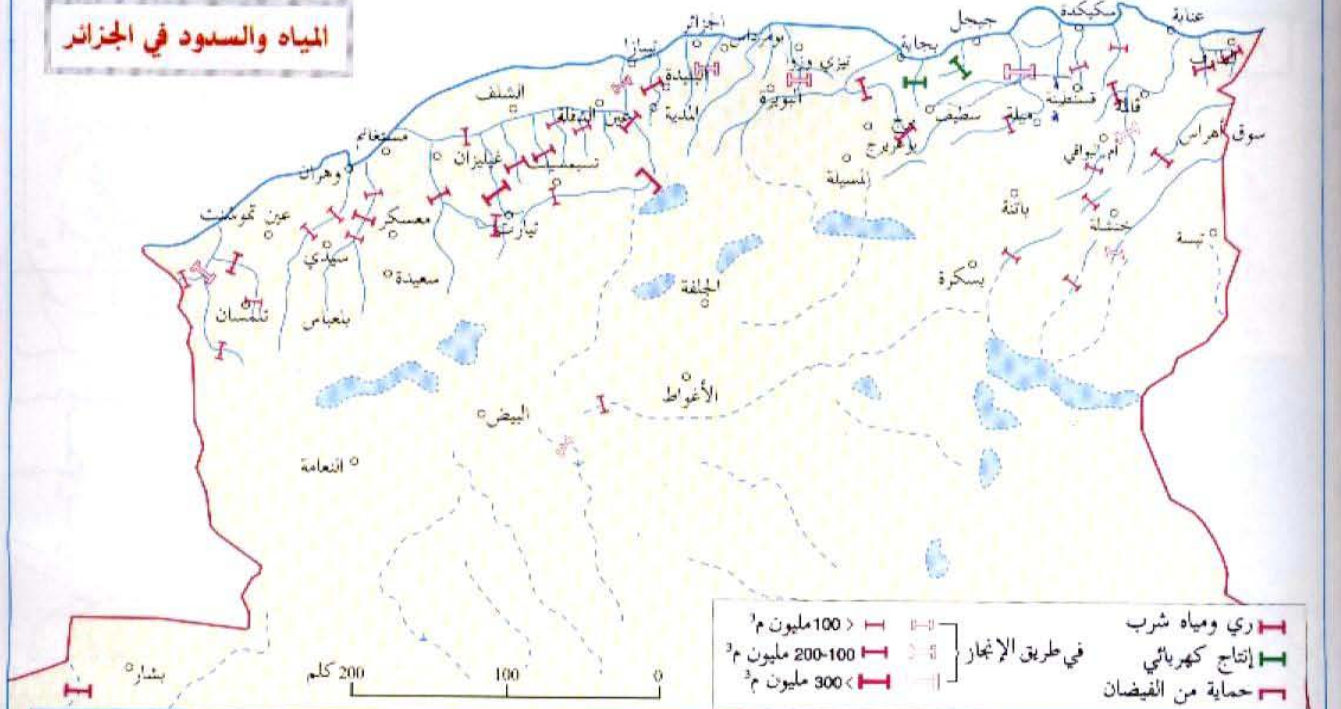
46 - عين تموشنت	31 - وهران	16 - الجزائر	1 - أدرار
47 - غرداية	32 - البيض	17 - الجلفة	2 - الشلف
48 - غيليزان	33 - إليزي	18 - جيجل	3 - الأغواط
	34 - برج بوعريريج	19 - سطيف	4 - أم البواقي
	35 - بومرداس	20 - سعيدة	5 - باتنة
	36 - الطارف	21 - سكيكدة	6 - بجاية
	37 - تندوف	22 - سيدي بلعباس	7 - بسكرة
	38 - تيسمسيت	23 - عنابة	8 - بشار
	39 - الوادي	24 - قالمة	9 - البليدة
	40 - خنشلة	25 - قسنطينة	10 - البويرة
	41 - سوق أهراس	26 - المدية	11 - تلمسان
	42 - تيارا	27 - مستغانم	12 - تيسة
	43 - ميلة	28 - المسيلة	13 - تلمسان
	44 - عين الدفلة	29 - معسكر	14 - تيارت
	45 - النعامة	30 - ورقلة	15 - تيزي وزو

--- حدود الولاية

• مركز الولاية

0 100 200 كلم

المياه والسدود في الجزائر



المياه والسدود في الجزائر

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد، لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين. يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات الشكّان والاقتصاد الوطني، دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

وتصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانيات المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة التي يحددها البنك العالمي بـ 1000 م³ / فرد سنة، حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 62 يقدر بـ 1500 م³ / فرد سنة، تراجع عام 99 إلى 500 م³ / فرد سنة. وتزداد جِدّة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي غير وفيرة الأمطار، يُمّا يهدد بتناقض الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديمغرافي، ولتنامي القطاعات المستهلكة، كالصناعة والفلاحة والسياحة.

كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة، تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م³، 75٪ منها فقط قابلة للتجديد، وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء.

يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى، معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتتماز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³.

السدود:

رغم حساسية مشكل الماء في الجزائر، فإن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تول الأهمية اللازمة لهذا القطاع الحيوي في برامج التنمية الوطنية، حيث أهمل إنشاء السدود، وهي المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، مما زاد من تراكم المشاكل، وأدى تأخر مضر بالاقتصاد الوطني، وإلى خلق مضايقات عديدة للشكّان.

ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، لكن عدد السدود المنجزة نغاية عام 2000 بلغ 110 سدود فقط، من بينها 15 سدا أنجزت قبل الاستقلال، وهي في معظمها من السدود الصغيرة والمتوسطة، ومنها 50 سدا كبير بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م³، يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 4.908 مليار م³، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م³، فقط ما يعادل 40٪ من طاقة التعبة الإجمالية النظرية، بسبب الظروف المناخية (الجفاف)، ومشكل توصل السدود.

كما يجري العمل حاليا في برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات م³، ومن بين هذه المشاريع سد بني هارون (ولاية ميلة)، الذي يعد أكبر سد في الجزائر، بطاقة 960 مليون متر مكعب، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر في المستقبل.

سد بني هارون

الموقع: ولاية ميلة
طاقة التخزين: 960 مليون م ³
بداية الأشغال: 1988
نهاية الأشغال: 2004
تكلفة الإنجاز: 18 مليار دينار
الخصائص التقنية:
ارتفاع الحاجز الرئيسي: 111 م
طول الحاجز عند 1708 متر
مساحة الخوض المائي: 7725 كلم ²
التخصيص المائي:
- مياه الشرب لولايات ميلة وقسنطينة
- أم البواقي وخنشلة وباتنة
- الري الفلاحي: سهول تلافعة وتافورة
الشجرة على مساحة 33620 هكتار

إيراضين	الفضة	غريب	جرف التربة	بني هارون	السد	أهم السدود (مليون م ³)
جنجن	الفضة	الشلف	غير	الكبير	الواد	طاقة التخزين النظرية (مليون م ³)
180	225	280	360	960		

درجات الخطر الزلزالي في الجزائر



زلزالية الأراضي الجزائرية

يعبر شمال الجزائر منطقة زلزالية نشطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وبخاصة الأطراف الشمالية للجزائر والمغرب تشكل منطقة تلتقي عندها الصفيحة الإفريقية بالصفيحة الأوراسية، إذ تنزلق هاتان الصفيحتان المتحاذيتان، بحيث تتجه كل منهما في اتجاه مضاد لاتجاه الآخر، فتحدث الزلازل بفعل تعرض الحافات لقوى الدفع والشد الناجمة عن حركة الصفائح، فيشدد التواتر تدريجياً، فإذا زاد عما ينبغي تصدعت الصخور لتتخلص من توترها على نحو عنيف بأحد صورة الهزة الأرضية.

ويعتقد أن معظم الزلازل الأرضية التي تتعرض لها الجزائر، تكون نتيجة هذه العملية، لأن حدود الاحتكاك بين حافات الصفيحتين الإفريقية والأوراسية تقع شمال الجزائر وبالضبط، فإن المنطقة التي يشملها ميكانيزم الاحتكاك بين الصفيحتين تمتد جنوباً داخل الأراضي الجزائرية على شكل طرح صخري. ومعظم الزلازل التي تحدث في الجزائر، ذات قوة ضعيفة، حيث تندر الحالات التي تزيد فيها قوة الهزة عن 6 درجات، لأن معظم هذه الهزات تتبع في العادة بهزات ارتدادية لها طابع دوري قصير نوعاً ما.

ويمكن تقسيم الأراضي الجزائرية حسب درجة خطورة تعرضها للزلازل إلى أربعة مناطق رئيسة، كما هو موضح بالخرائط:

- **المنطقة الأولى:** وهي أقل المناطق تعرضاً للخطر الزلزالي، وتغطي كل الولايات الصحراوية: أدرار، وشار، وورقلة، واليزي، وتندوف، والوادي، وغرداية، وقنارست، إضافة إلى ولاية تمنسان.

- **المنطقة الثانية:** وتتعرض لخطر الزلازل بدرجة ضعيفة، وتغطي ولايات: سوق أهراس، وأم البواقي، ونسة، وباتنة، وحشلة، وبسكرة، ومسيلة، والحلفة، وتيارت، وسعيدة، والبيض، وسيدي بلعباس، والنعام، والأغواط.

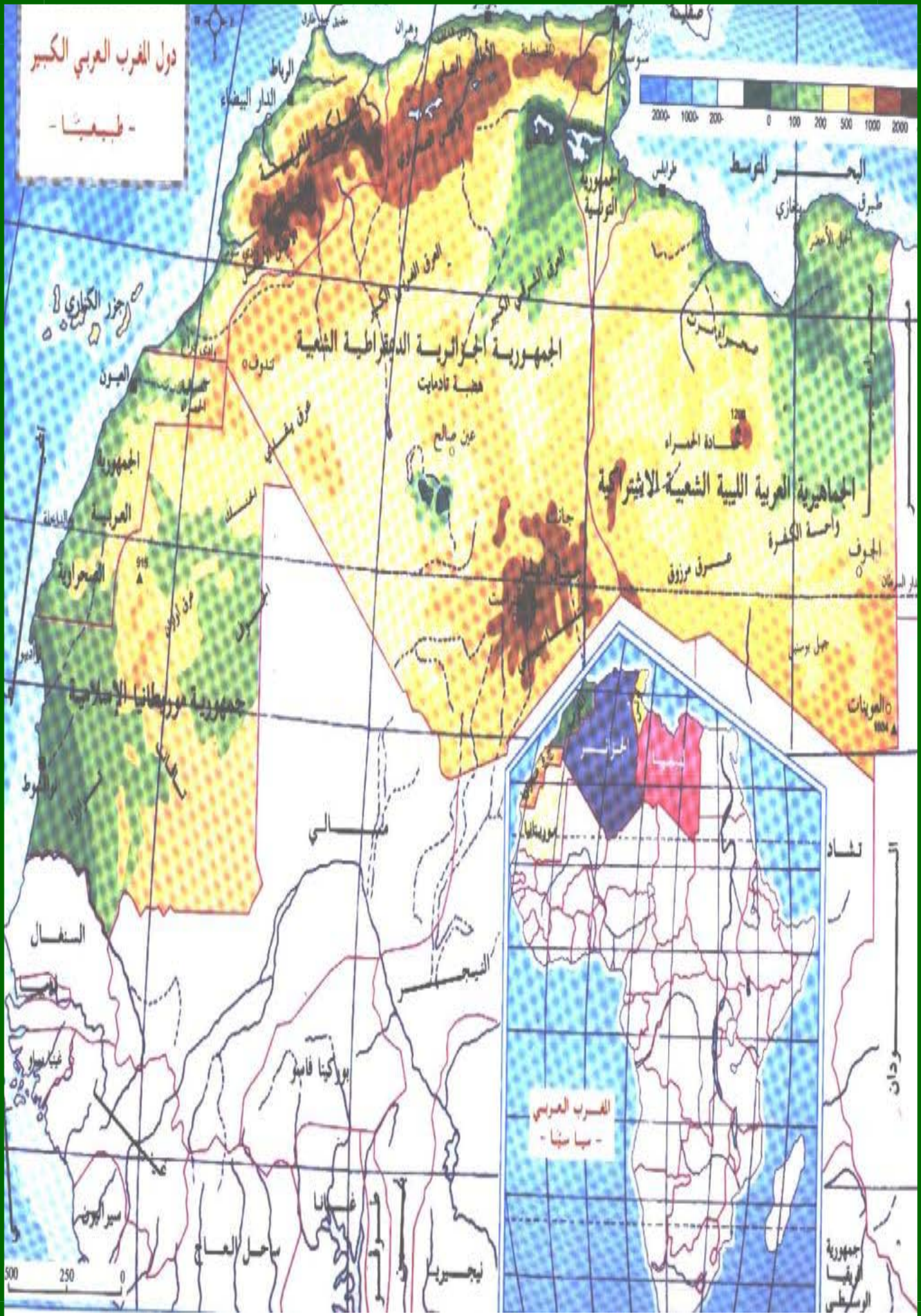
- **المنطقة الثالثة:** معرضة لخطر الزلازل بدرجة متوسطة، وتضم ولايات: الطارف، وعنابة، وققلة، وقسنطينة، وسكيكدة، وجيجل، وميلة، وسطيف، وبجاية، وجزيرة، ودرج، بوعمريرج، والبويرة، وبومرداس، والجزائر، والمدينة، وتيبازة، وتيسمسيلت، وغليزان، ومستغانم، ومعسكر، ووهران، وعين تموشنت.

- **المنطقة الرابعة:** وهي أخطر المناطق وأكثرها تعرضاً لخطر الزلازل العنيفة، وتشمل ولايتي الشلف وجزءاً من عين الدقلى وتيبازة.

والملفت للملاحظة، أن المنطقتين الثالثة والرابعة الأكثر تعرضاً لخطر الهزات الأرضية، تتمركز بها أهم المدن والمنشآت الاقتصادية والتي الصحية، وحيث التركيز السكاني والاقتصادي كثيف جداً، وبالتالي فإن احتمال حدوث هزات عنيفة بهاتين المنطقتين، يرتب عليه حدوث كوارث بشرية ومادية حادة بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة السكان، كما حدث في أخطر الزلازل التي عرفتها الجزائر في الشلف (عامي 1954، 1980)، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات السلامة والوقاية للحد من مخاطر هذه الظاهرة الطبيعية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد وعلى السكان.

دول المغرب العربي الكبير

- طبعا -



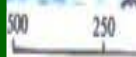
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
هضبة تادمايت
عين صالح

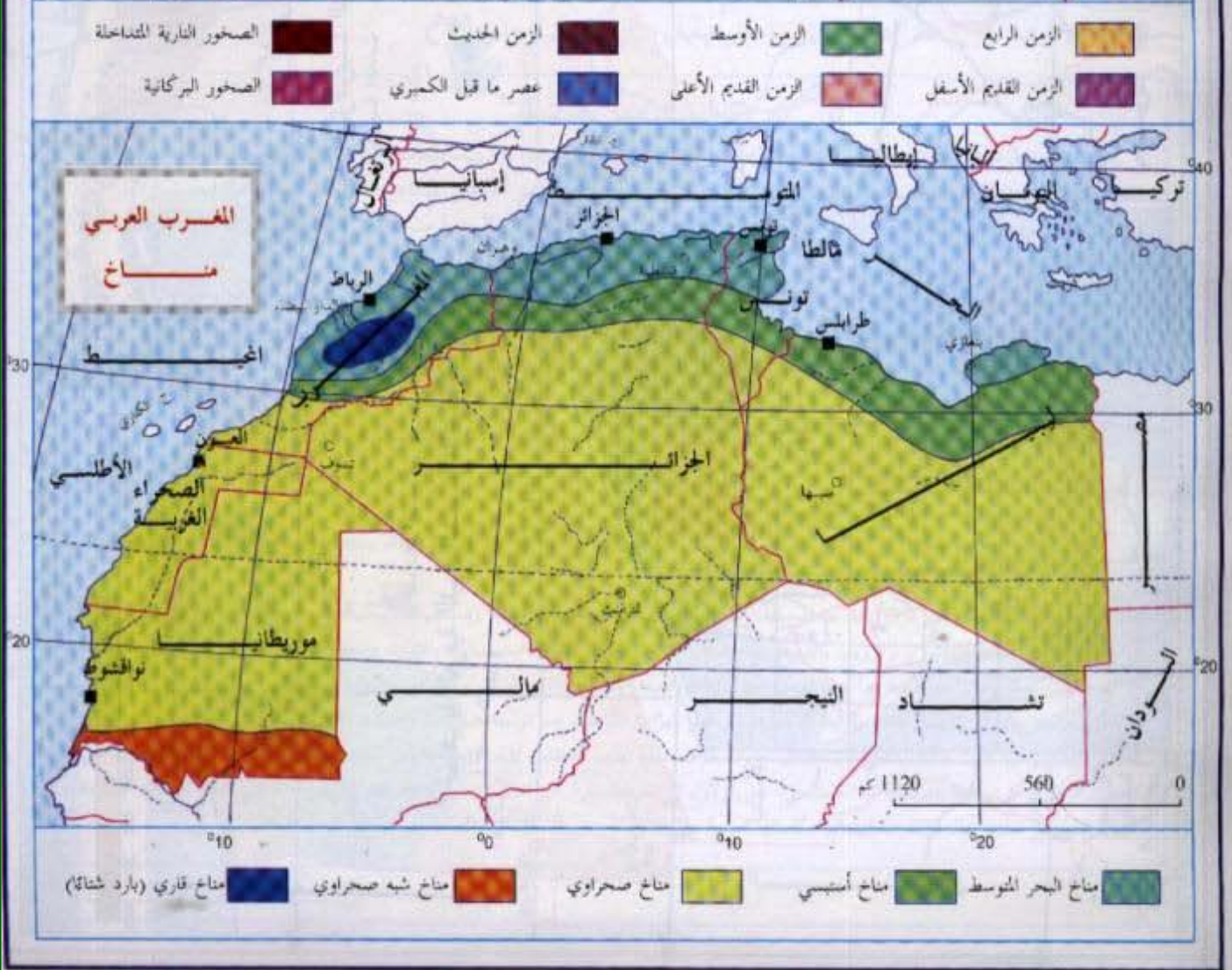
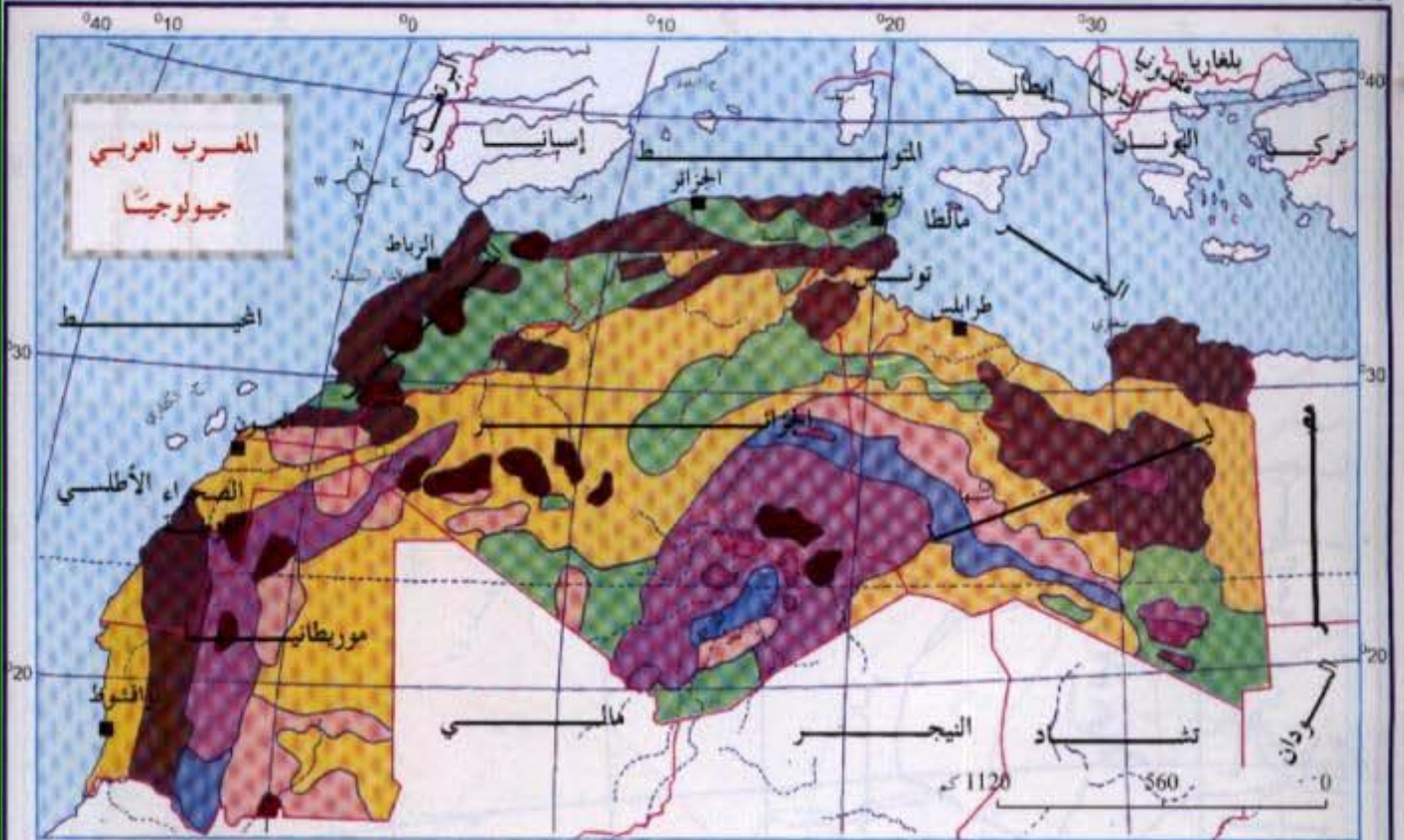
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
واحة الكفرة
مسوق مرزوق

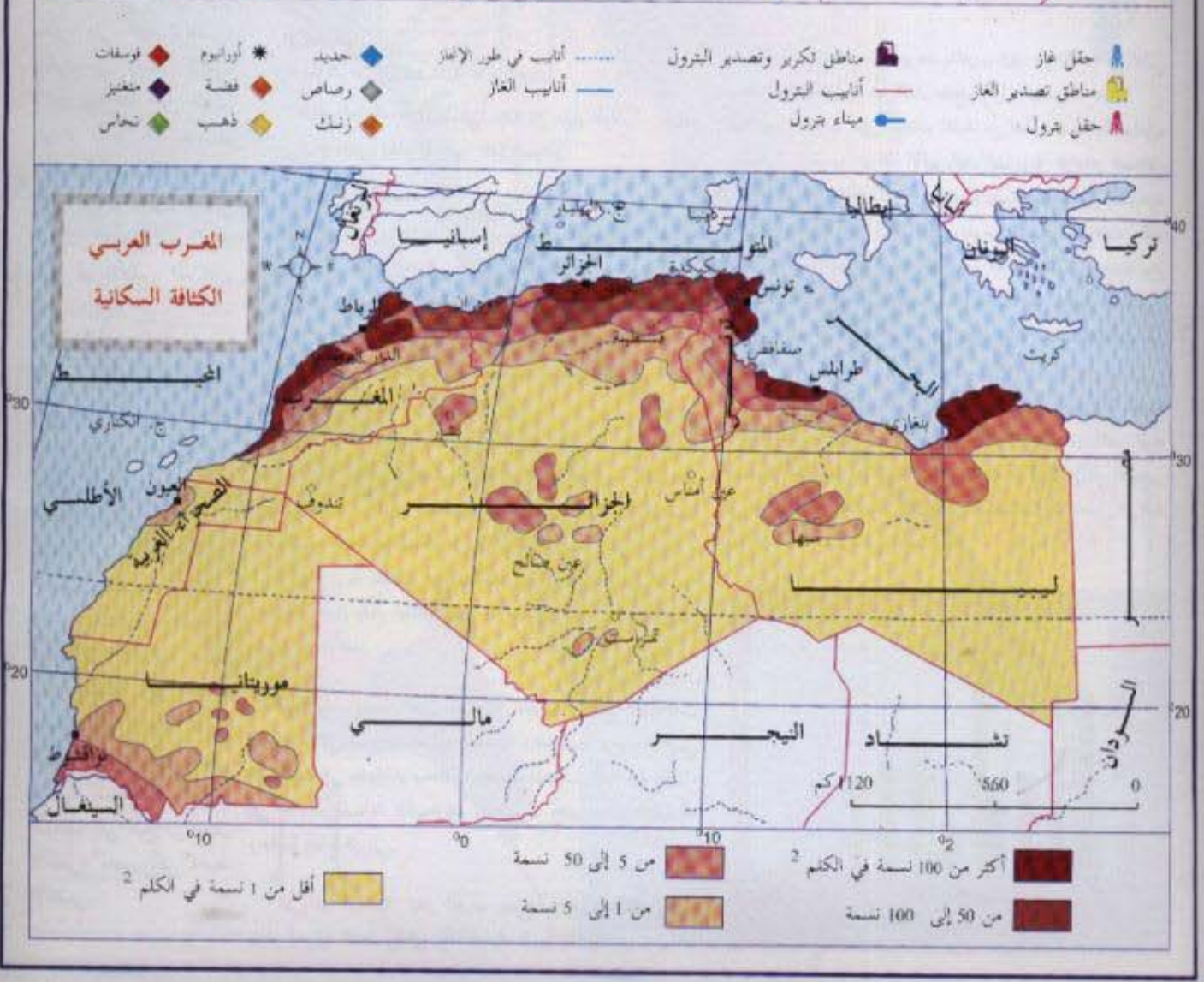
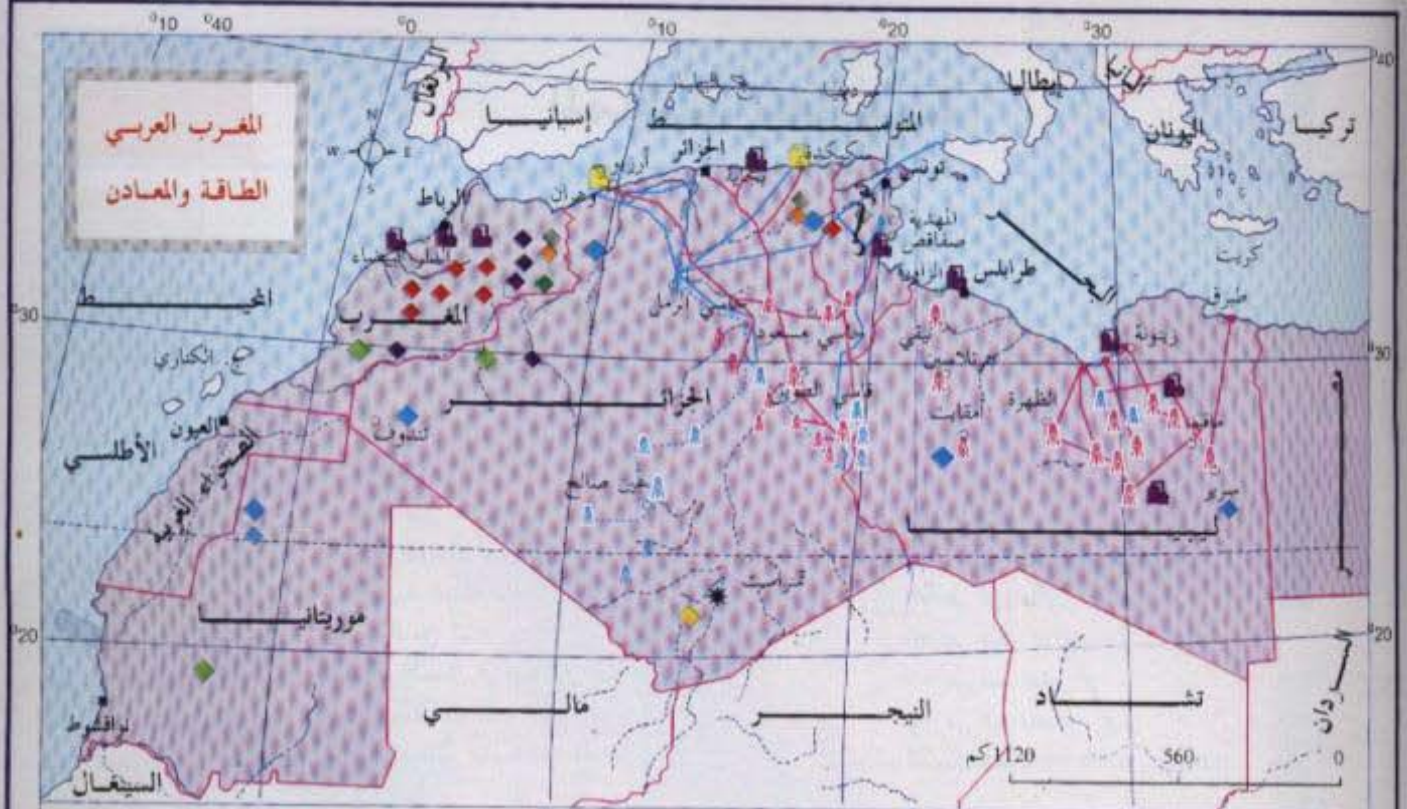
جمهورية موريتانيا الإسلامية



المغرب العربي
- سياسيا -







المملكة المغربية



العاصمة: الرباط 1293 000 نسمة
أهم المدن: الدار البيضاء 3200 000 نسمة
فاس 660 000 نسمة
وجدة 620 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: ملكي
المساحة: 462 000 كلم²
العملة الرسمية: الدرهم المغربي

الخصائص الطبيعية:

تقع المملكة المغربية غرب إفريقيا الشمالية، وتطل بواجهة واسعة على المحيط الأطلسي، من الغرب، وعلى البحر المتوسط من الشمال، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الجنوب الصحراء الغربية.

يغلب على تضاريس المغرب الطابع الجبلي، وخاصة في الشمال، حيث تمتد منظومة من الجبال الشاهقة على شكل قوس مفتوح على المحيط الأطلسي، يتكون من الأطلس الريفلي، الذي يبدأ عند جبل طارق، بموازاة ساحل المتوسط، ثم الأطلس الأوسط باتجاه شمال شرق جنوب غرب، ويتصل بالأطلس الأعلى عبر رواق تازا، ثم الأطلس المعاكس، وهو الجزء المرتفع من المائدة الصحراوية، الذي يلتقي بالأطلس الأعلى شرقاً، وهو أعلى جبال المغرب، ويمتد عند ساحل المحيط الأطلسي حتى أغادير، وبه أعلى قمة في جبل توبكال 4165 م. أما السهول فنتشر في المناطق الغربية، كسهول الغرب والسايس وفاس والشاوية والدخلة، وكذا في الشرق، حيث سهول ملوية، وفي الجنوب سهل سوس؛ هذا التنوع التضاريسي التميز أعطى المغرب شبكة غنية من الأودية، التي تنبع من جبال الأطلس، وتصب في المحيط الأطلسي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 28 778 000 نسمة
الكثافة العامة: 64.4 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة عام 2000: 3,1
معدل النمو: 2.2%
وفيات الأطفال الرضع لكل 1 000 مولود: 37
أمل الحياة: 62 سنة
نسبة التحضر عام 2000: 54%

معدل الأمية: 52,9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
39% في الزراعة
03% في قطاع المناجم
20% في الصناعة
38% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 99: 0,589 (رتبة 124)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 34,421 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولار

- الموارد الاقتصادية:

الزراعة: تحتل الفلاحة مركزاً ريادياً في اقتصاديات المملكة المغربية، فهي تساهم بحوالي 13% من الناتج المحلي الخام، وتشغل حوالي 39% من جملة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي؛ وتغطي الأراضي الزراعية 19% من جملة مساحة المملكة، وهي مساحة محدودة نسبياً، وذلك بسبب سيطرة الطابع الجبلي والغابات على معظم الأراضي.

وتحتل زراعة القمح 30% من الأراضي الزراعية، إلى جانب الشعير 27%، ثم الذرة والحمضيات، والزراعات الصناعية كالطماطم وقصب السكر؛ وتوفر محاصيل هذه المنتجات الفلاحية نصيباً مهماً لسد حاجيات المملكة من المواد الغذائية. وتزدهر تربية المواشي في المملكة، بسبب توفر المراعي الواسعة والجيدة، حيث يقدر عددها بنحو 30 مليون رأس، من بينها 18,3 مليون من الأغنام.

الصناعة: يغلب على الصناعة المغربية، طابع الصناعات التحويلية التي تستخدم الموارد النجمية والفلاحية، وخاصة تمويل الفوسفات إلى مشتقات مختلفة، وتصنيع المنتجات الفلاحية المحلية، إلى جانب الصناعة الكيماوية، والملابس، والصناعات التقليدية، وخاصة إنتاج الزراني.

الثروات الباطنية: يمتاز المغرب بتنوع موارده المعدنية، ولكنه يفتقر لموارد النفط والغاز، وأما خاماته المعدنية الأخرى فههمة،

وخاصة الفوسفات، حيث يوجد بالمغرب 65% من الاحتياطي العالمي لهذه المادة، والمغرب هو ثالث منتج، وأول مصدر له عالمياً. كما يتوفر المغرب على طاقات هامة من خام الحديد والرصاص، ويستخرج المغرب الطاقة الكهربائية الضرورية للإنتاج الصناعي والخدمات من الطاقة المائية، حيث تم بناء العديد من السدود العملاقة، لتوفير هذه الطاقة التي تعوض انعدام المحروقات، كما يشكل الصيد البحري قطاعاً مهماً من الدخل القومي، حيث يوفر اتساع الواجهة الساحلية للمغرب، وخاصة على المحيط الأطلسي، إمكانات سمكية هائلة، حيث إذ يبلغ إنتاج الأسماك 600 ألف طن سنوياً.

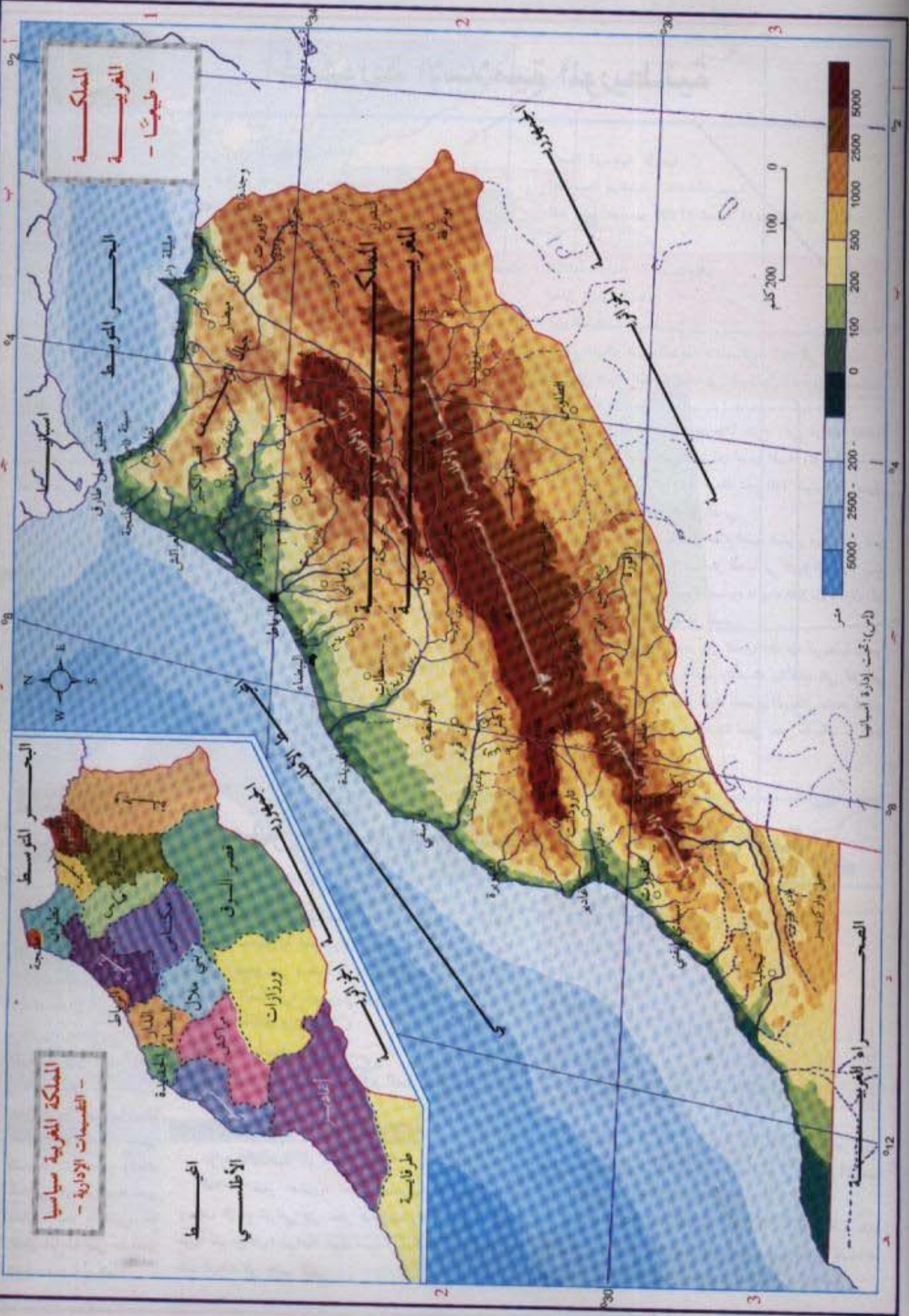
التجارة الخارجية: يغلب على التجارة الخارجية للمملكة المغربية طابع التبعية، حيث تنصد المنتجات الأولية والزراعية قائمة المواد المصدرة للخارج، وحيث يحتل الفوسفات المركز الأول في التصدير إلى جانب خام الحديد، كما تمثل الحمضيات والمحاصيل الزراعية المبكرة مكانة متميزة في التصدير.



المملكة المغربية - طبعاً

المملكة المغربية سياسياً - التقسيمات الإدارية

الطبيعي
الأقليمي



0 100 200 200 500 1000 2500 5000
متر

تحت إدارة إسبانيا

الصحراء الغربية



البحر المتوسط

المملكة المغربية سياسياً - التقسيمات الإدارية

الطبيعي
الأقليمي

الجمهورية الإسلامية الموريطانية



العلة الرسمية: الأوقية
العاصمة: نواكشوط 694 000 نسمة
أهم المدن: نواذيبو 57 000 نسمة، كايدي 32 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1960
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 1030700 كلم²

المختصات الطبيعية:

تقع موريطانيا في غرب إفريقيا، يحدها من الشمال الصحراء الغربية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب السنغال، ومن الجنوب الشرقي مالي، ومن الشمال الشرقي الجزائر.

تشكل المناطق الصحراوية أكبر نسبة من مساحة موريطانيا، حيث تعادل حوالي 70٪ من جملة مساحتها، وتتركز خاصة في الشمال والشرق، أما الجنوب الغربي، فتغطيه السهول والمراعي التي يروها نهر السنغال، الذي يشكل خط الحدود مع دولة السنغال، ومنطقة للتبادل التجاري بين البلدين.

الاقتصاد:

المؤشرات الاقتصادية عام 2000
الناتج المحلي الخام الإجمالي: 1,033 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولاراً.
الموارد الاقتصادية:

الزراعة: ويمثل أهم ركائز الاقتصاد الموريطاني، حيث تسهم بحوالي 38٪ من جملة الناتج المحلي الخام، وتشغل 67٪ من جملة اليد العاملة، وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة للزراعة نحو 0,2٪ من جملة مساحة البلاد، وتتركز أهم المناطق الفلاحية في الجنوب الغربي على ضفاف نهر السنغال، حيث يزرع الأرز والسموغو والذرة. أما الثروة الحيوانية، فتكون أساساً من الأغنام بنحو 8 ملايين رأس، والأبقار والماعز والجمال.
الصناعة: الصناعة الموريطانية ضعيفة، وتقتصر على بعض مصانع تعليب الأسماك، وتحويل المنتجات الفلاحية.

الكثافة العامة: 2,6 نسمة/كلم²
معدل النمو: 2,5٪
أمل الحياة: 47 سنة
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: 67٪ في الزراعة، 05٪ في قطاع المناجم، 05٪ في الصناعة، 23٪ في الخدمات

الثروات الطبيعية: تمتاز موريطانيا بتنوع وغنى مواردها الطبيعية، وخاصة خام الحديد، العالي التركيز ذي النوعية الجيدة، وتتركز أهم مكانته في شمال غرب البلاد، وتوفر مبيعاته نحو 140 مليون دولار سنوياً، وتساوي 14٪ من جملة الدخل القومي.

كما تمتاز موريطانيا بإزدهار قطاع الصيد البحري فيها، حيث تعتبر سواحلها البحرية من أغنى السواحل العالمية في الثروة السمكية، ويبلغ إنتاجها 340 ألف طن سنوياً، ويوفر تصديره ما قيمته 330 مليون دولار، أي ما يعادل 33٪ من جملة الدخل القومي.

التجارة الخارجية: وسيطر على التجارة الخارجية الموريطانية تصدير المواد الأولية، وخاصة خام الحديد والأسماك والأغنام، التي تمثل أهم عناصر مبادلاتها التجارية، وتتميز الميزان التجاري الموريطاني بالعجز الدائم، وتتلقى موريطانيا معونات دولية عديدة تغطي بعض حاجياتها من المواد المنصعة.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية



السكان: عدد السكان عام 2000: غير محدد
الكثافة العامة: -
الخصوبة العامة: -
معدل النمو: -
وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود: -
أمل الحياة: -
معدل الأمية: -
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: -

تاريخ الاستقلال: خاضعة للإدارة المغربية، تم إعلان قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية في 27/3/76 وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية
النظام السياسي: جمهوري ثوري
المساحة: 266 000 كلم²
العلة الرسمية: -
العاصمة: العيون
أهم المدن: الدخلة

المختصات الطبيعية:

تقع الجمهورية العربية الصحراوية غرب الصحراء الإفريقية، تحدها من الشمال المملكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريطانيا، ومن الجنوب موريطانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وهي بلد صحراوي يتكون من مقاطعتين، هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتغطي الصحراء أكثر أراضيه، والطاق الساحلي عبارة عن شريط ضيق يجاور المحيط الأطلسي، أما المناطق الداخلية فهي عبارة عن هضاب صخرية جرداء.

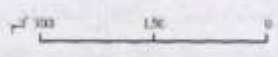
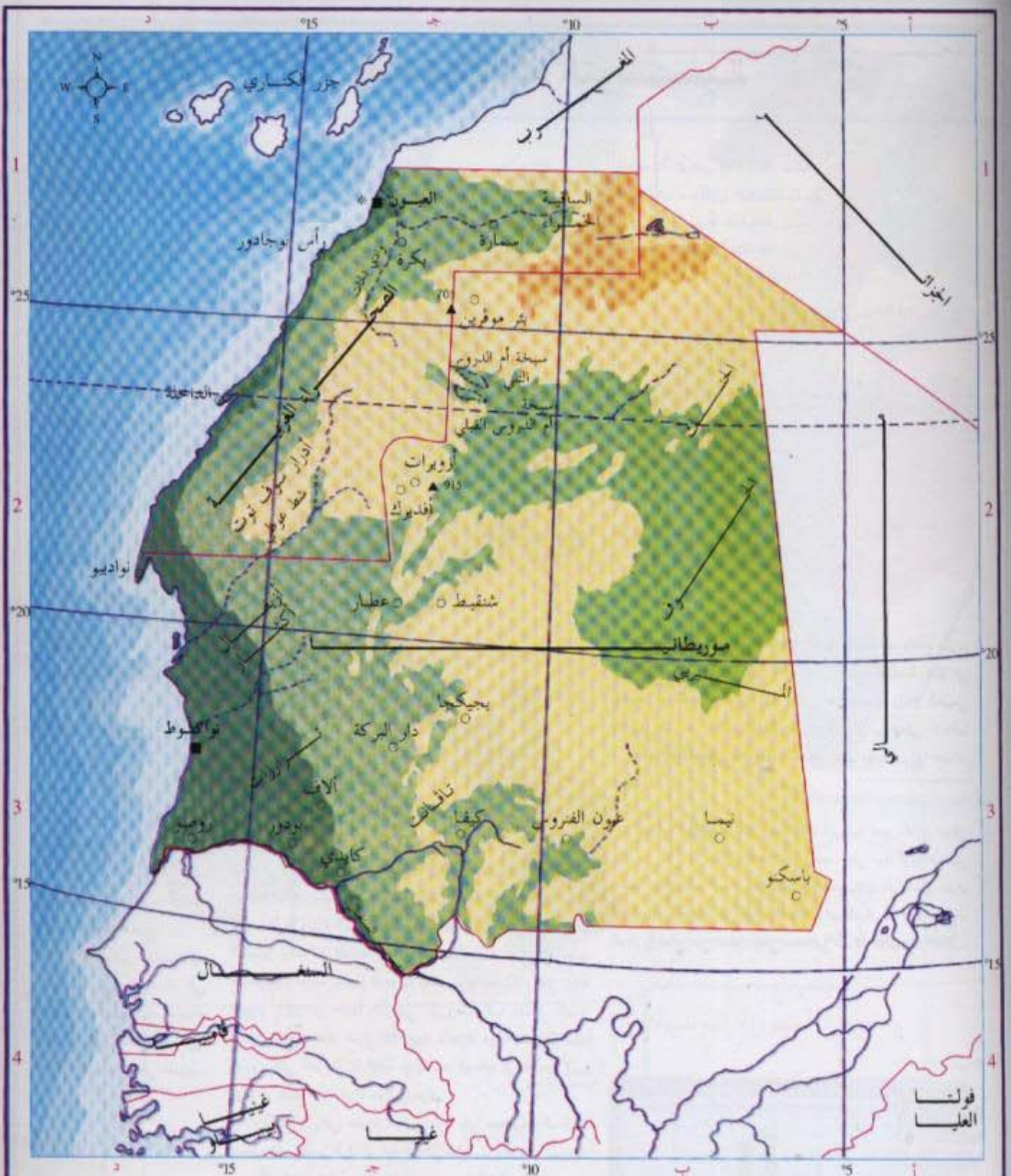
الاقتصاد:

الموارد الاقتصادية:

الزراعة: تقتصر الجمهورية العربية الصحراوية للأراضي الزراعية، ويتوقف الإنتاج الزراعي على بعض الواحات، وتشكل الثروة الحيوانية مورداً أهم من الثروة الزراعية، حيث تسود تربية الأغنام التي تشكل أهم هذه الثروات إلى جانب الإبل.

تمتاز الجمهورية الصحراوية بشواطئ غنية بالأسماك، ولكنها بسبب ظروف الحرب، غير مستغلة بصورة جيدة، ويمكن في المستقبل أن تلعب دوراً هاماً في اقتصاد البلاد.

الثروات الطبيعية: يمثل الفسفاط أهم الثروات الطبيعية، حيث يقدر الاحتياطي منه بحوالي 800 مليون طن، وفيها منجم بوكراج، أكبر مناجم الفسفاط في المنطقة، إضافة إلى خامات معدنية أخرى كالخاريد.



موريطانيا والصحراء الغربية
- طبيعياً -

© تحت إدارة المملكة المغربية

الجمهورية التونسية



العاصمة: تونس 1722 000 نسمة
أهم المدن: سفاقس 232 000 نسمة
سوسة 140 000 نسمة
القيروان 96 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 163 610 كلم²
العملة الرسمية: الدينار التونسي

المخاضات الطبيعية:

تقع تونس، شمال القارة الإفريقية، وتشرف بواجهتها الشمالية والشمالية الشرقية على البحر المتوسط، ويحدها من الجنوب الغربي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر، وتشكل أهم معالمها التضاريسية من ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

- السهول والشلال الساحلية، الممتدة في المنطقة الشمالية بسهول بنزرت وتونس والجزيرة، وفي المنطقة الشرقية بسهول منخفضة، أما الشلال فهي نهاية السلاسل التلية والأطلسية، جهة البحر.
- الجبال: وتشكل نهاية الأطلس التلي في المغرب العربي، أهمها جبال الحمير ومقعد.

- الصحراء وهي حوض رسوبي واسع، تنتشر فيه بعض الأحواض المعلقة ذات التصريف الداخلي، أهمها شط المرير والفجج.

مناخ تونس يغلب عليه طابع البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية، والمناخ القاري في المناطق الوسطى، والمناخ الصحراوي في الجنوب.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 9 619 000 نسمة
الكثافة العامة: 58,8 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 2,6
معدل النمو: 2,5%
وفيات الأطفال الرضع لكل 1 000 مولود: 35
أمل الحياة: 66,7 سنة
نسبة التحضر: 64%

معدل الأمية: 31,3%

توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:

32% في الزراعة

4% في قطاع المناجم

28% في الصناعة

36% في الخدمات

مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,703 (الرتبة 101)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 19,193 مليار دولار

الناتج المحلي الخام الفردي: 2060 دولارا.

- الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: وتمثل مورداً هاماً في اقتصاديات تونس، فهي تشغل حوالي 32% من جملة العاملين، وتضمن 18% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأرض الزراعية لا تمثل سوى 30% من جملة مساحة البلاد، بسبب عدم ملائمة الظروف المناخية والطبيعية، وقلة المياه الجارية والمياه الباطنية، وتركز أحصص الأراضي في المناطق الشمالية والشرقية المحاذية للبحر المتوسط، حيث تنتشر الزراعات الشجرية، وخاصة أشجار الزيتون، والعنب، والفاكهة، وتحتل زراعة الحبوب 21% من جملة الأراضي المزروعة، كما تشكل أشجار الزيتون البالغ عددها حوالي 30 مليون شجرة، مورداً اقتصادياً جيداً لتونس، التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد اليونان، في تصدير زيت الزيتون، بقيمة 86 مليون دولار سنوياً.

- والإنتاج الزراعي عموماً محدود، ولا يفي بحاجيات السكان، بسبب عدم تطوير طرق الزراعة بشكل مناسب، ولضعف اللزودية، والثروة الحيوانية بسيطة، ولا تتناسب مع إمكانيات البلاد، حيث لا يزيد عددها عن 7 ملايين رأس، منها 5 ملايين رأس من الغنم، تنتشر في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية في الأراضي السهلية.

الصناعة:

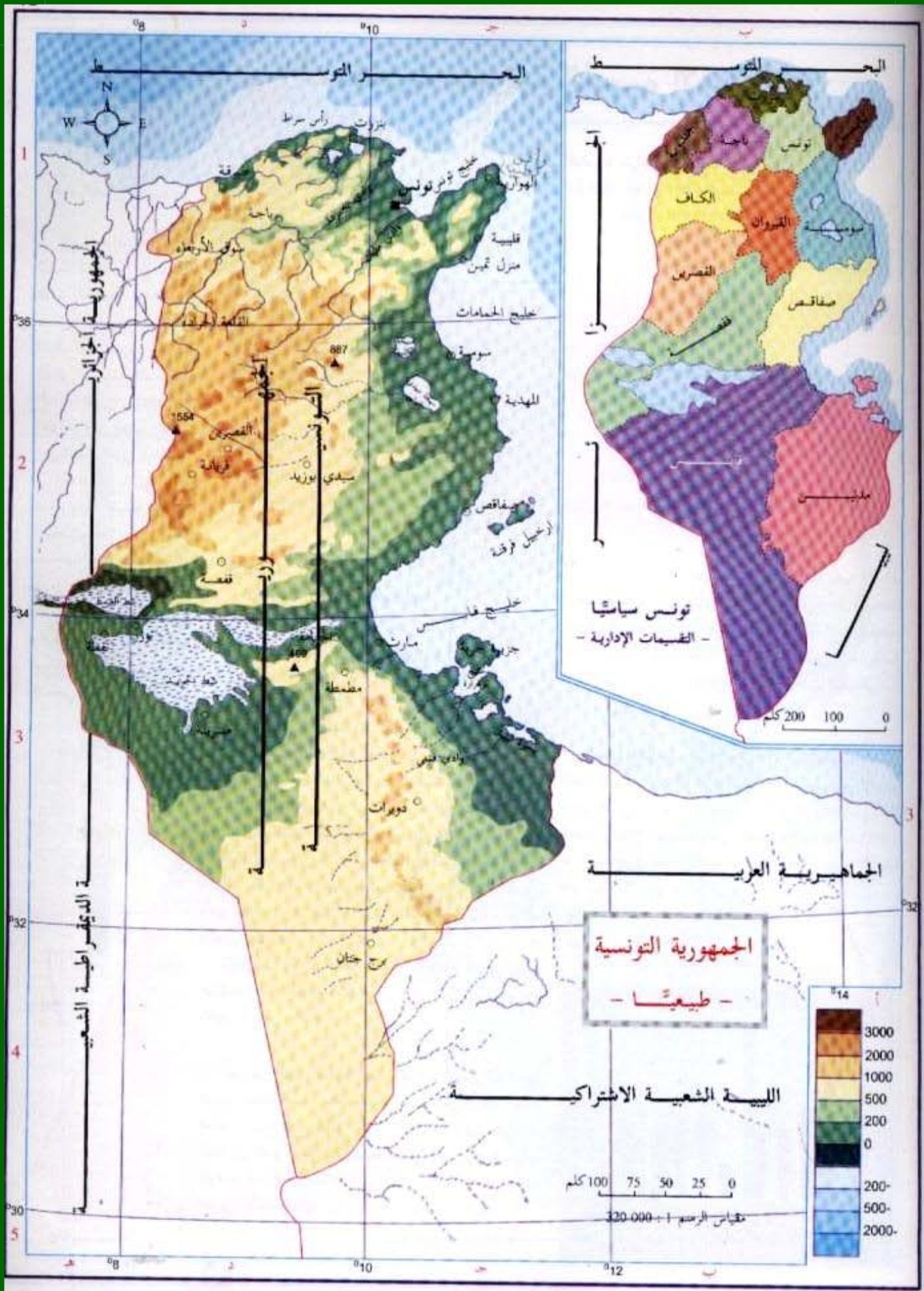
يشغل هذا القطاع 28% من جملة العاملين في البلاد، ويساهم بحوالي 24% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وأهم المنتجات الصناعية النسيج والمواد الفلاحية الغذائية.

الثروة الباطنية: وهي متعددة، أهمها الفوسفات بإنتاج سنوي

قدره 6 ملايين طن، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالمياً في إنتاجه، ثم النفط بحوالي 5,2 ملايين طن سنوياً، والغاز الطبيعي بـ 0,25 مليار متر مكعب سنوياً، حيث تكاد تونس تغطي حاجاتها من هذه المواد، لكن مخزونها محدود، ولم تكتشف لها مصادر جديدة.

التجارة الخارجية: تمثل الصادرات التونسية نحو الخارج حوالي 28% من الناتج الإجمالي فقط. وهي تعتمد على مواد أولية أساسية، معدنية وفلاحية، كخام الفوسفات والحمضيات، في حين تتفوق الواردات، وخاصة من المواد الغذائية والصناعية، مما يجعل الميزان التجاري يعاني من العجز، وهي سمة من سمات الاقتصاد المختلف.





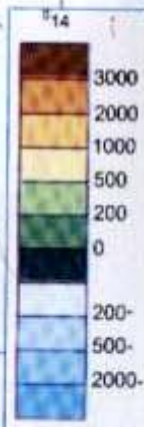
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجمهورية العربية السورية

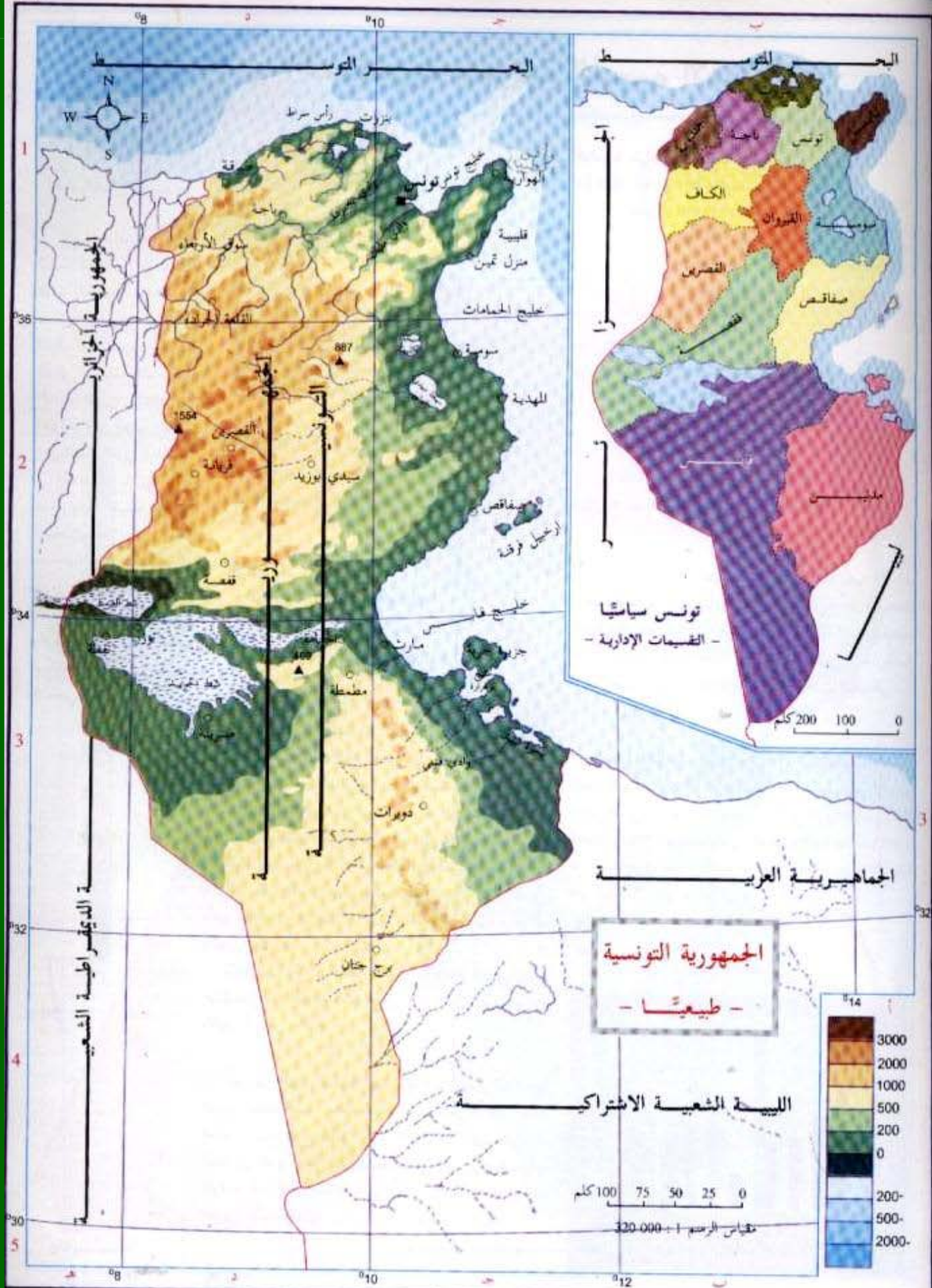
الجمهورية التونسية
- طبيعيًا -

الليبية الشعبية الاشتراكية

تونس سياسيًا
- التقسيمات الإدارية -



مقياس الرسم 1 : 300.000



الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية

العاصمة: طرابلس 1682 000 نسمة
أهم المدن: بنغازي 446 000 نسمة
مصراتة 350 000 نسمة
سبها 113 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1951
النظام السياسي: جماهيري
المساحة: 1 759 540 كلم²
العملة الرسمية: الدينار الليبي

الخصائص الطبيعية:

تقع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، والنيجر من الجنوب الغربي، وتشاد من الجنوب، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس. الجماهيرية الليبية بلد صحراوي، حيث تغطي الصحاري 84% من جملة مساحتها، وهي منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والشرق العربيين، وبين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، ويتركز معظم سكانها على الشريط الساحلي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 5 114 000 نسمة
الكثافة العامة: 2.9 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 3.8
معدل النمو: 3%
وفيات الأطفال الوضع لكل 1 000 مولود 33.3
أمل الحياة: 75 سنة
نسبة التحضر: 86%
معدل الأمية: 21.9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
14% في الزراعة
10% في قطاع المناجم
16% في الصناعة
60% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0.760 (رتبة 72)

الاقتصاد

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

إنتاج المحلي الخام الإجمالي: غير محدد
إنتاج المحلي الخام الفردي: 6860 دولاراً

- الموارد الاقتصادية:

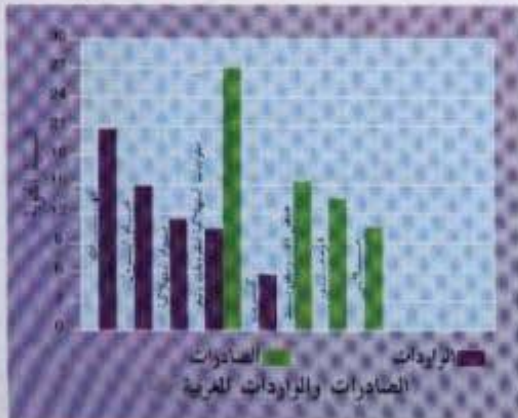
الفلاحة: تعاني الفلاحة الليبية من ظروف طبيعية غير ملائمة لنشاط الزراعي، بسبب المناخ الصحراوي وقلة الموارد المائية، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8% من جملة مساحة البلاد، من بينها 240 000 هكتار أراضي مروية، وقد أنتجت الجماهيرية مشروع النهر العظيم، الذي ينقل المياه الباطنية من الجنوب نحو المناطق الشمالية، لري حوالي 180 ألف هكتار، وتُشغل الفلاحة في ليبيا 14% من جملة العاملين فيها، وتسهم بنحو 73 من الدخل القومي، وأهم المنتجات الزراعية: الشعير، والقمح، والحضرة، والفواكه، والتفاح، والزيتون.

وتحتل تربية المواشي مكانة جيدة في الاقتصاد الزراعي الليبي، حيث يبلغ عدد قطعان اللاشية حوالي 6,5 ملايين رأس، منها 5,6 ملايين رأس من الأغنام.

الصناعة: حققت الصناعة الليبية نتائج هامة، بفضل استخدامها للموارد الباطنية المحلية، خاصة النفط، حيث تشغل 16% من جملة العاملين، ويبلغ إنتاج معامل تكرير البترول 17 مليون طن/سنة، إضافة إلى إنتاج معامل البتروكيماويات في المرسى وبريقة ورأس لانوف، كما تمتاز الصناعة الليبية بإنتاج الإسمنت، ومنتجات التعدين، والمواد الغذائية.

الثروات الباطنية: تشكل الثروات الباطنية أهم المقومات الاقتصادية في ليبيا، حيث تلعب دوراً أساسياً في ازدهار اقتصادها، مقارنة بقلّة عدد السكان، ويعتبر النفط أهم موارد ليبيا الطبيعية، حيث تحتل به المرتبة 11 عالمياً من حيث الاحتياطي، وكذا بالنسبة للغاز، حيث تحتل به المرتبة الثامنة عالمياً من حيث الاحتياطي.

التجارة الخارجية: يظفي على تجارة ليبيا الخارجية، تصدير النفط الذي يمثل 99 من جملة الصادرات، ويسهم بنحو 72 من الدخل القومي، أما الواردات فتتمثل أساساً في المواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وكذا التجهيزات، وتعاني الجماهيرية الليبية منذ 1992/3/31 من حصار جوي مفروض عليها من الأمم المتحدة، وهو ما أثر سلباً على مبادلاتها وعلى قدرتها في ميدان الاتصال.

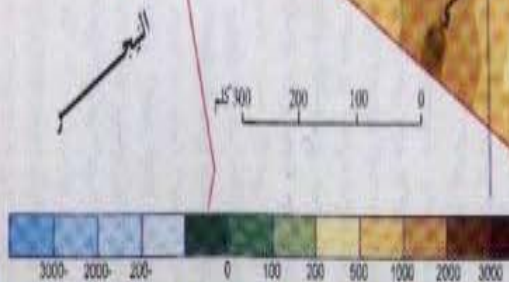
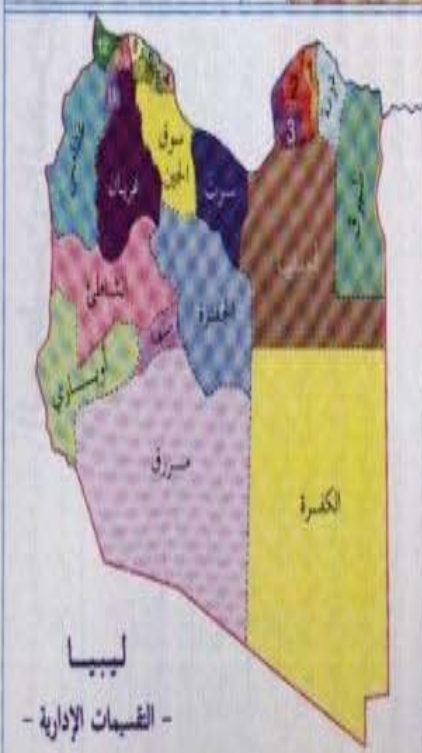


الجمهورية العربية
الليبية الشعبية
الإشراكية - ليبيا -

- 1 - الجبل الأخضر
- 2 - الفاتح
- 3 - بنغازي
- 4 - مصراته
- 5 - زليطن
- 6 - الخمس
- 7 - ترهونة
- 8 - طرابلس
- 9 - العزيزية
- 10 - الزاوية
- 11 - بفران
- 12 - النقاط الخمس



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية



الوطن العربي سياسياً وطبيعياً

- سياسياً:

عدد الدول:	24 دولة
المساحة:	14 052 204 كلم ²
أكبر الدول مساحة السودان:	2 505 813 كلم ²
أصغر الدول مساحة البحرين:	692 كلم ²
السكان: تقديرات 1991:	230 مليون نسمة
أكبر الدول عدداً في السكان مصر:	68 344 000 نسمة
أصغر الدول عدداً في السكان قطر:	591 000 نسمة
أهم المدن: القاهرة (مصر):	9 690 000 نسمة
بغداد (العراق):	3 845 000 نسمة
الاسكندرية (مصر):	2 893 000 نسمة
الجزائر (الجزائر):	2 423 694 نسمة
الدار البيضاء (المغرب):	3 200 000 نسمة

وجود قرار لمنظمة الأمم المتحدة، لتنظيم استفتاء يحدد مصير هذا البلد مستقلاً.

المحاصيل الطبيعية:

ينقسم الوطن العربي إلى إقليمين تضاريسيين هامين، يمثلان وحدتين بنائيتين هما: القاعدة القديمة الصحراوية الكبرى، والمقر البيوي الأبي الهلالي.

أولاً - القاعدة القديمة العربية الصحراوية الكبرى: وتغطي أكبر أجزاء الوطن العربي، أي حوالي 12 مليون كلم²، وتمتد على شكل وحدة متكاملة، يقطعها منخفض البحر الأحمر، يسيطر عليها طابع الهضاب والسهول، وتنتشر على أطرافها المرتفعات الجبلية؛ وينقسم هذا الإقليم التضاريسي إلى جزئين رئيسيين هما:

1 - القاعدة العربية: وتغطي الجزء الشرقي للقاعدة الأفريقية، يحدها غرباً البحر الأحمر، وشمالاً البحر المتوسط، وجنوباً بحر العرب وخليج عدن، ومن الشرق وشمال الشرق، الجبال الالتوائية التابعة للمقر الأبي الهلالي، ممثلة في جبال طوروس وكرديستان وزاغروس وجبال عمان؛ وتبلغ مساحتها حوالي 3 مليون كلم²، طولها من الجنوب نحو الشمال 3000 كلم، ومن الغرب نحو الشرق 1500 كلم. ومعظم أجزائها تغطيه طبقات صخرية رسوبية، تتميز بتنوع تضاريسها التي يمكن تقسيمها إلى:

أ - الأقاليم الحليية: وتغطي الأطراف الهامشية الغربية بمحاذاة البحر الأحمر، والشمالية الغربية بجوار ساحل المتوسط، على شكل منظومات جبلية هي:

- منظومة الكتل القديمة: وتبدأ عند ساحل البحر الأحمر في باب المندب جنوباً، حتى منطقة مكة المكرمة شمالاً، وتمتد على طول 1000 كلم، ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و3000م، ويطلق عليها اسم جبال اليمن وعسير، وتليها جبال الحجاز التي تبدأ عند منخفض مكة المكرمة حتى حدود الأردن، على طول 500 كلم، يتراوح ارتفاعها بين 500 و2000م، ثم جبال شبه جزيرة سيناء، بين خليجي العقبة والسويس جنوباً، حتى ساحل المتوسط شمالاً، أعلى ارتفاع بها جبل كاترين 2637م، تليها هضبة التيه العالية ذات التكوين الكلسي، بارتفاع متوسط بين 800 و1000م، وأخيراً في شمال سيناء عند ساحل المتوسط منطقة سهلية منخفضة، غنية بالترسبات وبالمياه العذبة، وتمثل أغنى مناطق سيناء، وأهم مدنها، العريش، وهي المر البري بين المشرق العربي، ومصر والمغرب العربي.

• منظومة الجبال الالتوائية الحديثة: وتضم جبال لبنان والأردن وفلسطين، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و1600م، وتمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط في سوريا ولبنان، وتراجع إلى الداخل في شرق الأردن وفلسطين؛ وأهم العناصر التضاريسية في هذه المنظومة:

- الجبال الشمالية السورية: وهي قليلة الارتفاع بين 1000 و1200م، وأكبر جزء منها يتكون من جبال العلويين على طول 175 كلم، بين نهر الكبير جنوباً، والحدود التركية شمالاً، وتليها الجبال اللبنانية السورية على طول 200 كلم بين نهري الكبير في الشمال والبيطاني في الجنوب؛ وهذه الجبال أكبر جبال بلاد الشام ارتفاعاً، حيث يتراوح ارتفاعها بين 2000 و2500م، ويتخللها منخفض البقاع وهضبة بعلبك، وأعلى ارتفاع بها القرنة السوداء 3088م.

- الجبال الأردنية الفلسطينية والجنوبية، على طرفي البحر الميت وغور الأردن، ومن خليج العقبة حتى أقدم جبل الشيخ شمالاً، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و2000م، ويغلب على تكوينها صخور غرانيتية.

- الموقع: يحتل الوطن العربي وسط العالم القديم، بين خطي عرض 38° (شمال العراق) و4° شمالاً (جنوب السودان)، كما يمتد إلى جنوب خط الاستواء، بحوالي درجتين، وبين خطي طول 60° شرق غرينتش (غرب مسقط في عمان)، و17° غرب غرينتش (عند موريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي).

ويبلغ أطول امتداد للوطن العربي من الشرق إلى الغرب، حوالي 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب، حوالي 3000 كلم.

وتحيط بالوطن العربي بحار ومحيطات مهمة، لها قيمة استراتيجية حساسة في ميادين الاتصالات والمبادلات التجارية العالمية، وفي انعكاساتها العسكرية والأمنية، حيث يحده المحيط الأطلسي غرباً، والمحيط الهندي، جنوب شبه جزيرة العرب وسواحل الصومال، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، من سواحل سوريا ولبنان، حتى شمال إفريقيا عند جبل طارق، والبحر الأحمر ينقسم الوطن العربي إلى جزء أسبوي وآخر إفريقي؛ هذه المميزات الموقعية الفريدة تعضي على الوطن العربي أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية حيوية متميزة، تمتد جذورها إلى العصور القديمة، حيث كان الوطن العربي مهد معظم الحضارات القديمة، وأصبح حديثاً نقطة التقاء وجسراً يصل بين قارات العالم القديم، وبؤرة تتحكم في أهم طرق الاتصالات العالمية، برأ وبحراً وجواً، بين أوروبا وإفريقيا من جهة، وبين أمريكا الشمالية والشرق الأقصى من جهة ثانية، بفضل سيطرته على أهم الممرات البحرية العالمية، كقناة السويس، وباب المندب، وجبل طارق، ومضيق هرمز؛ هذه الخصائص المميزة والنادرة جعلت الوطن العربي منذ القدم محل العديد من الأطماع العالمية.

يحتل الوطن العربي، الصدارة عالمياً من حيث المساحة، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يحتل المرتبة الأولى، حيث يغطي 14 052 204 كلم²، 74% منها في إفريقيا، و26% الباقية في آسيا؛ ويبلغ عدد الدول العربية 24 دولة؛ 12 دولة منها في إفريقيا، و12 دولة في آسيا؛ وتتوخ الأنظمة السياسية للدول العربية، بين الأنظمة الملكية، وعددها 8 دول، والأنظمة الجمهورية وعددها 16 دولة؛ ولا تزال دولتان، هما فلسطين والصحراء الغربية تعانان من مشاكل سياسية، حيث شهدت الأولى، قيام الحكم الوطني الفلسطيني على جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، كان آخرها مدينة الخليل، في حين لا تزال الصحراء الغربية محل نزاع على السيادة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، مع